الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قسنطينة

كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية
قســـم: التهيئة العمرانية

الرقم التسجيل 77/D3C/2019
الرقم الترتيب 03/Am/2019

واقع التنمية المحلية في الجزائر

–حالة ولاية ميلة–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في تهيئة وتنمية الأقاليم الريفية

من إعداد الطالبة :
دباش لمياء

إشراف الأستاذة الدكتورة:
طاطار حفيزة

أعضاء لجنة المناقشة — 07/07/2019

اسم ولقب الخبير	الجامعة الأصلية	الصفة
د.لكحل عبد الوهاب	جامعة الإخوة منتوري–قسنطينة	رئيسا
د.طاطار حفيزة	جامعة الإخوة منتوري–قسنطينة	مقررا ومشرفا
د.محرزي محمد كمال الدين	جامعة الإخوة منتوري–قسنطينة	ممتحنا
د.بوزحزح فؤاد	جامعة قسنطينة 3	ممتحنا

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع وكل نجاح قد يأتي منه أو بعده إلى الوالدين الكريمين تغمدهما الله برحمته وإلى كل أفراد الأسرة من إخوة وأخوات وللأبناء والعائلة:الزوج وبناتي ميساء ولجين وسرين، وإلى خالي العزيز الأستاذ بلخلف إبراهيم ، وإلى الأستاذة طاطار حفيزة وكل الأساتذة الأفاضل الذين درسوني في مختلف أطوار التعليم وكل زميلاتي وصديقاتي: زعطوط فاطمة، كرود إيمان، بولحليب زهية.

و الحمد لله رب العالمين

المقدمة

بروز مفهوم التنمية المحلية

برز مفهوم التنمية المحلية حين عجز التخطيط المركزي عن تحقيق تنمية عادلة تمس كل نقطة من التراب الوطني. فجاءت فكرة بعث التنمية بالاعتماد على الامكانيات المحلية، أي بعث التنمية من القاعدة بدعم من القمة. وتوجد تعريفات عديدة لمفهوم التنمية المحلية، نذكر التعريفين التاليين على سبيل المثال لا الحصر:

– "التنمية المحلية **آلية تنويع وتثمين** النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في قطر معين باستغلال الموارد المحلية وبتجنيد كل الطاقات".[1]

– "هي كل العمليات التي تهدف إلى **تحسين ظروف حياة سكان** مجال جغرافي معين على المستوى المؤسساتي والجغرافي والثقافي، بطريقة مستدامة".[2]

وبمعنى آخر، يدل مفهوم التنمية المحلية على فكرة **تضامن كل الفاعلين** داخل شبكة علاقات اجتماعية تهدف إلى تثمين الموارد المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويبدو جليا أن إشكال التنمية المحلية يرتبط بمفهوم الشراكة ومشاركة كل الفاعلين سواء كانوا عموميين أم خواص.

أما الجزائر، فلم تهتم بمفهوم التنمية المحلية إلا بعد دستور 1989، حين تخلت على نظام الحزب الواحد وانطلقت تدريجيا في تطبيق اللامركزية لدعم الهيئات المحلية المنتخبة وتشجيعها على تحمل مسؤولية تهيئة وتطوير أقطارها. وإذا كان الخطاب السياسي قد تبنى مفهوم التنمية المحلية، فهل أعطته الدولة مضمونا تطبيقيا حقيقيا؟ يجرنا هذا التساؤل الأولي إلى دراسة واقع هذا المفهوم في إطار الظروف السياسية والاقتصادية العامة التي تميز الجزائر حاليا.

البعد المجالي للتنمية المحلية

ولن يكتمل تعريف التنمية المحلية إلا إذا قرن بالمجال الجغرافي، بحكم أن مصطلح "محلي" يعني الإنطلاق بالتنمية من قاعدة أساسية هي الوحدة القطرية أو الوحدة الترابية حسب

[1] Xavier Greffe : Le développement local, Paris, L`Aube, DATAR, Bibliothèque des Territoires, 2002, 200p.
[2] PNUD (برنامج الأمم المتحدة للتنمية)

الترجمة المعتمدة لمفهوم "Territoire" باللغة الفرنسية، لتعطي هذه القاعدة للتنمية المحلية بعدها المجالي. ويقصد بالبعد المجالي للتنمية، أنه مهما تميزت المشاريع القطاعية بانسجام على المستوى الوطني، للمجال الجغرافي على المستوى المحلي مميزات طبيعية وبشرية لا بد من مراعاتها لتقريب المشاريع من الحقائق الميدانية التي صممت من أجلها. وفي هذا الصدد، تعتمد الجزائر منذ الاستقلال على وحدتين قطريتين لتحقيق التنمية، هي البلدية والولاية، حيث قامت الدولة بتعديلاين إداريين (1974، 1984) سعيا منها إلى تقريب الإدارة من المواطن ومحو الفوارق الجهوية الموروثة عن الاستعمار وتخفيف الضغط على المدن الكبرى. لكن سعي الدولة وراء تحقيق الانسجام على المستوى الوطني، نتجت عنه مشاكل وتناقضات على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث شُكلت بعض الولايات الجديدة من أجزاء مجالية غير منسجمة، سواء بسبب تداخل المجالات الوظيفية التي تخلقها المدن الكبرى المجاورة أو بسبب ظهور ديناميكيات محلية مرتبطة بفتح الاقتصاد الجزائري على العولمة. وأحسن مثال على هذه الديناميكيات المحلية الناشئة بروز بعض المدن المتوسطة في شمال شرق الجزائر. تحولت هذه المدن منذ بداية التسعينات إلى أقطاب تجارية ذات إشعاع وطني ودولي، كمدينة العلمة التابعة إلى ولاية سطيف ومدينتي عين فكرون وعين مليلة التابعتين لولاية أم البواقي ومدينة تاجنانت التابعة لولاية ميلة. فإذا كانت مدينة العلمة تنتمي إلى المجال الوظيفي لسطيف، مقر الولاية التابعة لها إداريا، وعين فكرون وعين مليلة تنتميان طبيعيا إلى ولاية أم البواقي، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمدينة تاجنانت، التابعة إداريا لولاية ميلة ووظيفيا لمجال قسنطينة– سطيف. ويبدو أن تاجنانت تدير ظهرها إلى مقر الولاية ميلة لتخرج بذلك عن مراقبتها. كما أن لمدينة تاجنانت امتداد جغرافي مع شلغوم العيد، بحكم قرب المسافة بينهما (20 كم)، وامتداد اقتصادي مع مدينة العلمة التي تكون معها مجالا وظيفيا نشيطا. فكيف تتعامل ميلة مع هذا الواقع الجغرافي؟ وهل يمكن أن تحقق تنمية محلية شاملة إذا كانت لا تسيطر كليا على مجالها الإداري؟ يجرنا هذين السؤلين إلى تحليل المقومات الجغرافية لولاية ميلة وإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف والتناقضات التي تميزها.

ومن منظور عملي، وضعت الجزائر مجموعة من المخططات تخص الولاية والبلدية لتمكين هاتين الهيأتين من تحقيق التنمية والنهوض بأقطارها. وسوف نحاول كذلك دراسة

أهم المخططات من حيث تصميمها ومن حيث إنجازها، مركزين على إثنين منها وهي الأهم: المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي غير الممركز.

علاقة التنمية المحلية باللامركزية

كما لا يمكن أن نجرد مفهوم التنمية المحلية من الظروف السياسية العامة التي يدور فيها، خاصة وأن الجزائر تعيش تحولات سياسية، واقتصادية، وثقافية، وهي تسعى منذ تعديل الدستور سنة 1989 وترسيخ التعددية الحزبية، تطبيق اللامركزية وتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية. لكن الدارس للواقع السياسي الجزائري يلاحظ أن تغيير القانون الأساسي لم يغير من الممارسات السابقة، حيث لا تزال الهيئات المنتخبة تخضع لقرارات ممثلي الدولة على مستوى الولايات، بحكم الامكانيات المالية والتقنية التي تمنحها القطاعات لهؤلاء. والظاهر أن اللامركزية سياسة كرسها القانون الجزائري في سياق الدستور الجديد، لكن تطبيقها على أرض الميدان يبقى وهم. وإذا كان مفهوم التنمية المحلية يحتاج إلى جو سياسي ديمقراطي ولامركزية حقيقية كما هو الحال في الدول المتقدمة، فإن الجزائر "استوردت" هذا المفهوم وروجت له في الخطابات السياسية تحت ضغط المنظمات الدولية، لكنها لم تغير من الممارسات القديمة الموروثة عن النظام المركزي.

الإشكالية المطروحة وأهم التساؤلات

تخصص الجزائر منذ بداية سنوات ألفين، استثمارات مالية ضخمة في شكل برامج خماسية متنوعة بهدف تحقيق التنمية المحلية، وإذا سلمنا أنها حققت نتائج متفاوتة في عدة مجالات كالتهيئة الحضرية وفك العزلة على المناطق النائية وتوفير المياه الصالحة للشرب وغيرها من المجالات التي تخص التحسين من إطار الحياة، لكنها **فشلت في وضع سياسة تنموية محلية حول مشاريع مستدامة بمشاركة كل الفاعلين**. ويتضح جليا حسب أراء المختصين أن جهد الدولة جاء **مبعثر على كل القطاعات ولا يصب في مشروع تنموي شامل** يهدف إلى النهوض بمجال محدد أو قطر معين انطلاقا من القاعدة بالاعتماد على الموارد المحلية، والمهارات المحلية والقيم الثقافية وروح التعاون والتشاور بين كل الفاعلين.

تجرنا الإشكالية المطروحة إلى طرح سؤالين محوريين لتشخيص وضع الجزائر الاقتصادي والسياسي وتصور الدولة لمفهوم التنمية المحلية وتحليل الممارسات في الميدان خاصة ما تعلق بالعلاقة بين الهيئات المحلية المنتخبة والجهاز الإداري الولائي وعلى رأسه والي الولاية، خاصة على مستوى البلديات الثلاثة التي خصتها الدراسة وهي بلدية قرارم، فرجيوة، شلغوم العيد.

– مفهوم التنمية المحلية يرتبط باللامركزية لمساعدة الهيئات المحلية المنتخبة للنهوض بأقطارها، فهل غيرت الجزائر من الممارسات السابقة التي كانت تتسم بمركزية القرار؟ وما هو واقع العلاقة بين ممثلي الدولة على المستوى المحلي والمنتخبين المحليين؟ يجرنا هذا التساؤل الأولي إلى دراسة واقع هذا المفهوم في إطار الظروف السياسية والاقتصادية العامة التي تميز الجزائر حاليا.

– الوحدات المجالية التي تعتمد عليها الجزائر للتحقيق التنمية، وهي الولاية والبلدية، ليست محايذة، بل تتميز بخصائص جغرافية تجعل كل وحدة فريدة من نوعها، وتأثر على المشاريع التنموية، فهل تهتم البرامج الموضوعة بالبعد المجالي للتنمية؟ أم أنها عبارة عن برامج قطاعية دون هدف تنموي موحد؟ يجرنا هذا السؤال إلى تحليل البرامج التنموية التي استفادت منها ولاية ميلة خلال الفترة ما بين 2010 و2014، ومقارنتها بالمقومات الجغرافية للولاية ومدى مطابقتها بواقع الولاية.

الفرضيات المطروحة

تنطلق هذه الأطروحة من فراضيتين أساسيتين:

الفرضية الأولى: مفهوم التنمية المحلية تبنته الجزائر بتشجيع من الهيئات الدولية ويروج له الخطاب السياسي منذ تخليها على نظام الحزب الواحد، لكن الدولة لم تعطيه بعد محتوى تطبيقي حقيقي.

الفرضية الثانية: مفهوم التنمية المحلية آلية تقنية وسياسة تجمع كل الفاعلين على المستوى المحلي في جو تبادل وشراكة بهدف النهوض بأقطارهم، لكن الجزائر مازالت تعتمد على برامج قطاعية مجزئة ولا تصب في إطار مشروع تنموي شامل.

خطوات البحث المنهجية

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على منهجية مبنية حول ثلاث محاور أساسية:

– **المحور الأول:** يتعلق هذا المحور بتحديد الإطار النظري لمفهوم التنمية المحلية، وقد اعتمدنا على أحدث المراجع، خاصة ما توفر لدينا باللغة الفرنسية.

– **المحور الثاني:** يهدف هذا المحور إلى تحديد الواقع السياسي والاقتصادي لمفهوم التنمية المحلية في الجزائر، وقد ركزنا على العلاقة بين الجهاز الإداري الولائي والبلدية والممارسات على أرض الميدان. وقد اعتمدنا على عدة تحقيقات ميدانية، حاورنا من خلالها الفاعلين المحليين خصة بعض المسؤولين على مستوى الولاية كمدير البرمجة ومتابعة الميزانية، ومدير التعمير وبعض مدراء المديريات الولائية كمديرية الفلاحة ومديرية التجارة.

– **المحور الثالث:** يتعلق هذا المحور بإبراز واقع تطبيق التنمية المحلية في ولاية ميلة بصفة عامة، وداخل ثلاث أوساط طبيعية مختلفة بصفة خاصة. وقد درسنا أهم المخططات التنموية التي استفادت منها ولاية ميلة خلال الفترة ما بين 2010 و2014 مركزين على المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي غير الممركز، باعبارها من أهم المخططات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التنمية.

أسباب اختيار الموضوع

في الواقع، انطلقت هذه الأطروحة من نتائج مذكرة الماستر التي خصصناها لدراسة التنمية في بلدية بن زياد، حيث أبرزت النتائج الأولية تناقض غريب بين الإمكانيات التنموية الضخمة التي تتوفر عليها البلدية وسوء استغلالها بسبب اختلالات هيكلية في نظام التسيير، بل بسبب غياب حوكمة رشيدة. وللكشف على هذا الوضع المتناقض، اخترنا ولاية ميلة ميدانا تطبيقيا لبحثنا باعتبار أن بلدية بن زياد أقرب وظيفيا إلى ميلة من قسنطينة، مقر الولاية التي تنتمي إليها البلدية، وفي نفس الوقت نقلنا تساؤولاتنا الأولية التي توصلنا إليها على مستوى البلدية كوحدة تنموية قاعدية إلى الولاية كوحدة أساسية على المستوى الإقليمي. كما تعتبر ولاية ميلة، من جهة أخرى، من الولايات الناشئة، حيث ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1984، وفي نفس الوقت تعتبر من الولايات التي تتميز بديناميكية

تجارية مرتبطة بالعولمة بفضل نشاط بلدية تاجنات التابعة لها. كما تتميز ولاية ميلة بتنوع أوساطها الطبيعية، ما يؤهلها أن تكون ميدان تطبيقي لدراسة مفهوم التنمية المحلية لأنها توفر فرصة دراسة هذا المفهوم في ثلاثة أوساط طبيعية، وديناميكيات اقتصادية متفاوتة.

النتائج المنتظرة

يطمح هذا البحث إلى إرساء مقاربات جديدة حولة مفهوم التنمية المحلية وكيفية تسيير الأقطار في الجزائر، خاصة وأن القطر ليس وعاء جغرافي يضم النشاطات البشرية بمختلف أنواعها، بل يعتبر القطر عنصر فعال، ومصدر ثروة في حد ذاته، أي عنصر غير جامد، بالإضافة إلى أن القطر فاعل محوري قادر على تثمين الإمكانيات المحلية بالاعتماد على قدراته الذاتية. بمعنى أن المسألة تتطلب تحديد أدوار جديدة للمؤسسات العمومية، خاصة المحلية منها عند وضع استرتيجيات لتحقيق التنمية المحلية.

كما يهدف هذا البحث إلى التعمق في آليات تصميم وإنجاز البرامج التنموية والاستثمارات الضخمة التي تسخرها الدولة لتحسين ظروف معيشة المواطنين على المستوى المحلي. وقد ركزنا على مخططين هامين، المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي غير الممركز، باعتبارهما من أهم الأدوات التي وضعتها الدولة تحت تصرف الجماعات المحلية للإستجابة إلى حاجيات مواطنيها وتمكينها من تحمل مسؤولية تهيئة أقطارها. هدفنا هو دراسة هذين النمطين من المخططات في ولاية ميلة والتأكد من فعاليتها على أرض الواقع. ولبلوغ هذا الهدف، أخترنا دراسة ثلاثة حالات من النطاقات الطبيعية الثلاثة التي تميز ولاية ميلة، وقد وقع الاختيار على بلدية قرارم قوقة لتمثيل النطاق الجبلي، بلدية فرجيوة من نطاق الأحواض وبلدية شلغوم العيد من نطاق السهول العليا. وسوف نحاول دراسة مدى مطابقة البرامج التنموية التي استفادت منها ولاية ميلة مع واقعها الجغرافي بكل ما يحمله هذا المصطلح من أبعاد اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

تنظيم البحث

تم تنظيم هذا البحث حول ثلاث أبواب تضم إثنى عشر فصلا، يغطي كل باب المحور الثلاثة التي بنيت عليها الأطروحة.

خصصنا الباب الأول لتحديد الإطار النظري للدراسة وتحديد واقع مفهوم التنمية المحلية في الجزائر وظروف تطبيقه الاقتصادية والسياسية. يضم هذا الباب أربعة فصول، وقد خصصنا الفصل الأول لدراسة التحولات الاقتصادية الهيكلية للجزائر، بهدف تحديد أهم المراحل والرهانات التي مر بها اقتصاد الجزائر منذ الاستقلال. فيما اهتم الفصل الثاني بدراسة مفهوم التنمية المحلية ومفاعلاته. أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تصور الجزائر لمفهوم التنمية المحلية والتدبير التي قامت بها الدولة لتحقيق التنمية المحلية. في حين اهتم الفصل الرابع من هذا الباب لتحديد واقع الفاعلين في التنمية المحلية في الجزائر.

اهتم الباب الثاني بتحديد المميزات الجغرافية لولاية ميلة، ويضم ثلاثة فصول. خصصنا الفصل الأول لدراسة نشأة وتركيب ولاية ميلة، أما الفصل الثاني فقد اهتم بدراسة تنوع المواطن البشرية في الولاية ومميزات السكان، في حين خصص الفصل الثالث لدراسة واقع التنمية المحلية في الولاية في ظل الدينميكيات الاقتصادية الجديدة.

واهتم الباب الثالث بتحديد نوع البرامج الاستثمارية التي خصصتها الدول لتحقيق التنمية في ولاية ميلة، وقد ضم هذا الباب أربعة فصول. خصص الفصل الأول لدراسة مجهود الدولة التي استفادت منه ولاية ميلة لدفع عجلة التنمية، واهتم الفصل الثاني بدراسة واقع التنمية المحلية في الوسط الجبلي، في حين خصص الفصل الثالث لدراسة واقع التنمية في وسط الأحواض، واهتم الفصل الرابع بدراسة واقع التنمية في وسط السهول العليا.

الباب الأول:

الإطار النظري للدراسة وتحديد المفاهيم

مقدمة الباب الأول

التنمية المحلية مشاريع وبرامج تنموية وخاصة سياسة، تتأثر بالظروف العامة للاقتصاد، بل بالظروف العامة للمجتمع بأبعاده الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية. مفهوم التنمية المحلية برز حين عجز التخطيط المركزي عن تحقيق تنمية عادلة تمس كل نقطة من التراب الوطني. فجاءت فكرة بعث التنمية بالاعتماد على الامكانيات المحلية، أي بعث التنمية من القاعدة بدعم من القمة.

وعلى هذا الأساس، أصبح من الضروري على الدول توفير الظروف السياسية التي تساعد الفاعلين المحليين من لعب أدوارهم في تحقيق التنمية المحلية التي تخص مجالاتهم الجغرافية، سواء كانوا هؤلاء الفاعلين منتخبين محلين أو متعاملين اقتصاديين أو مواطنين عاديين. ومن أهم الترتيبات السياسية في هذا الشأن تحقيق اللامركزية في جو ديمقراطي حقيقي.

أردنا من خلال هذا الباب، تحليل الوضع الاقتصادي والسياسي وحقيقة تطوراته في الجزائر منذ الاستقلال، مركزين على واقع تطبيق اللامركزية وعلاقة المنتخبين المحليين بالإدارة المركزية على المستوى المحلي. بمعنى آخر، يهدف هذا الجزء تحديد واقع التنمية المحلية في الجزائر ببعدها المجالي وواقع الممارسات السياسية بين البلدية كجماعة محلية منتخبة والولاية كممثلي للإدارة المركزية.

الفصل الأول:

التحولات الهيكلية لاقتصاد الجزائر منذ الاستقلال

مقدمة

1. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال

2. فترة تسيير الإرث الاستعماري واسترجاع الثروات الوطنية

3. الجزائر الاشتراكية: التنمية عبر التخطيط المركزي

4. تراجع القطاع العام: فترة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى

5. سياسة الانعاش الاقصادي

خلاصة

مقدمة

من بين ما يرمي إليه هذا الفصل، تحديد الظروف العامة التي ميزت الاقتصاد الجزائري والتحولات الهيكلية التي أصابته منذ الاستقلال، باعتبار أن سياسة التنمية المحلية جزء لا يتجزء من سياسة التنمية الاقتصادية الشاملة وهدف من أهدافها.

تدل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري على تحول المجتمع الجزائري سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وما يميز هذا التحول هو المرور من سياسة التخطيط المركزي الشامل إلى لامركزية ناشئة وبروز مجتمع مدني متفتح على العالم. فهل لهذه العناصر والمفاهيم الجديدة واقع تطبيقي يساعد على وضع أسس صحيحة لتحقيق التنمية المحلية؟ هذا ما سنحاول تحليله مبرزين نقاط القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري حاليا ونقاط الضعف. وسنركز على سياسة الانعاش الاقتصادي التي اعتمدتها الجزائر منذ ارتفاع عائدات المحروقات وعودة الأمن بعد العشرية السوداء.

1. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال

كان المجتمع الجزائري غداة الاستقلال يعاني من الفقر والحرمان والجهل والأمية، نتيجة قرن وثلاثون سنة من الاستعمار. وقد تميزت فترة ما بعد الاستقلال، بصراعات وتناقضات سياسية وذلك للاستفادة من إرث المعمرين الذين غادروا البلاد وتركوا ممتلكاتهم، هذا ما أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية، فيما كانت القيادة السياسية تعيش صراعا إيديولوجيا فيما بينها من جهة ثانية. يفسر هذا الوضع جانب من الجوانب التي تسببت في عدم ظهور مشروع تنموي جزائري واضح، بالإضافة إلى أن اقتصاد الجزائر كان لا يزال تابعا للمتروبول الفرنسية، وحتى البنية الاجتماعية التي ظهرت بعد الاستقلال كانت امتدادا للفترة الاستعمارية. إن التركيب الاجتماعي للمجتمع الجزائري غداة الاستقلال لم يكن واضحا، ويبدو صعبا أن نميز بين فئاته أو طبقاته. نشأت خلال الفترة الاستعمارية وأثناء الاستقلال طبقة بورجوازية، لكنها لم تكن مستعدة للقيام بالدور الديناميكي المنوط بها، كقاعدة سياسية محركة لعملية التنمية، كونها طبقة ضعيفة إيديولوجيا وغير ديناميكية اقتصاديا. أما فيما يتعلق بالطبقة المتوسطة، يبدو أنها تحمل في طياتها أمل التطور الوطني التقدمي، حيث تشكلت هذه الطبقة من الفئات الشعبية التي تتكون من الطبقة البروليتارية وشبه البروليتارية الريفية الحضرية.[1]

والظاهر أن هاتين الطبقتين لم تستطيعا القيام بأي نوع من التنمية في الفترة الأولى من الاستقلال خاصة وأن هاته الفترة تميزت بالصراعات الداخلية، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المزري الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار. تميز هذا الوضع بالتخلف، لأن قوته الإنتاجية كانت تعتمد على القطاع الاقتصادي الأول المتمثل في الزراعة واستغلال المناجم، كما كان يتميز بتبعيته للاقتصاد الفرنسي الذي كان يفرض هيمنته باستثماره لرؤوس أموال مباشرة في النشاطات المختلفة، كأنها مجرد فروع لشركاته الاقتصادية، مستمرة في الخارج.

وقد انعكس هذا الوضع الاقتصادي المزري على المجتمع، متمثلا في تفشي الفقر، والجهل، والمرض، والبطالة التي تولدت عنها حركة نزوح داخلية، من الريف إلى المدينة،

[1] دبلة عبد العالي، التجربة التنموية الجزائرية وإشكالية التبعية والتخلف؛ رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989، ص 137.

وحركة نزوح خارجية نحو فرنسا خاصة. وقد زاد في تعقيد هذا الوضع، تعرض جهاز الاقتصاد الوطني إلى التخريب من طرف المعمرين، غداة مغادرتهم الجزائر، وكان على الجزائر أن تواجه هذه التحديات رغم إمكانياتها المالية والتقنية المحدودة، لضمان التمويل والتموين وتأطير سير عملية التنمية.[1] وتجدر الإشارة أن الجزائر قد حاولت تسيير الإرث الاستعماري، بكل ما يحمله هذا الإرث من تفاوت وتناقض بين قطاعاته. ولم يكن للحكومة الجزائرية آنذاك سياسة اقتصادية واضحة إلى غاية تغيير القيادة السياسية، بعد انقلاب التاسع عشر من جوان 1965، وبروز الجزائر الاشتراكية.

2. فترة تسيير الإرث الاستعماري واسترجاع الثروات الوطنية

عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1966، تعايش أربع قطاعات متباينة، أولها قطاع التسيير الذاتي الذي شمل المؤسسات الفرنسية والشركات متعددة الجنسيات، ثانيها القطاع الثالث الذي كان يغلب عليه القطاع الخاص المحلي، وأخيرا القطاع العام المتمثل في قطاع الدولة، والذي كان في طور التكوين. ومن أهم العمليات التي باشرت بها الجزائر خلال هذه الفترة، التسيير الذاتي، التأميمات الأولى، تكوين قطاع عام، وبداية التخطيط المركزي.

كان الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاستعمار، يتسم بعدم التجانس إلى جانب كونه موجه إلى خدمة وتكملة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي، وأمام هذا الوضع، وفور إعلان الجزائر عن استقلالها ورحيل المستوطنين، استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الاستعمارية التي أصبحت شاغرة، وباشروا في إدارتها وفق القوانين التي سنتها الدولة في هذا المجال، حيث أكدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها المعمرون. وإلى جانب هذا التنظيم الجديد، باشرت الدولة في تسليم الأراضي، حتى ولو لم يتم إخلائها بعد، وتأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع المعمرين وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها دون تمليكها.[2]

---

[1] دبلة عبد العالي : المرجع السابق، ص 145 .

[2] إسماعيل قيره وعلي غربي : في سوسيولوجية التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001، ص ص 133-134

وقد أصدرت الحكومة غداة الاستقلال سلسلة من المراسيم لتنظيم الممارسة العمالية لتكتمل السلسلة بمراسيم شهر مارس 1963، وإضفاء صبغة شرعية على هذه المبادرة التي جاءت من القاعدة. وتجدر الإشارة أن نظام التسيير الذاتي لم يقتصر على المزارع فحسب وإنما جاء ليشمل القطاع الصناعي كذلك لملأ الفراغ الذي تركه المعمرون بعد مغادرهم الجزائر وتخليهم عن مؤسساهم. ويرجع السبب الحقيقي في عدم اتساع نظام التسيير الذاتي في هذا القطاع، مثل ما حدث في القطاع الفلاحي، إلى ضعف المؤسسات الصناعية التي تم الاستيلاء عليها. كما أن صعوبة تمويل وتموين المؤسسات الصناعية وتسويق منتجاها حال دون ذلك، ولم تجد لها الدولة حل، ولذا اقتصر التسيير الذاتي على القطاع الزراعي. هذا ومهما كانت مساهمة قطاع التسيير الذاتي في تطوير الاقتصاد الوطني الناشئ وقدرته على الاستمرار، فإنه كان من أهم الوسائل الدفاعية لمواجهة توسع البرجوازية الجزائرية الجديدة والحد من هيمنتها المطلقة، التي كانت ستؤثر لا محالة على القاعدة العمالية العريضة.

في حين تركزت التأميمات التي قامت بها الجزائر في مرحلتها الأولى على القطاع الأجنبي الخاص، وقد مهدت لها الحركة التلقائية التي قام بها عمال الفلاحة ليسيروا ذاتيا المزارع التي كانوا يعملون بها. ومن بين أهداف هذه التأميمات الحد من توسع البرجوازية الوطنية، خاصة ذات الامتدادات المتعددة الجنسية. وقد مس التأميم مجموعة أراضي القطاع الاستعماري إلى جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة، كما مس كذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية، كالتبغ والكبريت والمطاحن.

والملاحظ أن عمليات التأميمات التي قامت بها الدولة في السنوات الأولى من الاستقلال، كان يغلب عليها طابع التسرع والشمولية، حيث مست هذه العمليات بعض الدكاكين والمقاهي، غير أن السلطة اضطرت بعد ذلك للتريث، وحاولت السير بخطى ثابتة متفادية تأميم الرأسمال المتوسط والصغير.[1] أما الرأسمال الكبير فقد شكل قاعدة انطلاق حقيقية لرأسمالية الدولة تحت إشراف وإدارة شركات وطنية متخصصة، ليشمل نشاطها كافة التراب الوطني في فرع معين من فروع الإنتاج والخدمات. وقد كانت عمليات التأميم في

[1] اسماعيل قيره وعلي غربي : المرجع السابق ، ص 136.

بدايتها محدودة وليست شاملة، قبل أن تتحول إلى سياسة تدخل ضمن إستراتيجية وطنية سنة 1971. وتجسدت أول عملية كبرى بتأميم الشركات البترولية الفرنسية، لتنتهي بتأميم الغاز والمحروقات. وبهذا اعتبرت سياسة التأميمات هذه إحدى الخطوات الإستراتيجية التي كانت ترمي إلى إنشاء قاعدة صناعية وطنية، والتحكم في الثروات الطاقوية من أجل بناء اقتصاد وطني مستقبلي.[1]

3. الجزائر الاشتراكية: التنمية عبر التخطيط المركزي

تشكل القطاع العام في بدايته بظهور قطاع التسيير الذاتي، وما زاد من وتيرة سرعة نمو القطاع العام، عملية التأميمات التي تواصلت حتى بداية السبعينات، خاصة تلك التي مست قطاع المحروقات. ولقد استهدفت الإستراتيجية التنموية الجزائرية بعد 1966 بالتركيز على الصناعة الثقيلة، حيث لقيت الصناعات القاعدية عناية كبيرة من قبل الدولة، قصد تموين الصناعات الأساسية وخلق مناصب عمل جديدة لتلبية الطلبات المتزايدة، وإرساء الأسس الكفيلة لاقتصاد قوي. كما أدى التركيز على توفير قاعدة مادية على حساب العلاقات الإنسانية والبناء الفوقي، إلى ظهور مشاكل موضوعية تمثلت خاصة في عدم توفر عمالة مؤهلة من فنيين ومهندسين وعمال مهرة ومدربين، إلى جانب المشاكل المالية التي يعرفها القطاع المسير ذاتيا بالخصوص. ولهذا سلكت الدولة سياسة التخطيط المركزي للتحكم أكثر في الثروات الوطنية والتأكد من فعالية سيرورة التنمية الاقتصادية، وقد باشرت الدولة فعلا، سياسة التخطيط المركزي ابتداء من سنة 1967، حيث انطلاق المخطط الثلاثي الأول.[2]

تعتبر الفترة التاريخية من بداية الاستقلال إلى غاية 1972، فترة إعادة الثروات الاقتصادية وبناء اقتصادي قوي، قادر على مواصلة السير إلى الأمام وذلك من خلال المخططات التنموية المتتالية التي برمجتها وانجزتها الدولة، حيث أصبح التخطيط الوطني ميزة واضحة في حياة الاقتصاد الجزائري. ويمكن وصف التخطيط الاقتصادي التي انتهجته الجزائر الاشتراكية، بأنه محاولة إرادية تقوم بها الدولة لتنسيق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل. والتخطيط هو توجه سطرته النصوص الأساسية للبلاد،

[1] إسماعيل قيره وعلي غربي : المرجع السابق، ص 136.
[2] المرجع نفسه، ص 149.

خاصة منها الميثاق الوطني، ويهدف أساسا إلى الاستغلال المتوازن للموارد الطبيعية وتخصيصها حسب أولويات التنمية. ويمكن القول فعلا، أنه منذ أشغال المخطط الثلاثي 1967-1969 والمخطط الرباعي الأول 1970-1973، والرباعي الثاني 1974-1977، تم التركيز على إيجاد منهجية في تسيير التنمية وتماسك المنظومة الاقتصادية والتخطيط، أو بعبارة أخرى، يعني وضع تنسيق بين النشاطات الاقتصادية على كل المستويات، الوطنية والقطاعية والمحلية، مع تحديد الأهداف المراد تحقيقها، تماشيا مع مختلف مراحل تنمية البلاد.[1] ومن بين أهداف المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، توجيه وجعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية، ووضع النصوص التنظيمية لسياسة التهيئة الإقليمية، وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق التي تستهدفها.[2]

4. تراجع القطاع العام: فترة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى

إن التطورات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر خلال الثمانينات لم تبلغ أهدافها، حيث اتصفت بضعف أداء الاقتصاد المحلي بالمقارنة مع الأداء العام للاقتصاد الجزائري خلال السبعينات، خاصة القطاعات الموجهة نحو الأسواق العالمية مثل المحروقات. وقد تميزت الأوضاع الاقتصادية خلال هذه الفترة بضعف النمو الإجمالي للناتج المحلي الحقيقي، وارتفاع المديونية الخارجية، والضعف النسبي للأداء الاقتصادي. وتعود أسباب هذا الوضع إلى عوامل خارجية على وجه الخصوص (انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية)، وكذلك ضعف السياسة المحلية، وظهور اختلالات كبيرة في السياسة المالية.[3]

أدى هذا الوضع بالدولة إلى الاعتماد على سياسة الإصلاحات الاقتصادية لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، علما أن عملية الإصلاحات الاقتصادية، بطبيعتها عملية مكلفة ماديا واجتماعيا. ولكن لا يصح أن نحكم على هذه الاصلاحات دون الإشارة إلى ما كان يمكن أن يتسم به الوضع، لو لم تتم الإصلاحات؟ فقبل تنفيذ برنامج

[1] إسماعيل قيره وعلي غربي : المرجع السابق، ص 140.

[2] محمد بلقاسم حسن البهلول : سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص 160-257.

[3] بوعشة مبارك : الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، منشورات جامعة قسنطينة،1997، ص162.

الإصلاحات اتسم الوضع بتسارع معدلات التضخم، وارتفاع البطالة، وزيادة عجز الميزانية. ورغم هذا، كل المؤشرات كانت تدل على امكانية تدهور الوضع حتى بعد الإصلاحات. وبين الوضع الافتراضي والوضع الحقيقي لم يكن هناك فرق، حيث عان فعلا، الاقتصاد الجزائري من مشاكل هيكلية، مست المؤسسات العمومية الاقتصادية بصفة خاصة، مع التأكيد أن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني هي أزمة مزمنة، وتدل على مدى عجز الاقتصاد آنذاك على تحقيق التنمية، إضافة إلى كونه مازال تابع إلى الخارج. ولهذا كان من المتوقع أن تعجز الإصلاحات الاقتصادية المتبعة على إزالة كل الصعوبات تماما، وإنما كان من المتوقع أن تؤدي إلى تخفيف القيود وخلق مناخ أفضل للتنمية، حيث اتضح، أن القضاء على الاختلال مرتبط بنجاح مسار التنمية. أما نجاح سياسة الإصلاحات الاقتصادية فيقاس بمقدار ما تهيئ الدولة من مناخ لتحقيق هذه التنمية على المدى المتوسط والطويل.[1]

ويمكن القول أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، تركزت على ثلاثة محاور رئيسية. اهتم المحور الأول بسياسة فتح الاقتصاد الوطني على السوق العالمي، أي تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية، وفتحها أمام القطاع الخاص وهذا ما تم فعلا سنة 1990، والتخفيف من دعم المواد الاستهلاكية الأساسية، وإلغاء القيود على ممارسة القطاع الخاص للأنشطة الاقتصادية. في ما أهتم المحور الثاني بوضع عدة تشريعات لتنظيم الاستثمار، ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا المجال، سن قوانين جديدة، ووضع أطر مؤسساتية لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب. أما المحور الثالث فقد ركز على ضرورة الانتقال نحو اقتصاد السوق، بدءا بإعطاء المؤسسات العمومية الاقتصادية الاستقلالية المالية والإدارية وفتحها على القطاع الخاص، مع إبقاء ملكيتها للدولة. وفعلا فتحت الجزائر المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام أمام الخوصصة، نظرا لعدة مبررات ودوافع، أهمها سعي الدولة إلى تخفيض العجز المتكرر في ميزانية الدولة، وبالتالي ضمان عائدات لفائدة خزينة الدولة عن طريق بيع أسهم المؤسسات العمومية.

وقد كانت الخوصصة التي اعتمدتها الجزائر، متمثلة في تيار يدعو إلى "اقتصاد السوق الحكومي" ذو طابع اجتماعي، يكون فيه للقطاع العام دور معتبر إلى جانب القطاع الخاص.

[1] بوعشة مبارك، المصدر السابق.

ويستند هذا التيار على بعض الحجج، منها أن حالة الاقتصاد الجزائري، والوزن الذي يتمتع به القطاع العام والقطاع الخاص يختلف عن حال اقتصاد البلدان الاشتراكية سابقا. فإذا كانت اقتصاديات هذه الأخيرة خاضعة كليا للإدارة الحكومية فإن للجزائر قطاع خاص يساهم بقسط مهم في القيم المضافة، ويمكن زيادة هذه النسبة من خلال إدخال تغيرات هيكلية وتنظيمية ومؤسساتية لجعله القطاع الأساسي في النشاط الاقتصادي العام.[1]

إضافة إلى هذا، فإن البنية التحتية للاقتصاد الوطني في الميدان الصناعي غير مكتملة، وأن التنمية مازالت لم تتحقق. ولبلوغ هذين الهدفين، لابد من وجود سياسات صناعية لاستكمال بناء الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهي مهمة صعبة، على القطاع الخاص القيام بها لاعتبارات اقتصادية واجتماعية. كما أنه يجب على الاقتصاد الجزائري، بعد إعادة الهيكلة، أن يكون "اقتصاد حكومي" مبني على أساس التشاور والعدالة الاجتماعية، بعيدا عن الليبرالية المطلقة والشمولية.[2]

5. سياسة الانعاش الاقصادي

في بداية سنة 2001، وبفضل إرتفاع العائدات البترولية وعودة الأمن بعد العشرية السوداء، شرعت الجزائر في سياسة استثمارية لإنعاش الاقتصاد واستدراك التأخر، وتحقيق التنمية. ولتحقيق أهدافها، لجأت الحكومة إلى سياسة ميزانيتية كينيزية[3] بهدف تفعيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية والتخلص من الاقتصاد الريعي. عمليا، اعتمدت سياسة الإنعاش الاقتصادي على ثلاث مخططات تنموية متتالية، امتدت ما بين سنة 2001 و2014: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، المخطط التكميلي لدعم النمو (2005-

[1] بوعشة مبارك، المصدر السابق.

[2] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر.

[3] نسبة إلى عالم الاقتصاد كينز الذي يعتبر أن أزمة الكساد التي مست الولايات المتحدة الأمريكية (1939-1940) هي أزمة قصور في الطلب وليست أزمة فائض في الإنتاج والعرض، ولتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتقد أن مبدأ الطلب يخلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي والذي يعرفه كينز على أنه جزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك.

J.M.Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Cambridge University Press, 1936

2009)، ومخطط توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). وقد ركزت هذه السياسة على دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، وخلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة، وتجهيز هياكل قاعدية لبعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان في ما يخص جانب التنمية البشرية.[1]

ومن بين أهداف أول مخطط، وهو ثلاثي على عكس المخططين الخماسيين التي تلته، دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، والنقل والري، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وتنمية الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ حوالي 62812 مشروعا.[2] فيما عمل المخطط الخماسي الأول على دعم الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر خلال هذه الفترة عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي، ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية وزيادة السيولة المصرفية وتسديد الديون الخارجية. وواصلت الجزائر مجهوداتها الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الثاني بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي مست كل القطاعات. وقد جاء هذا البرنامج حسب ثلاث محاور أساسية: برنامج تطوير الهياكل القاعدية، وبرنامج التنمية البشرية، وبرنامج دعم التنمية الاقتصادية.

ويصف الأخصائيين الاقتصاديين[3] مخططات دعم النمو، على أنها برامج استثمارية لم يعرف لها مثيل في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة الموارد المالية العمومية المسخرة، خاصة وقد تدعمت المخططات الثلاث ببرنامجين أخرين، أحدهما خاص بتنمية الجنوب والثاني خاص بتنمية الهضاب العليا. كما يشهد أغلبية الملاحظين أن أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي بات واضحا في تحريك الطلب الكلي الأمر الذي انعكس إيجابا على معدلات

[1] ملف برنامج دعم النمو الاقتصادي، الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة:
www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.html

[2] نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة ما بين 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 21 ، ديسمبر 2012.

[3]- LAMIRI. A, 2013, La décennie de la dernière chance : Emergence ou Déchéance de l'économie Algérienne ?, CHIHAB Edition, Alger, 2013.
-Benachenhou A., 2015, L'Algerie. Sortir de la crise, Alger : Editions Diwan, novembre 2015, 313 pages

النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفع الدخل القومي الخام بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي 3،4% ما بين 2004 و2010 بفضل عائدات المحروقات وقطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية والبناء، إضافة إلى قطاع الفلاحة الذي سجل انتاج هام للحبوب سنة 2009.[1] ويضيف نفس الملاحظين، أن هذا النمو عرف تباين من قطاع اقتصادي إلى أخر، حيث تظهر نتائجه جليا بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات التي ساهمت في تفعيل التشغيل، بينما إنتاجية المال العام في القطاع الصناعي تبقى غير كافية خاصة كونه عجز عن استيعاب الطلب المتولد على زيادة الإنفاق العام والذي ترجم بتطور حجم الواردات خلال نفس الفترة لامتصاص هذا الطلب.

[1] Yamna Achour Tani. Analyse de la politique économique algérienne. Economies et finances. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2013. Français. <NNT : 2013PA010017>. <tel-00984242>

خلاصة

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات هيكلية مرت به من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد يحاول التخلص من الأسلوب الريعي الذي يميزه بتشجيع القطاع الخاص وتدعيم القطاعات المنتجة وتدارك التأخر الحاصل في التجهيزات الهيكلية الكبرى في مجالات السكن والأشغال العمومية والري والمواصلات والنقل والصحة وغيرها من القطاعات الأخرى. ومن بين الاستثمارات العمومية التي قامت بها الجزائر خلال أكثر من عقد ونصف تجسيد مخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي.

نظريا، تتميز سياسة الإنعاش الاقتصادي التي طبقتها الجزائر ما بين سنتي 2001 و2014 بالانسجام، حيث خصصت الدولة موارد مالية ضخمة لتجسيد ثلاث برامج تنموية لإنعاش الاقصاد الوطني ودعم النمو وتوطيده. وعلى العموم، وبالنظر إلى حجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، تبقى النتائج المحققة جد متواضعة، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية بإعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر. هذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءات، الأمر الذي يحد من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة بحيث يبقى اقتصاد الجزائر عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط.

الفصل الثاني:
بروز مفهوم التنمية المحلية وفاعلاته

مقدمة

1. مفهوم التنمية المحلية

2. البعد المجالي للتنمية المحلية ومفهوم القطر

3. دور الفاعلين في بعث التنمية المحلية

خلاصة

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بمهوم التنمية المحلية وتطوراتها في دول العالم قبل أن تتبناها الدول النامية تحت تأثير المنظمات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ويرتبط هذا المفهوم بمجال جغرافي محدد يعرف باللغة الفرنسية تحت مصطلح القطر (Territoire) ليعطي للتنمية بعدها المجالي. كما يرتبط هذا المفهوم كذلك بالفاعلين لتكتمل أبعاد التنمية وتحدد محركاتها.

مسار مفهوم التنمية المحلية في الدول المتقدمة نشأ وتطور في ظل سياسة اللامركزية ومبدأ المشاركة والحوكمة وغيرها من المبادئ الأخرى، فهل تحول هذا المفهوم إلى دول العالم النامي في بداية التسعينات حمل معه نفس المبادئ؟ أم أن التنمية المحلية في هذه الدول منقوصة من توابع الديمقراطية، كاللامركزية والحوكمة؟ دراستنا لهذا المفهوم وتطوارته النظرية يجرنا إلى تحديد واقع التنمية المحلية في الجزائر، علما أن الخطاب السياسي قد تبناها، لكن هل أعطاها محتو تطبيقيا؟

1. مفهوم التنمية المحلية

اختلفت الآراء بين المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في تحديد مفهوم التنمية المحلية على الرغم من أن هذا المفهوم كان الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم منذ الثمانينات، فمنهم من ينظر إليه على أنه مفهوم يخص الوسط الريفي، ومنهم من يعطي له دلالة معادلة لمفهوم اللامركزية، ومنهم من يراه " كل مشروع تنمية إرادية وشاملة، يخص إقليم محدد بمشاركة مواطنين وشركاء مستفيدين من هذا المشروع".[1]

نظريا، يعرف الدكتور الجوهري مفهوم التنمية " بأنها عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات قدرات نشاط الإنسان (مجالات روحية، فكرية، تكنولوجية، اقتصادية اجتماعية)، وهي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم. كما لا يختلف سعد الدين إبراهيم كثيرا في تعريفه لمفهوم التنمية عن الجوهري حيث يعني به نمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة". [2]

كما تعرف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية "التنمية على أنها فعل اجتماعي يساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون برسم الخطط معتمدين في ذلك على الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي".[3]

وتذهب هيئة الأمم المتحدة في تعريها للتنمية، إلى أن "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر

[1] Mihoub Mezouaghi, 2007, Les territoires productifs en question(s). Transformations occidentales et situations maghrébines, Edition Maisonneuve & Larose, 264 p.

[2] محمد عبد المولى 1990 ص85 .

[3] مصطفى زايد 1986 ص 63.

ممكن". [1]

ومن التعاريف كذلك ما يركز على الغاية أو الهدف من التنمية المحلية كونها تسعى لتحسين ظروف الحياة للمجتمع المحلي حيث عرفت على أنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس من المشاركة الإيجابية وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة". [2]

ويمكن القول أيضا، أن التنمية المحلية هي مقاربة شاملة أفقية ذات أبعاد متعددة (اقتصادية، ثقافية، إقليمية ...)، وهي كذلك إرادية تشاركية تتطلب مشاركة أصناف مختلفة من الفاعلين (عموميين، خواص، مواطنين) تتخذ من إقليم محدد مجالا لها من خلال كونه مجالا معاشا يتمتع بهوية وعلاقات أكثر كثافة بين الفاعلين المحليين مما يسمح بتكوين إطار تفاهم وتشاور من أجل صياغة إستراتيجية متكاملة، وتتخذ من الموارد المحلية أداتها وغايتها عن طريق تفعيل وتثمين تلك الموارد دون الانغلاق على الذات.

وعلى ضوء كل هذه التعريفات، يمكن القول أن التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية تستهدف المجتمع ممثلا في أفراده وهيئاته، وأن جوهر العملية التنموية يكمن في طريقة التدخل لتوجيه حجم ونوعية الموارد والطاقات المتاحة للمجتمع بغرض تحقيق أقصى استغلال لها في اقصر مدة ممكنة. وإن مكونات العملية التنموية هي عبارة عن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية (تخطيط ،تمويل ،مشاركة، تقييم) التي يعتمد إحداثها في المجتمع بهدف الوصول إلى تغيير شامل للمجتمع. كما أن التنمية هي إرادة التغيير في اتجاه موجب يسعى إليها المجتمع لينتقل بها من الحال (غير المرضي) الذي هو عليه فعلا إلى الحال (الأفضل) الذي ينبغي أن يكون عليه.

كما أن التنمية هي فعل يستهدف إزالة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (فردا كان أو مجتمع) ضمن نسق الترتيبات

[1] السعيد فكرون : استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر – رساالة دكتوراه دولة كلية العلوم الانسانية 2005 ص38

[2] موسى رحماني : تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية
wwwl.univ.batna.dz/fac-economie/faculte/interventions/rahmani-moussa.doc

المؤسسة التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المتصلة بمكونات المجتمع الايكولوجي المنبثقة إلى أقصى جدواها.

ويستمد مفهوم التنمية المحلية مرجعيته السياسية والاقتصادية من سياسات اللامركزية التي ظهرت في أروبا خلال الثمانينات. ومن أهداف التنمية المحلية خلق توازن على المستوى المحلي من خلال تحقيق اكتفاء ذاتي بتنويع النشاطات الاقتصادية وادماجها محليا.[1] ولخلق انسجام بين التحديات الوطنية والواقع المحلي، يلجأ التخطيط إلى وضع دعائم على المستوى المحلي لتحقيق التنمية بإشراك الفاعلين المحليين عند وضع المخططات على المستوى الإقليمي والمحلي. وتعتبر الولاية في الجزائر مرجع السياسات الوطنية أما البلدية فهي قاعدة لها، تلعب دور المحافظ على انسجام المشاريع ورابط يجمع كل المبادرات المحلية مهما كان نوعها. والملاحظ أن سياسة التنمية المحلية في الجزائر وضعت مجموعة من المخططات ذات طابع وطني وأخرى ذات طابع محلي.

ومن جهة أخرى تسعى سياسة التنمية المحلية إلى تفعيل ديناميكية الاستثمار من أجل التعاون والتحاور بين الفاعلين لبعث عجلة التنمية، لكن قد تصادف هذه الديناميكية عدة عوائق طبيعية كانت أم بشرية. تفقد المشاريع التنموية معناها بسبب وجود عوائق طبيعية أو بسبب وجود ضغوطات تقوم بها فئة معينة من الفاعلين لحماية مصالحها، أو بسبب تجارب سابقة غير ناجحة أو وجود فراغ اجتماعي تغيب فيه روح المبادرة، أو بسبب وجود نزاعات ثقافية. لكن، وفي المقابل قد يأثر رجل أعمال ناجح عاد إلى موطنه بإعادة توجيه المشاريع المحلية حسب تجربته الخاصة وقدرته على إقناع الأخرين، كما قد تؤدي بعض الاحتياجات المحلية إلى جلب اهتمام الدولة لتقدم مساعدات هامة.

ومن أبعاد سياسة التنمية المحلية، مفهوم التعليمية التي تحث على التشاور بين الفاعلين والثقة المتبادلة والشفافية وحسن التواصل، وشراكة التسيير وشراكة التنشيط بهدف إنشاء مشروع مجتمع وتحديات مشتركة لتقوية الديناميكية الناشئة والمحافظة على ديمومتها.

ومن وجهة نظر عملية، يستوجب على مصممي المشاريع التنموية على المستوى

[1] Katalyn KOLOSY, (1996-2001) : « Le développement local : réflexion pour une définition théorique du concept, Horizon local. http://w.w.w. globenet.org/horizon-local/. (Document en ligne)

الوطني إشراك المنتخبين على المستوى المحلي إذا أرادت أن تنجح، لأن مهما كانت نجاعة التوجيهات على المستوى الوطني، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي للمشاريع على المستوى المحلي، خاصة إذا كانت سياسة اللامركزية تمنح للفاعلين على المستوى المحلي صلاحيات هامة للتصرف في مشاريعها.[1] وفي هذا الشأن، برزت في أوروبا في نهاية الخمسينيات فكرة مفهوم التنمية المدمجة من منظور جديد يرتكز على مجال محدد أو قطر معين، يعتبر أن التنمية عملية تنطلق من القاعدة بالاعتماد على الموارد المحلية، والمهارات المحلية والقيم الثقافية وفكر التعاون، مهد هذا الفكر إلى البعد المجالي للتنمية ومفهوم القطر.

2. البعد المجالي للتنمية المحلية ومفهوم القطر

يقصد بالبعد المجالي للتنمية أنه مهما تميزت المشاريع القطاعية بانسجام على المستوى الوطني، للمجال الجغرافي على المستوى المحلي مميزات طبيعية وبشرية لا بد من مراعاتها لتقريب المشاريع من الحقائق الميدانية التي صممت من أجلها. ويشمل مفهوم المجال الجغرافي ثلاث أبعاد مختلفة لكنها متكاملة ، بعد الهوية والبعد المادي والبعد التنظيمي. يتمتع المجال الجغرافي ونعني به "القطر" بهوية تميزه عن المجالات الأخرى، تتمثل في إسم هذا القطر وحدوده الجغرافية والإدارية، وفي تاريخه وممتلكاته، وتصورات سكانه وكيفية امتلاكه وطريقة تنميتة والمحافظة عليه.[2] أما البعد المادي، فيتمثل في إمكانياته الطبيعية والبشرية التي تنتج على كيفية تهيئة المجال من طرف المجتمعات التي توالت عليه (هياكل عمرانية، شبكة مواصلات، سدود...)، حيث تتميز هذه الخاصيات المادية بوزنها وديناميكياتها في الزمان والمكان. كما يتمتع المجال الجغرافي ببعد تنظيمي عندما يكون في شكل وحدة إدارية أو جغرافية تتمتع بتنظيم مؤسساتي. ونقصد بهذا التذكير المفاهيمي أن المهتم بمفهوم التنمية المحلية لا بد أن يراع الأبعاد الثلاث للمجال الجغرافي وتفعلاتها. وبمعنى آخر يبرز المجال الجغرافي كوحدة ذات محتوى اجتماعي واقتصادي وجغرافي، تستمد امكانياتها التنموية من ثرواتها المحلية بالمفهوم الواسع، أي بنشاطاتها وفاعليها وشبكاتها بهدف تحويل السياسات

[1] Richard Laganier, Bruno Villalba et Bertrand Zuindeau, « Le développement durable face au territoire : éléments pour une recherche pluridisciplinaire », *Développement durable et territoires* [En ligne], Dossier 1 | 2002, mis en ligne le 01 septembre 2002, consulté le 30 septembre 2016. URL : http://developpementdurable.revues.org/774 ; DOI : 10.4000/developpementdurable.774

[2] Brunet R., Sallois J., 1986, France, les dynamiques du territoire. Actes du Colloque DATAR-RECLUS, Montpellier, Reclus 250 p.

العمومية القطاعية إلى عمليات عمومية محلية مدمجة. وعليه، يعتبر المجال الجغرافي متغير أساسي في عمليات التنمية المحلية، سواء بالنسبة للتفاعل الذي يحدثه بين الفاعلين أو بالنسبة للتفاعل الذي يحدثه بين القطاعات والوحدات المجالية التي تكونة.

ظهر مفهوم القطر في الدول الأوروبية المتقدمة، وساعدت المنظمات الدولية مثل الصندوق الدولي للنقد وخبرائه على تصديره إلى دول العالم النامي بما فيها الجزائر. كما ساعد مجموع هذه الدول على إدراجه في سياسة التنمية المحلية، الإشادة بنجاح التجارب الغربية في هذا المجال من طرف جل الخبراء بما فيهم الخبراء الجزائريين. نذكر أولا أن هذا المفهوم قد صمم وعرف من طرف الفرنسيين واعتمدته الإدارات الفرنسية والجماعات المحلية هناك. فما القصد بمفهوم القطر وماذا يمثل وما هو محتواه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟

يعرف القطر من خلال تركيبتة البشرية، يعني هذا أن القطر يتمتع بمفهوم الهوية أو الانتماء إلى مجال جغرافي ما. والاهتمام بالقطر يعني محاولة تثمين المجال الجغرافي الذي يتميز بهوية ومحتوى اجتماعي وذلك بتصميم المشاريع التنموية حسب ما يوفره القطر من امكانيات طبيعية وبشرية، بل وحسب أبعاد أخرى أكثر تعقيد كالمميزات غير المادية التي من شأنها أن تزيد من قدرة القطر على المنافسة الاقتصادية، كتاريخ المنطقة وثقافة وتقاليد مجتمعه.[1]

دراسة المجال الجغرافي كمفهوم أدى إلى الاهتمام بالفاعلين وكيفية امتلاكهم واستغلالهم للمجال الذي يعيشون فيه ليتحول إلى قطر محدد ومعرف. كما برزت في نفس الوقت فكرة تنوع الأقطار أو المجالات الجغرافية حسب المفاهيم التي تنسب إليها كأن نقول المجال المعاش، المجال الوظيفي المجال المدرك وغيرها من المفاهيم الأخرى كالهوية والحراك، والحوكمة والتنمية. لذا أصبح الاهتمام بالقطر من المواضيع المركزية للتهيئة العمرانية بهدف تنظيمة وإعادة هيكلته في ظل التوازن الإقليمي. وللتبسيط، يعرف القطر على أنه جزء من

[1] Guermond Y. 2008. *L'identité territoriale*. Consulté le 13 Novembre 2011, www.hypergeo.eu/spip.php?article425.

الكرة الأرضية تمتلكه مجموعة من السكان وتهيئه وتنظمه وتستغله في ما يحتاج أفرادها.[1]

ومن أبرز البحوث التي خصصت لمفهوم المجال الجزائري بكل أبعاده الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية هي بحوث الجغرافي الفرنسي مارك كوت الذي خصص عدة كتب في هذا الصدد.[2] أما الحكومة الجزائرية فقد أدرجت مفاهيم القطر، التنمية المحلية، التنمية المستدامة والحوكمة في المنظومة التربوية بهدف تثبيت هذه المفاهيم في ثقافة المجتمع الجزائري الناشئ.

لكن هل كل المجالات الجغرافية أقطار؟ ليس بالضرورة طبعا، لأن القطر ما هو إلا بعد من أبعاد المجالات الجغرافية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمجالات التي تفتقد إلى هوية أو انتماء الأفراد إليها ضعيف، أو أصبحت نافرة للسكان. وأحسن مثال على هذا تلك المجالات المصطنعة نتيجة عمليات تهيئة غير عادية كالقرى الاشتراكية التي أنجزتها الجزائر خلال السبعينيات في إطار الثورة الزراعية. ويعود سبب فشل هذه التجربة إلى غياب عناصر ارتكاز اجتماعية واقتصادية، كانت من شأنها خلق ديناميكية مجالية قوية، خاصة وأن ألدهوي قد أكد أن القطر يبنى حول المجال المعاش ومفهوم الانتماء[3].

3. دور الفاعلين في بعث التنمية المحلية

يضم كل مجال أو قطر فاعلين يعطون بعد مركزي للتنمية لا يقل أهمية على البعد المجالي الذي حاولنا تحديده في ما سبق، حيث يرتبط الفاعلون بنظم اجتماعية واقتصادية تأثر على معتقداتهم وسلوكاتهم، قد تساعدهم على تحقيق التنمية أو بالعكس قد تعيق مسارهم.

ومهما كانت التأثيرات، فإن الفاعلين مضطرين إلى العمل داخل أطر ومبادئ جديدة كالحوكمة، والامركزية والعلاقات الجوارية والشبكات الحديثة وغيرها. وقد اهتم الباحثون بهذا الموضوع حيث برزت عدة نظريات حول أهمية التنظيمات الاجتماعية ودور السوق في ضبط التبادلات التجارية. وجدت هذه النظريات تطبيقات في الميدان خاصة نظرية الاقتصاد

[1] Le Berre M. 1992. "Le territoire selon Maryvonne le Berre." Consulté le 20 Février 2012, www.hypergeo.eu/spip.php?article335#.
[2] Côte M. 1988. *L'Algérie ou l'espace retourné*. Ed : Flammarion. 362 p.
Côte M. 1996. *Pays, paysages, paysans d'Algérie*. Paris : CNRS. 282 p.
Côte M. 1999. *Dynamiques rurales dans le Maghreb profond*. Montpellier : Service des publications de l'université Paul Valery. 202 p.
[3] Aldhuy J. 2008. "Au-delà du territoire, la territorialité?" *Géodoc* (55). pp 35-42.

المتضامن الذي اهتمت به المنظمات غير الحكومية لمساعدة الفاعلين في الدول النامية.

ومن بين النظريات التي جلبت اهتمامنا نظريات الاقتصاد والتنمية لأنها تأخذ بعين الاعتبار مميزات وظروف الدول النامية وضرورة الاهتمام بالفاعلين المحليين لمساعدتهم على تحقيق التنمية بتوطيد العلاقة بين الفاعلين ومؤسسات الدولة، لأن هذه الأخيرة تضمن نوع من الاستقرار[1]. وفي نفس السياق، يأكد نورث دوقلاس أن تحول المجتمع نحو التقدم يبدأ بتحول مؤسساته، غير أن تشبث الفاعلين في الدول النامية بعاداتهم وتقاليدهم لايساعد على تغيير المؤسسات في ما يخدم التقدم. كما يؤكد ماريك ميشال من جهة أخرى أن جمود الفاعلين راجع إلى جمود المؤسسات التي تؤدي بدورها إلى تعطيل التحول الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية.[2] فلا بد إذا من تحرير الفاعلين من ثقل التقاليد وتحسين مستواهم المعيشي. ويعتقد أمرتيا سان أن تحرير الفاعلين يفجر قدراتهم ليتحولون من مستهلكين إلى فاعلين قادرين على إثبات قدراتهم في الميدان شريطة تحقيق الديمقراطية وتحرير الرأي المعارض للسلطة.[3]

بالنسبة لبيار بورديو، يوجد داخل النظم الاجتماعية، هياكل تتميز بالموضوعية قادرة على توجيه ممارسات الفاعلين في التنمية وتخليصهم من قيود التقاليد، أما بالنسبة إلى جيدنس يوجد عند الفاعلين نوعين من السلوكات: السلوكات الفاعلة، تلك التي تساعدهم على القيام بممرساتهم العادية تحت تأثير ومراقبة البيئة الاجتماعية، والسلوكات الفكرية التي تسمح لهم بمراجعة ممارساتهم ومراقبة أفعالهم. يبقى أن الأفراد الناشطين هم فاعلين يحد من حرياتهم تأثرهم بالمجتمع وبتنظيمه ويجعلهم في حالة مفاوضات مستمرة لاكتساب المكانة التي تليق بهم. ويعتقد برديو أنه من الصعب على الفرد التخلص من مراقبة الجماعة، بينما جيدس يقول أن الفرد هو المسؤول على سلوكاته ما دام قادر على مراجعة نفسه.

ومن وجهة نظر الجغرافيا الاجتماعية ، فإن القطر مقرون بالفاعلين ولا وجود له إلا بوجود الفاعلين وممارساتهم، وأن القطر يعتبر ميدان العمليات ومجال التبادلات

[1] North D.C. 2005. *Le processus du développement économique*. Ed : Editions d'organisation. 237 p.
[2] Maric M. 2001. "A propos de liberté et d'égalité en économie: deux traductions d'Amartya Sen." *Mouvements* (15/16). pp 193-195.
[3] Ansay P. 2010. "Amartya Sen: l'économie est une science morale." *Politique, revue de débats* (63). http://politique.eu.org/spip.php?article1063

والاستراتيجيات والحوار وتفاعلات عدة، باختصار، مجال الفاعلين.[1] لكن لا بد من دراسة العلاقة بين الفاعلين والمؤسسات والقطر، لأن الموضوع يتعلق بعلاقة الفاعلين بالقطر وليست علاقة الفاعلين بتنظيماتهم.[2]

وللتذكير، برز مفهوم الفاعلين عند الجغرافيين الأوروبيين في الثمانينات وتطور ليصبح مقرون بالقطر، حيث يكتسي دور الفاعلين في التنمية دورا هاما في تنظيم القطر مهما كانت مستويات تدخلاتهم سواء كانت فردية أو جماعية.[3] فلا بد من تحديد الفاعلين ودراسة منطق تدخلاتهم والاستراتيجيات المتبعة، لأن هذه المقاربات تمكن من تحديد وضبط المشاريع التنموية بصفة أدق، وربط الفاعلين بالقطر يعني منح هذا الأخير طابع ووجه بشري.

وما دامت التنمية أصبحت محلية وتتعلق بالقطر، لا بد إذا من إشراك كل الفاعلين المحليين في أخذ القرار في ظل المبادئ الجديدة التي تتعلق بالحوكمة، وقد روجت لها المنضمات الدولية مشجعة الدول النامية على تطبيقها. يذكر غيمشيان وآخرين أن الفاعلين في العديد من دول العالم قد اقتحموا بتفاوت هذه المبادئ كالمشاركة والحوكمة واللامركزية والتشاور والتعاون.[4] وإذا كانت الدول الأوروبية رائدة في هذا المجال، يحاول الفاعلين في الدول النامية تغيير أساليب معاملاتهم واقتحام هذه المبادئ بتشجيع من المنظمات الدولية عندما تلجأ هذه الدول إليها للاستفادة من القروض. لكن استظهار تطبيق الفاعلين في الدول النامية لهذه المبادئ وادماجها في خطبهم وفي الوثائق التي يقدمنها للاستفادة من المشاريع ما هي إلا وسيلة للحصول على إعانات من طرف الدولة والمنظمات الدولية.[5]

[1] Di Méo Guy. 1998. *Géographie sociale et territoires*. Paris : Nathan Université. 317 p.
[2] Crevoisier O. 2010. "La pertinence de l'approche territoriale." *Revue d'Economie régionale et urbaine*. p 969-985.
[3] Gumuchian H et al. 2003. *Les acteurs ces oubliés du territoire*. Paris : Anthropos, Economica. 186 p.
[4] Gumuchian H et al. 2003. *Les acteurs ces oubliés du territoire*. Paris : Anthropos, Economica. 186 p.
[5] Ansay P. 2010. "Amartya Sen: l'économie est une science morale." *Politique, revue de débats* (63). http://politique.eu.org/spip.php?article1063

خلاصة

يعتبر مفهوم التنمية المحلية سياسة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، يعني تحتاج التنمية المحلية إلى تظافر مجهود كل الفاعلين سواء كانوا عموميين أم خواص لإنجاح المشاريع التنموية. وأحسن طريقة تمكن الفاعلين للعب أدوارهم هي الحوكمة لأنها توفر مبادئ التشاور والتشارك والتعاون في ظل تحديات مشتركة. ويزيد ارتباط هذا المفهوم بالقطر بعد مجالي ليقرب المشاريع التنموية من واقعها المحلي ليلتف حولها كل الفاعلين وتحدياتهم مشتركة. لكن لم يحضى مفهوم التنمية المحلية في الجزائر بتبيق فعلي كسياسة بتوابعها الديمقراطية، لا كآلية تقنية موجهة من الأعلى.

تحاول الجزائر منذ تعديل الدستور سنة 1989 وترصيخ التعددية الحزبية، تطبيق اللامركزية وتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية بهدف تحقيق التنمية المحلية. لكن الدارس للواقع السياسي الجزائري يلاحظ أن تغيير القانون الأساسي لم يغير من الممارسات السابقة، حيث لا تزال الهيئات المنتخبة تخضع لقرارات ممثلي الدولة على مستوى الولايات، بحكم الامكانيات المالية والتقنية التي تمنحها القطاعات لهؤلاء. والظاهر أن اللامركزية سياسة كرسها القانون الجزائري في سياق الدستور الجديد، لكن تطبيقها على أرض الميدان يبقى وهم. وإذا كان مفهوم التنمية المحلية يحتاج إلى جو سياسي ديمقراطي ولامركزية حقيقية كما هو الحال في الدول المتقدمة، فإن الجزائر "استوردت" هذا المفهوم وروجت له في الخطابات السياسية تحت ضغط المنظمات الدولية، لكنها لم تغير من الممارسات القديمة الموروثة عن النظام المركزي.

الفصل الثالث:

تصور الجزائر للتنمية المحلية

مقدمة

1. الواقع السياسي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

2. تحديات الجزائر لبعث التنمية المحلية

3. آليات تصميم برامج التنمية المحلية

خلاصة

مقدمة

التنمية المحلية مفهوم اهتم به الباحثين في العالم، وسياسة اعتمدتها أغلب الدول في العالم، لكن وحدة المفهوم عند الباحثين لا تقابلها بالطبع وحدة السياسات عند الدول في سعيها لتحقيق التنمية المحلية.

واقع الجزائر السياسي وتطوراته منذ دستور 1989 يملي على الدولة اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، ومن بين التدابير التي اتخذتها الجزائر محاولة تطبيق "سياسة اللامركزية" لدعم الهيئات المنتخبة على المستوى المحلي. فما هو واقع هذه التدابير في الميدان؟ وهل غيرت التدابير القانونية الجديدة من الممارسات السياسية القديمة في الجزائر؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في هذا الفصل لإبراز الوضع الحقيقي لسياسة التنمية المحلية في الجزائر. كما سنحاول تحليل آليات تصميم البرامج التنموية لفهم العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المنتخبة.

1. الواقع السياسي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

في سنة 2008 وبالتعاون مع الوكالة الحكومية للتهيئة العمرانية والاستقطاب الإقليمي الفرنسية (DATAR)،[1] قامت الجزائر بوضع مشروع جديد تحت عنوان "دعم الدولة لسياسة التهيئة والتنمية المستدامة". ومن أهداف هذا المشروع إشراك الهيئات المعنية والفاعلين في تفعيل عمليات التعاون والتبادل الدولي، غير أن هشاشة المؤسسات على المستوى الإقليمي وضعف تأطير الجماعات المحلية كان عائقا أمام مرافقة المشاريع المحلية المسماة "مشاريع قطرية" ترجمة ل(Projets de territoires). كما أثر سلبا غياب مؤسسات غير مركزية ذات امكانيات تدخل فعلية على دعم الشراكة بين المتعاملين المحليين والأجانب.[2] لكن ورغم هذه النقائص، سجل هذا التعاون بعض النتائج الإجابية، كبروز شبكة فاعلين بتنظيم أفقي ساعد المتعاملين التابعين للإدارات غير المركزية على التعاون في ما بينهم وبينهم وبين فاعلين آخرين كالمنظمات غير الحكومية، ومن بين ثمرات هذا التعاون أنجاز عدة وثائق توجيهية أعدت لمرافقة المتعاملين الاقتصاديين.[3]

ومن بين أولويات دعم الدولة لسياسة التهيئة والتنمية المستدامة، تحقيق تنمية ريفية مستدامة في إطار "البرامج الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (P.P.D.R.I) التي وضعت سنة 2003 للاهتمام بالسكان المعزولين.[4] واعتمدت الجزائر لتحقيق هذا الهدف على التجارب السابقة

[1] La Délégation interministérielle à l'aménagement du territoire et à l'attractivité régionale (*DATAR*) est une ancienne administration française chargée de préparer les orientations et de mettre en œuvre la politique nationale d'aménagement et de développement du territoire. Elle a été remplacée en 2006 par la Délégation interministérielle à l'aménagement et à la compétitivité des territoires (DIACT).

[2] Kirsten Koop, Pierre-Antoine Landel et Bernard Pecqueur, « Pourquoi croire au modèle du développement territorial au Maghreb ? Une approche critique », *EchoGéo* [En ligne], 13 | 2010, mis en ligne le 20 septembre 2010, consulté le 30 septembre 2016. URL : http://echogeo.revues.org/12065; DOI : 10.4000/echogeo.12065

[3] Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Direction Générale de la Veille Stratégique ,des Etudes Economiques et des Statistiques Série Politique économique et développement, Rapport n°1 Développement local: CONCEPTS, Stratégies et Benchmarking, Document de travail n°33/DGVSEES/2011

[4] Bessaoud O. La stratégie de développemen t rural en Algéri e. In : Chassany J.P. (ed.), Pellissier J.-P. (ed.). *Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne.* Montpellier : CIHEAM, 2 006. p. 7 9 -89 (Option s Méditerran éen n es : Série A. Sémin aires Méditerran éen s; n . 7 1)

ودعمتها بعمليات جرد واسعة لتشخيص الحالة الدموغرافية والاجتماعية للمناطق الريفية. وتمحورت الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية الريفية آفاق 2005-2015، ومشروع التجديد الريفي في 2006، حول تحسين ظروف العيش لسكان الأرياف ودعم الشغل وتنويع النشاطات الاقتصادية ودعم الترابط الاجتماعي وحماية البيئة وتثمين التراث الريفي.[1] وما هذا المشروع إلا دلالة على إرادة الدولة للتحول من تخطيط مركزي نوح اللامركزية، لكن ماذا يوفر الإطار السياسي في الجزائر لإنجاح هذا التحول باعتبار اللامركزية شرط من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المحلية وتفعيل الفاعلين المحليين؟ وهل للمركزية وجود فعلي دون ديمقراطية؟ خاصة وأن الديمقراطية أصبحت اليوم وقبل أي وقت ماضى، نموذج سلطة اتفق حوله كل دول العالم بما فيها الأنظمة الديكتاتورية التي تدعي أنها ديمقراطية. وتمر الديمقراطية اليوم بأزمة مزدوجة، تتمثل الأولى في كيفية تطبيق الديمقراطية وتتمثل الثانية في فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين. ويرجع السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى السلوكات السلبية للمنتخبين كالمحسوبية وانعدام الكفاءة وتفشي الرشوة. أما على مستوى المؤسسات، تعاني الجزائر من اختلالات هيكلية تمس نظام الحكم، حيث لا تمنح السلطات المركزية للمنتخبين حرية القرار وتجردهم من كل مصدقية سياسية.[2] وفي هذا الصدد، لا تعزز مصدقية المنتخبين إلا إذا كانت مقرونة بمفهوم الحوكمة حتى تعكس الصورة الصحيحة للهيئات المنتخبة، وأفضل طريقة لتطبيق الحوكمة وجود ممارسات ديمقراطية تشاركية. يبقى أن واقع الحكم في الجزائر اليوم بعيد كل البعد على الديمقراطية التشاركية، والدليل على ذلك، أن القطر، وهنا نقصد به قطر الولاية، يسيره إداريين دون إشراك المنتخبين ولا المجتمع المدني، ومن المفروض أن الحوكمة تمكن السلطات المركزية والجماعات المحلية على العمل في ديناميكية بإشراك كل الفاعلين الناشطين في القطر المعني. والكل يعلم، أن تطبيق الحوكمة بمنظور الديمقراطية التشاركية في الجزائر يحد من تدخل الدولة، وهذا لا يساعد السلطات المركزية، غير أنه ولسنوات خلت، كان نفس الشعور يراوض الدول المتقدمة حيث كانت لا تتصور أن تصمم سياسة التنمية خارج السلطة المركزية. ومن جهة أخرى، يعتبر العامة أن

[1] Ibid.

[2] Telaidjia D., 2016, Gouvernance des territoires et développement local. Cas de la wilaya d'Annaba (Extrême Nord-est Algérien), Thèse de doctorat es sciences soutenue à l'université d'Annaba en 2016.

الحوكمة هي عكس البروقراطية واحتكار السلطة والإنفراد بالقرار، بل تدعو الحوكمة إلى الديمقراطية والشرعية ومبدأ إشراك المجتمع المدني عند وضع المشاريع العمومية. كما تدعو كذلك إلى قيم فكرية وثقافية كالعدالة والتحضر والمنفعة العامة وغيرها من القيم التي تحمي الكرامة وتقدس العمل.

وللتذكير، عاشت الجزائر منذ الاستقلال أكثر من ثلاث عقود من الزمن في بناء نظام اشتراكي مبني على نظام الحزب الواحد والمركزية والاستبداد. وباسم الوحدة الوطنية تم طمس التعددية وتنوع المجتمع الجزائري، رغم هذا لا يعني أن المجتمع المدني غير موجود، بل تشكلت خلال هذه الفترة عدة منظمات اجتماعية (اتحاد الشباب الجزائري، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحاد النساء الجزائريات) لتخدم الحزب الواحد، حزب جبهة التحرير الوطني. وبقي هذا الوضع على حاله إلى غاية الانتفاضة الشعبية التي زعزعت الحكم في أكتوبر 1988، بعد عجز الدولة على الاستجابة لتطلعات الشباب، وجاء دستور 1989 ليمحو الاشتراكية ويثبت التعددية الحزبية ويحمي حرية الرأي.[1] ومن بين النتائج المباشرة لهذا التغيير، تعدد الجمعيات بكل أنواعها وهي في تزايد مستمر منذ 1991، وفي بضعة أشهر بلغ عدد الجمعيات السياسية 60 وعدد الجمعيات الشعبية 2000.[2] وفي إحصاء لوزارة الداخلية، مر عدد الجمعيات من 30 ألف سنة 1992 إلى 58 ألف سنة 2001 قبل أن يبلغ 78 ألف سنة 2005 و81 ألف سنة 2008، ويعني هذا أن كل عناصر الحوكمة، بمعنى الديمقراطية التشاركية في الجزائر متوفرة ويضمنها القانون، غير أن تعدد الجمعيات لا يضمن بالضرورة بروز مجتمع مدني فعال لأن الفاعلين لا يزالوا يعانون من سيطرة السلطات المركزية.[3]

معروف أنه في حالة اقتصاد ريعي كحال الجزائر، نظام الحكم يتصرف وكأنه يملك وحده ثروات البلاد وهو المسؤول على وتوزيعها، ولا يقبل اقتسام هذا الدور ولا يتخلى على صلاحياته لصالح الجمعات المحلية، رغم أن الخطاب السياسي يروج للامركزية التي تمنح للمنتخبين المحليين حرية القرار، فإن ممثلي الإدارة المركزية على المستوى المحلي يمثلون حجرة

[1] BEN SAADA M.T. (1992), « Le régime politique algérien. De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle », ENAL, 1992.
[2] KHARROUFI M. (2000), (sous la direction de) : « Gouvernance et sociétés civiles. Les mutations urbaines au Maghreb», Afrique Orient.
[3] ADDI L. (2007) : « Problématique de la société civile en Algérie. Quelques éléments théoriques et historiques » le quotidien d'Oran du 10, 11,12 septembre 2007.

عثرة، ومن جهة أخرى لم ترقى الجمعيات المدنية إلى مستوى المشارك الفعال بسبب عدم كفاءة ممثليها.[1] وبمعنى آخر، يدل الواقع السياسي في الجزائر أن البلدية لا زالت في خدمة السلطة المركزية، تنفذ برامجها وتحقق أهدافها، ولا يعني التعديل الدستوري تغيير الممارسات القديمة أو تغيير نظام الحكم، وتواكل المواطن الجزائري منذ الاستقلال على الدولة لم يساعد على بروز مجتمع مدني مسؤول.[2]

2. تحديات الجزائر لبعث التنمية المحلية

تواجه الجزائر منذ بداية التسعينات تحديات تفرضها العولمة، ومن أهم هذه التحديات تكييف اقتصادها لمواجهة منافسة الأسواق الحرة ومراجعة ممارساتها السياسية، ومن بين التدابير التي اتخذتها الجزائر، بصفة إرادية أو ملزمة، تخلي الدولة على احتكارها للتجارة الخارجية وفتح سوقها الداخلي على الخارج، والاهتمام بالتنمية المحلية كبديل لسياسة التخطيط المركزي. وفي هذا السياق، يرى الاختصاصيون أن هذا التوجه الجديد يعتبر تغيير جذري لمفهوم التنمية، والسبيل الوحيد لاستدراك التأخر والاندماج في الشبكات الاقتصادية العالمية. وسارعت الجزائر في تكييف قوانينها لتكريس اللامركزية ومساعدة المنتخبين للعب أدوارهم في تحقيق التنمية (تعديل قوانين الجماعات المحلية ثلاث مرات 1990، 2008 و2011)، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في العمليات التنموية (تخلي الدولة عن احتكارها للتجارة الخارجية سنة 1990). ومن بين الأهداف الأساسية التي ترمي إليها التشريعات القانونية الجديدة، إرساء أنماط جديدة في ممارسة السلطة، ومن أهم هذه الأنماط الحوكمة باعتبارها أساس الديمقراطية التشاركية وميدان بروز مجتمع مدني فعال.

وتعتبر الحوكمة إحدى المفاهيم التي تعكس مستوى التحولات السياسية وأحسن طريقة لتحقيق التنمية، حيث تركز اهتمامها لتطوير الطاقات المحلية وتخلق آليات للمشاركة المجتمعية وآليات في الرشادة في التسيير. كما تسعى الحوكمة إلى تفعيل القدرات المحلية من خلال تنازل أكبر لصالح السلطات المحلية المنتخبة، والدعوة إلى النقاش العام حول السياسات من قبل ممثلي مجموعات المجتمع المدني المحلي، وخلق فرص لإتاحة مشاركة الجمعيات بمنح

[1] BENGUERBA M. (2006), « L'Algérie en péril : gouvernance, hydrocarbures et devenir du sud », l'Harmattan
[2] TESSA A. (2007), « L'Algérie. Histoire d'une construction spatiale 1960-2005 », Editions Publisud.

الصلاحيات للمجتمعات الأهلية.[1]

وفي هذا الصدد، باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ 2004 في وضع عمليات تندرج ضمن إستراتيجية العمل على احترافية إطاراتها، وتطوير إدارة قادرة على تحقيق التنمية المحلية، وتتحكم في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية.[2] وتواصلت فعلا عمليات التكوين الأولى التي افتتحت مع تكوين مديري التنشيط المحلي في سنة 2006، عبر الدورات المخصصة للمفتشين العامين والمفتشين الولائيين، ورؤساء الدوائر، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية وأمنائها العامين.

كما تسعى الجزائر إلى تفعيل التعاون الدولي بهدف الاستفادة من الخبرات الأجنبية، حيث أبرمت الحكومة في جانفي 2017، عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية المحلية. يرمي برنامج التعاون المسمى "CapDel" إلى دعم إمكانيات الجماعات المحلية والمجتمع المدني بحكمها فاعلة في التنمية المحلية. كما يهدف هذا البرنامج كذلك إلى تحسين التخطيط الاستراتيجي ودعم الديمقراطية المحلية بإدماج العنصر النسوي والشباب على مختلف مستويات، البلدية، الولائية والإقليمية.[3] يطبق هذا البرنامج في بدايته على بلديات نموذجية تكون ممثلة لكل الأقاليم الجزائرية، بالاعتماد على معايير جغرافية وديمغرافية وثقافية واقتصادية وبيئية.

3. آليات تصميم برامج التنمية المحلية

سوف نحاول في هذا العنصر فهم آليات تصميم برامج التنمية المحلية في الجزائر من خلال تحليل المصادر التي تغذي ميزانيات الجماعات المحلية، حيث أكدت الدراسات التي اهتمت بالموضوع أن 90 % من الموارد الجبائية تستفيد منها خزينة الدولة.[4] بمعنى أن الدولة

[1] سرير عبد الله رابح ،"المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية" ، **مجلة المفكر**، العدد السابع ، جانفي ، 2018 ، ص74.

[2] ندوة رئيس الجمهورية مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية حول سياسة التنمية المحلية: 21 يوليو2008:
http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

[3] Atelier lancement Capdel, www.eeas.europa.eu,
http://eueuropaeeas.fpfis.slb.ec.europa.eu:8084/delegations/algeria/19022/developpement-local-lancement-dun-rogramme-de-cooperation-entre-lunion-europeenne-et-lalgerie_fr

[4] Kouadria N., Telaidjia D., (2013), « Gouvernance locale en Algérie : Nécessités et urgences de réformes. « Cas des
territoires de la wilaya d'Annaba » in colloque Villes, pouvoir et modes de gouvernement urbain en Tunisie et au Maghreb, 17-18 Avril 2013. p. 12.

تسيطر على المداخيل الجبائية حتى يتسنى لها توزيعها على المستوى المحلي حسب نظام عمودي، وتمثل الولاية في هذا المجال الوحدة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التنمية المحلية. توزع الميزانيات العمومية الموجهة إلى البرامج التنموية المحلية حسب الولايات على شكل برامج قطاعية غير ممركزة (PSD)[1] يشرف على تسييرها الوالي بالتعاون مع مدراء القطاعات الممثلة لمختلف الوزارات. ومن جهتها، تستفيد البلديات من تمويل الدولة من خلال البرامج البلدية للتنمية (PCD)[2] تحت إشراف وزارة الداخلية. والملاحظ أن الإمكانيات المالية المخصصة لميزانية البرامج القطاعية غير الممركزة أكبر بكثير من نظيرتها الموجهة للبلدية، مما يدل على قوة دور الولاية في مجال التنمية. وتدل الأرقام أن واحد دينار مخصص للبرامج البلدية يقابله ثلاثون دينار مخصص للبرامج القطاعية غير الممركزة،[3] أي أن مبادرات التنمية التي تصدر من الولاية أكثر حظ من المبادرات الصادرة من البلدية. وللتعمق أكثر، قمنا باستجوابات[4] مع بعض المسؤولين على مستوى مصالح ولاية ميلة قصد فهم الخطوات العملية عند تصميم البرامج القطاعية والبرامج البلدية، وكيفية ترجمة احتياجات المواطنين إلى برامج تنموية.

يصمم البرنامج البلدي للتنمية من طرف المصالح التقنية للبلدية بالتعاون مع مصالح الدائرة الوصية قبل أن يحول إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.[5] ويبقى أن البرنامج البلدي للتنمية متواضع مقارنة بالبرنامج القطاعي ولا يمكنه أن يتعدى حد مالي معين (ما بين 40 و50 مليون دينار). أما إذا تعدى هذا الحد فيعتبر برنامج يصعب على البلدية تحقيقه ويقترح كبرنامج قطاعي غير ممركز. يضم البرنامج البلدي مشاريع جوارية لتغطية الاحتياجات الأساسية للمواطنين موزعة على خمس قطاعات تنموية:

- قطاع الفلاحة والري ويغطي التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وتصريف المياه المستعملة وحماية البيئة.

---

[1] Plan Sectoriel déconcentré
[2] Plan Communal de développement

[3] مصدر سابق ص12.

[4] حاورنا خلال التحقيقات الميدانية التي قمنا بها خلال سنة 2017 بعض المسؤولين على مستوى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ميلة.

[5] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية سابقا.

– قطاع الهياكل الاقتصادية والإدارية ويغطي إنشاء الدروب والهاتف والبنايات التابعة للبلدية.

– قطاع التربية والتكوين ويغطي كل ما يتعلق بهذا القطاع.

– قطاع التجهيزات الاجتماعية والثقافية ويغطي التهيئة الحضرية، والصحة، والثقافة والترفيه والشباب والرياضة.

– قطاع التخزين والتوزيع ويغطي الأسواق الجوارية.

وتجدر الإشارة أن بعض القطاعات، كقطاع الصحة مثلا، تخضع لمعايير محددة، مثلا للاستفادة من قاعة علاج لا بد على القطاع العمراني المعني أن يضم على الأقل 5000 ساكن، شريطة أن توافق مديرية الصحة لأنها سوف تكون مطالبة بتوفير الطاقم الطبي. كما يضم البرنامج البلدي بعض احتياجات السكان والمجتمع المدني، يرفعها رؤساء القطاعات الحضرية. تجمع كل الاحتياجات المسجلة لتعرض للمداولات على مستوى المجلس البلدي لتحول إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية. وعندما تتم المصادقة على البرنامج على مستوى الولاية، يحول إلى وزارة المالية لدراسته، وعندما يقبل من طرف الوزارة يمول البرنامج ويشرف الوالي على المصاريف. ويمثل (الشكل رقم 01) آليات تصميم البرنامج البلدي للتنمية في ظل واقع الحوكمة في الجزائر حاليا (الشكل من تصميم جمال ثلاجية، 2013).

الشكل رقم 01:آليات تصميم البرنامج البلدي للتنمية في ظل واقع الحكومة في الجزائر حاليا

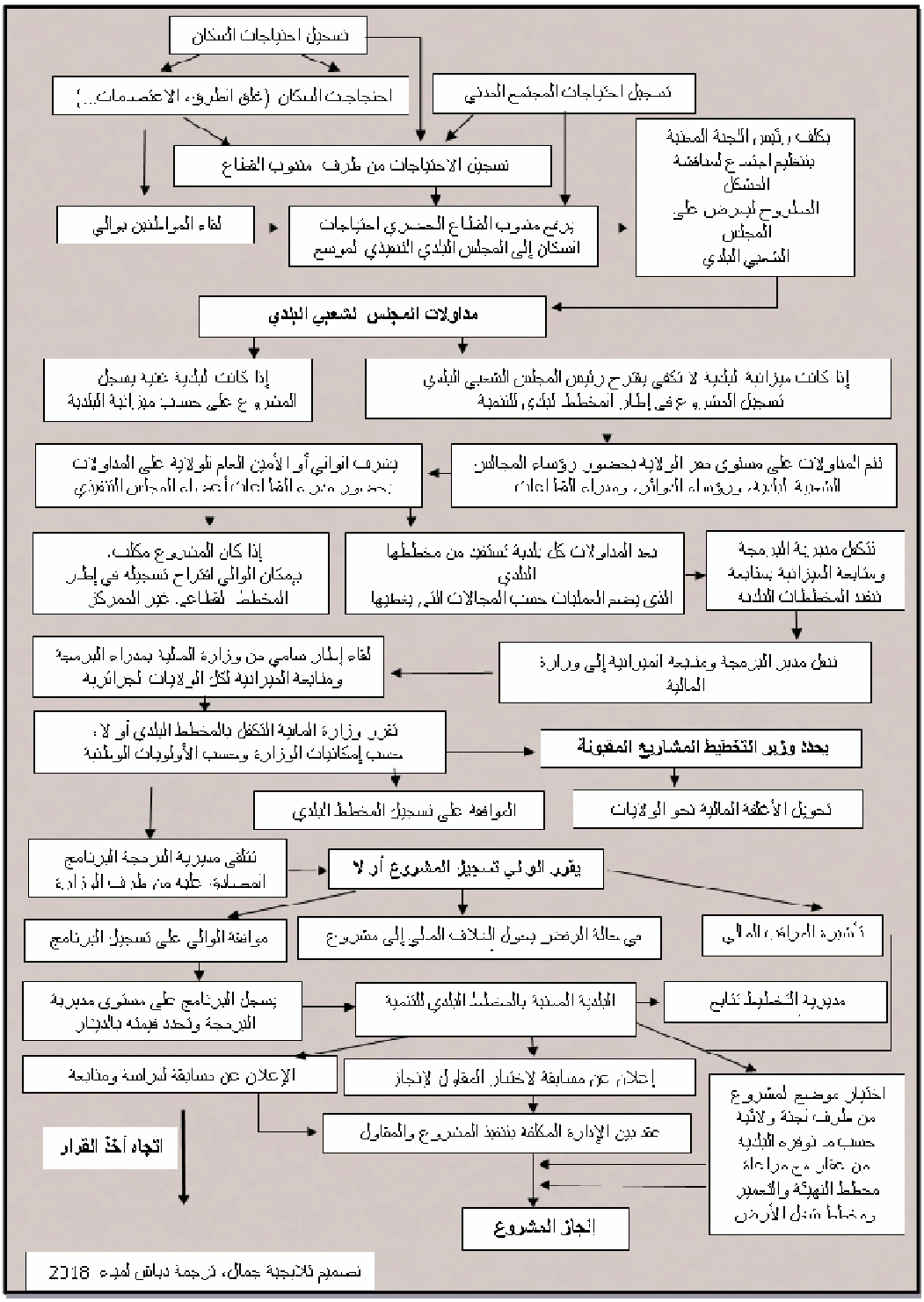

ومن جهة أخرى، تمثل البرامج القطاعية غير الممركزة النمط الثاني من الاستثمارات العمومية في الجزائر، وهي الأهم وتمول مباشرة من ميزانية الدولة. تصمم هذه البرامج وتسير من طرف المديريات الممثلة للقطاعات الوزارية على مستوى الولاية، ويشرف عليها الوالي. تغطي هذه البرامج عدة مجالات كالري والغابات والفلاحة والبيئة والأشغال العمومية والتربية الوطنية، والتكوين المهني والصحة والشباب والرياضة والثقافة والدعم الاجتماعي والتهيئة العمرانية والتجهيزات الإدارية والعمومية.

تصمم البرامج القطاعية غير الممركزة حسب منطق يختلف نوعا ما على منطق البرامج البلدية للتنمية، حيث تعمل المديريات الولائية بتطبيق شبكة التجهيزات المعتمدة من طرف الدولة، عند تحديد المشاريع، مثلا: مكتب بريدي لكل 9000 نسمة، مستشفى على مستوى دائرة، لا بد أن يتعدى عدد سكانها 120 ألف نسمة وقد يحصل طبعا، أن تنجز مستشفيات بقرار سياسي. والملاحظ أن منطق تطبيق معايير ديموغرافية محددة مسبقا، لا يتطابق مع الواقع الوظيفي للأقطاب العمرنية الكبرى التي تجذب نحوها عدد كبير من السكان يوميا. تناقش كل البرامج المقترحة على مستوى وزارة المالية في شكل ورشات عمل يشرف عليها إطار من الوزارة وتضم الجهاز التنفيذ للولاية المعنية (الوالي ومدراء القطاعات على مستوى الولاية). ويمثل (الشكل رقم 02) آليات تصميم البرنامج القطاعي غير الممركز في ظل واقع الحوكمة في الجزائر حاليا (الشكل من تصميم جمال ثلاجية، 2013).

الشكل رقم 02:آليات تصميم البرنامج القطاعي غير الممركز في ظل واقع الحكومة في الجزائر حاليا

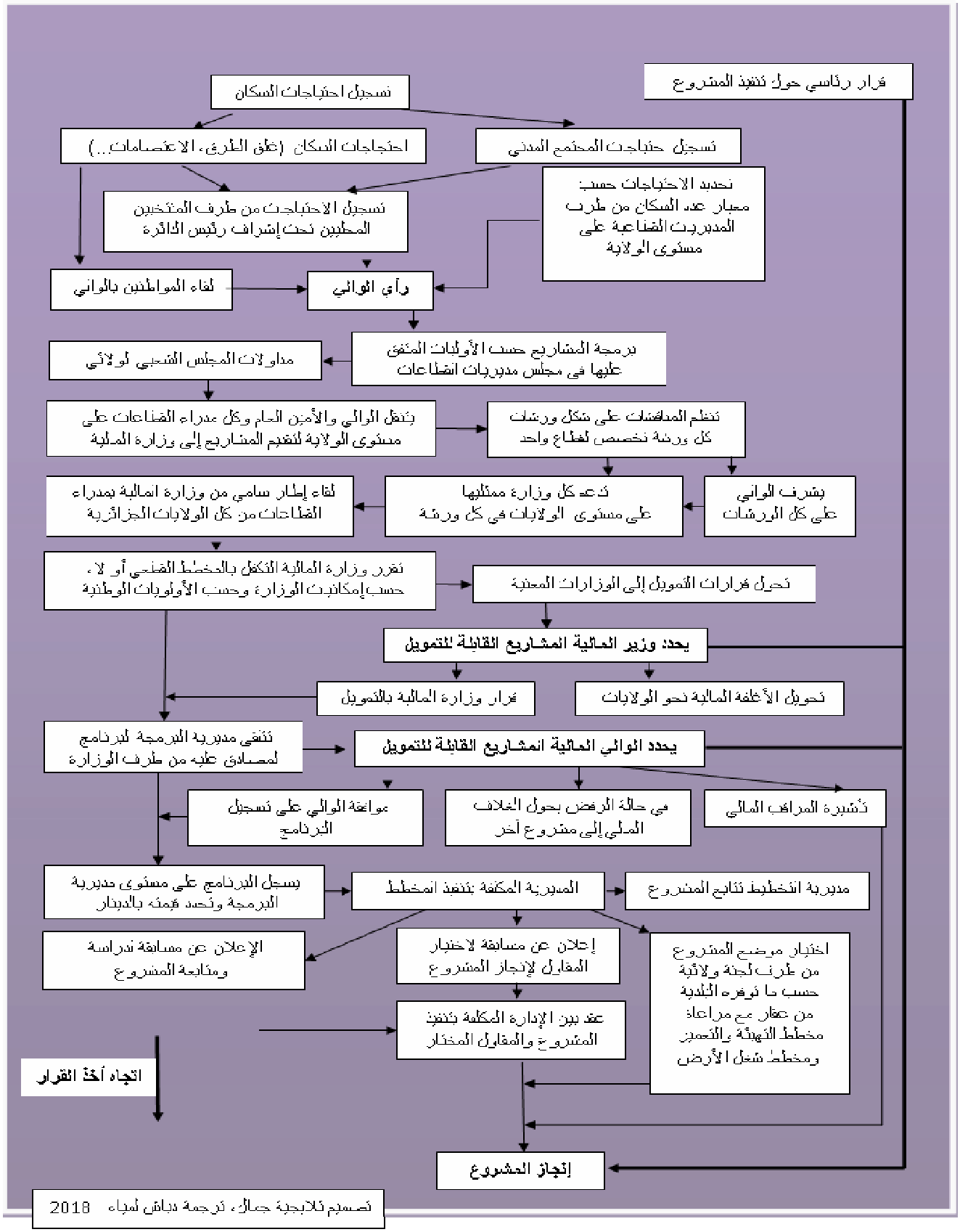

وفي واقع الأمر، لا توجد برامج تنموية صادرة فعلا من الهيئات المنتخبة، بل تتكفل الإدارة بالمهمة وترفع الاقتراحات إلى الإدارة المركزية لتبث فيها، حيث يتضح جليا أن تطلعات المواطنين التي من المفروض يحملها المنتخبين لا توجد في البرامج التنموية. تعكس هذه الممارسات واقع السلطة في الجزائر الذي يدل على تصادم المستوى المحلي والمستوى الوطني، لأن نمط الحوكمة الحالي يتعامل مع الوحدات القطرية بمقاربات عامة ومعايير ومفاهيم موحدة بغرض وضع سياسات منسجمة، متغاضية عن خصوصيات المجالات المحلية. وما يعاب على طريقة تسيير هذه البرامج، رغم الإمكانيات المالية الضخمة المخصصة لها، كونها تصمم بطريقة إدارية بعيدا عن الديمقراطية التشاركية رغم أنها تمثل مبدأ أساسي في تحقيق التنمية المحلية.

وبافضافة إلى هذه البرامج العادية، تستفيد الولايات من برامج تنموية ضرفية مثل:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي،
- البرنامج التكميلي لدعم النمو،
- البرنامج الخاص بتنمية المناطق الجنوبية،
- برنامج تنمية الهضاب العليا،
- برنامج دعم التجديد الريفي،

كما توجد برامج أخرى تتعلق بتحسين ظروف المعيشة وإطار الحياة، كبرنامج التحسين الحضري وبرنامج مساعدات الدولة للحصول على سكن ودعم تشغيل الشباب وغيرها من البرامج الأخرى.

الخلاصة

تبذل الجزائر منذ تخلصها من سياسة الحزب الواحد سنة 1989 مجهودات هامة تهدف إلى خلق جو سياسي يساعد على تحقيق تحدي التنمية المحلية. ومن بين هذه المجهودات سن قوانين تدعم لامركزية القرار وتدعيم الهيئات المنتخبة على المستوى المحلي، وتفعيل التعاون الدولي بهدف الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الحوكمة الرشيدة. كما تسعى الدولة على تكوين إطاراتها على المستوى المحلي وتحضيرهم لرفع التحديات التي تفرضها العولمة. لكن رغم التشريعات الجديدة والتعاون الدولي المبرم في المجال السياسي، إلا أن واقع الممارسات في الميدان يعكس صورة معاكسة للشعارات التي يرددها الخطاب السياسي حولة التنمية المحلية والحوكمة الرشيدة.

وقد أبرزت آليات تصميم البرامج التنموية سيطرة الإدارة عند أخذ القرار بحكم استحواذها على أغلبية الموارد الجبائية، لتبقى أهم وحدة في سياسة تحقيق التنمية المحلية هي الولاية بإشراف مطلق للوالي، مجردة البلدية من دورها كقاعدة أساسية. فكيف تتصرف الهيئات المنتخبة على المستوى المحلي، ونقصد بها الجمعات المحلية، أمام هذا الواقع السياسي المتناقذ.

الفصل الرابع:
الفاعلين المحليين في تحقيق التنمية

مقدمة

1. قوانين ضبط الجماعات المحلية

2. نظام اللامركزية تحت المراقبة؟

3. الوصاية الإدارية، تقتل روح المبادرة

الخلاصة

مقدمة

سياسة تحقيق التنمية المحلية في الجزائر تحتاج إلى فاعلين في الميدان ليحملون المشاريع التنموية كل حسب صلاحياته، ومن أهم الفاعلين في التنمية المحلية، الجماعات المحلية. تمثل البلدية والولاية جماعتين محليتين، حيث تعتبر الأولى نظريا الجماعة القاعدية وأداة من أدوات اللامركزية، أي النواة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية ومجال للممارسة الديمقراطية. يمنح القانون البلدية صلاحيات واسعة، لكن هل تتوفر على الامكانيات المالية والكفاءات البشرية ما يؤهلها لتلعب دورها ضمن المنظومة التنموية؟

نريد من خلال هذا العنصر تحليل العلاقة بين السلطة المركزية والجماعات المحلية من جهة، وبين البلدية والولاية من جهة أخرى معتمدين على ثلاثة عناصر هامة: توزيع المهام، توزيع الموارد المالية، ونظام سلطة القرار. وسنركز على دور الوالي وجهازه التنفيذي وحيثيات ممارسة "سلطة الوصاية" التي يمنحها له القانون في مراقبة أعمال البلدية. هدفنا هو تحديد الصلاحيات الفعلية للبلدية الجزائرية وإبراز أهم العوائق التي تمنعها من أداء دورها في تحقيق التنمية المحلية.

1. قوانين ضبط الجماعات المحلية

تعتبر البلدية الخلية الأساسية في الدولة، حيث تشكل قاعدة اللامركزية وهي بمثابة الرابط أو الوسيط بين الدولة والمواطن. منحت اختصاصات واسعة، وعرفت إصلاحات متتالية عبر مراحل تطورها بعد الاستقلال، انطلاقا من ميثاق البلديات الذي جاء في 18 جانفي 1967 والقانون البلدي رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 والقانون رقم 11-10 المؤرخ في 03 يوليو 2011.

- **1967، أول قانون البلدية:** جاء أول قانون لتنظيم البلديات الجزائرية وتحديد صلاحياتها وضبط كيفية تمويلها، والتأكيد على أن البلدية يسيرها مجلس منتخب (المجلس الشعبي البلدي).

- **1969، أول قانون الولاية:** تعتبر الولاية جماعة محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتضم مجموعة من الدوائر وكل دائرة تضم مجموعة من البلديات. وحافظ هذه القانون على نفس عدد الولايات الموروثة عن الاستعمار وعلى نفس عدد البلديات المكونة لها. وحدد نفس القانون دور الدائرة كأنها حلقة إدارية بين الولاية والبلدية، مع التأكيد أنها ليست جماعة محلية. ويشرف على كل دائرة رئيس الدائرة بتعيين من رئيس الجمهورية ليساعد الوالي في الإشراف على البلديات.

- 1974، أول تقسيم إداري: رفع أول تقسيم إداري قامت به الجزائر المستقلة سنة 1974 عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية، وتسمى كل ولاية باسم مقرها الرئيسي. أنشأ هذا التعديل 18 ولاية جديدة وحذف إثنتين (الساورة والوحات)، كما حدد عدد الدوائر التي تكون كل ولاية.[1]

- **1984، ثاني تقسيم إداري:** رفع التقسيم الإداري الثاني عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية، ورفع عدد البلديات من 704 إلى 1541 وعدد الدوائر من 160 إلى 548. وقد أنشأت الولايات الجديدة من أجزاء لولايات أخرى.[2]

[1] Ordonnance no 74-69 du 2 juillet 1974, relative la refonte de l'organisation territoriale des wilayas ; p 608.
[2] Loi no 84-09 du 4 février 1984, relative à l'organisation territoriale du pays, p. 101

- **1990، القانون الثاني للبلدية والولاية:** جاء هذا القانون لإعادة تنظيم البلدية، مأكد أنها جماعة محلية ولها شخصية معنوية واستقلالية مالية، ولها إسم وقطر ومقر رئيسي. وجاء ليوضح أكثر صلاحياتها خاصة في ما يخص التهيئة الحضرية والتنمية المحلية والعمران والتجهيزات والسكن والاستثمارات الاقتصادية وغيرها.

ومن جهة أخرى أكد هذا القانون أن الولاية كذلك جماعة محلية ولها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلالية المالية. كما يوضح القانون أن الولاية تسيرها هيئتين: الوالي وجهازه التنفيذي المكون من مداراء القطاعات الوزارية والمجلس الشعبي الولائي وهي هيئة منتخبة.

ويجب التذكير أن هذا القانون جاء في ظروف سياسية واقتصادية خاصة، ظروف تميزت بأزمة اقتصادية تبعتها تعديلات هيكلية عميقة ووضع سياسي متأزم وظروف أمنية متدهورة بسبب الإرهاب خلال العشرية السوداء.

وفي الواقع، جاء هذا القانون لخلق انسجام في النظام المالي العمومي المحلي ليتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية للبلاد. ومن بين ما يهدف إليه هذا القانون تحقيق التنمية المحلية مع محاولة إشراك كل الفاعلين، حيث تنص المادة 84 أن المجلس الشعبي البلدي يمثل إطار ممارسة الديمقراطية المحلية وهو قاعدة للامركزية وفضاء لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة. ويتضح جليا أن قانون سنة 1990 يمنح البلدية الجزائرية صلاحيات أوسع، غير أنه في الواقع، ناذرا ما ترجمت هذه النصوص القانونية إلى تعليمات تطبيقية في الميدان، حيث بقيت أغلب البلديات الجزائرية تعاني من عجز مالي وهي تابعة كليا إلى الإدارة الوصية. ترجمت هذه العلاقة إلى نزاع قائم بين الإداري والمنتخب، والغلبة فيه إلى ممثل الدولة على حساب ممثل الشعب. ويعتبر الكثير من الملاحظين أن قانون 1990 ما هو إلا تراجع للدمقراطية بالنسبة لقانون 1967. ويتمثل هذا التراجع في إضعاف صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بوضع قراراته تحت الوصاية. وفي نفس الوقت، يمنح هذا القانون صلاحيات أقوى للمتصرف المالي على مستوى البلدية الذي يسير ويراقب كل عمليات المحاسبة الخاصة بالبلدية، علما أن هذا القانون جاء للحد من صلاحيات رؤساء البلديات التابعين إلى حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ آنذاك.

2011، القانون الثالث للبلدية والولاية: الشيئ الجديد الذي جاء به هذا القانون هو فتح الباب أمام البلديات للتعاون في ما بينها بغرض تسيير أفضل لبعض الخدمات العمومية أو تهيئة مجالاتها.

2012، القانون الرابع للبلدية والولاية: جديد هذا القانون هو أن الولاية هي جماعة محلية غير مركزية، حيث تنص المادة 3 من هذا القانون "أن الولاية بصفتها جماعة محلية غير مركزية لها ميزانية خاصة بها لتجسيد المشاريع والبرامج الذي يصادق عليها المجلس الشعبي الولائي، خاصة في ما يخص:

- التنمية المحلية ومساعدة البلديات،
- تغطية تكاليف التسيير،
- تثمين وصيانة ممتلكاتها،

وتنص المادة الثالثة "أن الولاية هي دائرة إدارية مكلفة بمساعدة الدولة في تحقيق السياسات العمومية على المستوى المحلي والمركزي كل حسب كفاءاته وامكانياته". لكن في الميدان لم يتغير شيء، وتبقى أن الولاية وحدة إدارية غير مركزية والوالي هو صاحب القرار على المستوى المحلي دون منازع، والملاحظ أن رئيس الدائرة يتمتع بصلاحيات واسعة وبإمكانه استخلاف الوالي، وهو منصب يؤهله ليعن والي من طرف رئيس الجمهورية.

2. لامركزية تحت المراقبة؟

اللامركزية هي آلية تلجأ إليها الدولة بمحض إرادتها لتمنح للجمعات المحلية استقلالية أوسع، حيث تتخلى تدريجيا على بعض المجالات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الهيئات المحلية المنتخبة. [1] والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تطبيق اللامركزية منذ أن تخلت على نظام الحزب الواحد في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث أكد دستور 1996 على ضرورة تطبيق اللامركزية وخصص لها مادتين:

- المادة 15: تتمثل الجماعات المحلية في البلدية والولاية، وتعتبر البلدية هي الجماعة

[1] Bahner G., 2002, La gouvernance communautaire et les nouvelles relations entre l'Etat et les collectivités locales, *Revue internationale des Sciences Sociales*, juin, 2002, pp. 243-258.

القاعدية.

– المادة 16: يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.[1]

وإذا كان المشرع الجزائري قد أكد هذه المبادئ في قانونين، الأول يتعلق بالبلدية (90-08)، والثاني يتعلق بالولاية (90-09)، ماذا عن حيثيات تسيير الشؤون العامة في الميدان؟ ولفهم واقع اللامركزية في الجزائر، لا بد أن نحلل طبيعة العلاقات بين السلطة المركزية والجماعات المحلية من خلال دراسة ثلاث مبادئ: اقتسام المهام، توزيع الموارد المالية، ونظام سلطة القرار.

– **توزيع المهام**: هناك نوعان من التنظيمات الإدارية حول توزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية:

– يتمثل الأول في التنظيم الوظيفي الذي يبنى حول الجانب الاقتصادي للمهمة المراد القيام بها، حيث يراعى فيه حجم المؤسسة الواجب تكليفها بتسيير هذه المهمة.[2]

– ويسمى الثاني بالتنظيم المؤسساتي ويعتمد على مبدء التكليف من طرف صاحب القرار أو ممثله، وهنا تأخذ تطبق اللامركزية بهدف تخفيف الضغط على المؤسسات المركزية.

وقد اختارت الجزائر تنظيم يشبه التنظيم المؤسساتي، حيث توزع المهام على مؤسساتها المحلية ليس بهدف اللامركزية بل بغرض تخفيف الضغط، وهذا في شكل تنظيم إداري عمودي لضمان المراقبة.

–**توزيع الموارد المالية**: كيفية توزيع الموارد المالية بين السلطة المركزية والمؤسسات التابعة لها بينها وبين الجماعات المحلية ما هي إلا إفراز طبيعي لنظام اقتسام المهام، لأن تكليف المؤسسات بأداء مهام معينة لا بد أن يتبع بتمويل كاف من الدولة لأنها هي صاحبة التكليف بالمهمة، سواء كانت المؤسسات المكلفة قطاعية أو محلية أو كانت جماعات محلية. وبالإضافة إلى دعم الدولة، تستفيد الجماعات المحلية من العائدات الجبائية التي يمنحها لها القانون، مع

[1] http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/
[2] Tiebout C. , A Pure Theory of Local Expenditures, *Journal of Political Economy*, volume 64, n° 5, pp. 416–424, 1956, DOI 10.1086/257839.

العلم أن هناك فوارق بين البلديات على المستوى الوطني حول هذه العائدات، خاصة بين بلديات المدن الكبرى والبلديات التي تضم قواعد صناعية كبرى من جهة والبلديات الريفية الفقيرة التي لا تضم مناطق نشاطات اقتصادية تضمن لها عائدات جبائية بما يكفي احتياجاتها.

– وعلى العموم، لا يخدم النظام الجبائي الحالي الجماعات المحلية في الجزائر، خاصة البلديات، حيث لا يغطي لا نفقات التسيير ولا التجهيز. وتعاني جل البلديات الجزائرية من عجز في ميزانياتها، ويعود أهم سبب هذا العجز إلى طبيعة النظام الجبائي المحلي الذي لا يسمح للبلديات بجمع عائدات ضريبية بما يكفي احتياجاتها في التسيير.[1] وتشير الدراسات أن 90% من ميزانيات الجماعات المحلية تمولها الضرائب التي تجمعها الدولة، بينما لا تمثل مداخيلها المحلية سوى 10%، ضف إلى ذلك تراجع العائدات الضرائبية التي تجمعها الدولة لفائدة البلديات والولايات خلال السنوات الأخيرة، وأحسن مثال على ذلك، تراجع الضريبة حول النشاطات المهنية من 2،55% إلى 2% في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، خاصة وأنها تمثل 90% من عائداتها الضرائبية. كما أن عائدات الضريبة على قسيمة السيارات لا تسمح للبلديات ولا للولايات بترميم شبكة الطرق التابعة لها، لأن 80% منها توجه إلى صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، و20% يوجه لمزانية الدولة. ويعمل بعدها هذا الصندوق على إعادة توزيع العائدات الجبائية على البلديات بطريقة عمياء دون مراعاة الأوضاع المالية الخاصة بكل بلدية.

– **نظام سلطة القرار:** "تعتبر الدولة كأنها شركة سياسية ذات طابع مؤسساتي"،[2] بمعنى أن الدولة جهاز سياسي مؤسساتي يسير شؤونه حسب نظامين من الحكم، الإدارة الذاتية والنظام الفديرالي. ويأكد الدستور أن الجزائر واحدة وموحدة (المادة الأولى من دستور 2008)، ومن هنا يستمد نظام الحكم نمطه إما أن تكون دولة موحد ومركزية أو لامركزية، أما الشكل الغالب للدول في العالم هي الدولة الموحدة التي تتمتع بسلطة واحدة ولها كل الصلاحيات السياسية. وتخضع في هذا النمط من الحكم كل الوحدات القطرية إلى نفس القوانين وإلى برلمان واحد ورئيس واحد ودستور واحد، وقد تكون الدولة الموحدة

[1] Gontas M. et Hellou S., (2008), L'autonomie financière des collectivités locales et le développement territorial : une approche comparative entre l'Algérie et la France, Les Cahiers du MECAS, n° 4, 2008, p13

[2] Max Weber (1921), Économie et société, trad. française, Paris, Plon, 1970. p. 97

مركزية أو غير مركزية. فإذا كانت كل القرارات السياسية والإدارية تتخذ على مستوى السلطة المركزية فإن نظام الحكم يعتبر ممركز، أما إذا كانت بعض القرارات تتخذ على المستوى المحلي من طرف الهيئات المنتخبة فإنه نظام غير ممركز. أما إذا كانت بعض القرارات تتخذ على مستوى المؤسسات الإدارية بتفويض من السلطة المركزية، فإننا أمام دولة موحدة غير مركزة. وتنص المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية أن: "الولاية تعتبر جماعة محلية تابعة للدولة"، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي دائرة إدارية غير مركزية، وعلى هذا الأساس فإنها تمثل مجال تنفيذ السياسات العمومية ومجال تشاور الجماعات المحلية والدولة. وتعمل بالتعاون مع الدولة على إدارة وتهيئة القطر وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحماية البيئة وتحسين إطار حياة المواطنين. وتتدخل في كل المجالات التي يخولها لها القانون، وشعارها "بالشعب وإلى الشعب". ويخول القانون رقم 07/90 للمجالس الشعبية المنتخبة تمثيل سياسي على المستوى المحلي: يكلف المجلس الشعبي الولائي بعمليات التنمية المحلية، وتوزع المهام على لجان دائمة مكلفة ب:

- التربية الوطنية، والتعليم العالي، والتكوين المهني،
- الاقتصاد والمالية،
- الصحة، والنظافة وحماية البيئة،
- الاتصال تكنولوجية الإعلام،
- النقل والتهيئة الحضرية،
- البناء والتعمير،
- الري، والفلاحة، والغابات، والصيد البحري والسياحة،
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والوقف والشباب والرياضة،
- التنمية المحلية، والتجهيزات والاستثمارات والشغل،

كما يمكنها نفس القانون من تعيين لجان لدراسة أي مجال آخر يهم الولاية.

أما المجلس الشعبي البلدي، فهو جماعة محلية قاعدية، مكلفة بتعيين لجان دائمة تتعلق

بالمجالات التالية:

- الاقتصاد والمالية والاستثمار،
- الصحة والنظافة وحماية البيئة،
- التهيئة العمرانية والتعمير والسياحة والحرف،
- الري، الفلاحة والصيد البحري،
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والشباب والرياضة،
- وقد حدد قانون البلدية عدد اللجان الدائمة كما يلي:
- ثلاثة لجان بالنسبة للبلديات التي لا يفوق سكانها 20 ألف نسمة.
- أربعة لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح سكانها ما بين 20 ألف وواحد و50 ألف نسمة.
- خمسة لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح سكانها ما بين 50 ألف وواحد و100 ألف نسمة.
- ستة لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها و100 ألف نسمة.

تبقى أن سياسة اللامركزية في الجزائر حبر على ورق، لأن واقع الممارسات في الميدان يدل على أن المصالح الإدارية للدولة هي المسيطرة لأنها تتحكم في الموارد المالية، ومن يتحكم في الميزانية يتحكم في السلطة. ومن ناحية أخرى، فقد سلبت من البلدية منها كل الصلاحيات ووضعت تحت وصاية الولاية وهي في حالة تبعية تامة لها، على عكس ما يدل عليه مفهوم اللامركزية الذي يخول للمنتخبين صلاحيات واسعة لإدارة الشؤون العامة. ألا يعكس هذا الوضع أننا أمام مستويين من الجماعات المحلية في الجزائر: الولاية والبلدية؟

تستفيد خزينة الدولة من أهم العائدات الجبائية، بينما أغلبية الضرائب الموجهة لفائدة البلديات ليست محصلة، سواء كان هذا بسبب تماطل مصالح البلدية أو بسبب غياب ثقافة مشاركة المواطنين في المجهود الجماعي من خلال دفع الضرائب. ويعود السبب الثالث وهو الأهم إلى اعتماد النظام الضريبي الجزائري ب60% على الضرائب البترولية، في حين لا تمثل

الضرائب العادية سوى 40% من إجمالي العائدات الجبائية، ومن نتائج هذا الوضع تتأثر مداخيل الجزائر بانخفاض أسعار البترول في السوق العالمي. وتصب كل العائدات الضرائبية في خزينة الدولة، ما يدل على وزن الدولة عند تمويل الجماعات المحلية، وإخضاعها إلى الإدارات الوصية (الولاية والوزارات المختلفة).

كما يدل واقع الممارسات على أن نظام القرار مركزي وعمودي، حيث تأخذ القرارات في أعلى مستوى للدولة: رئاسة الجمهورية أو على مستوى الوزارات، ثم تنزل إلى المستوى المحلي للتطبيق عبر مختلف المديريات القطاعية على مستوى الولاية. وبالإضافة إلى هذا التنظيم هناك أنظمة أخرى تعمل، وهو نظام المجالس المنتخبة المحلية والوطنية التي تأثر على مجرى الأحداث بطريقة مباشرة وغير مباشرة. لكن يجب أن نعترف أنه من الصعب التمييز بين اللامركزية والنظام غير الممركز في نظام الحوكمة في الجزائر، وهذا لا ينفي أن هناك نوع من عدم تمركز القرار في الجزائر. ويبقى أن الهدف الحقيقي في تطبيق عدم التمركز هو تخفيف الضغط على المصالح المركزية للدولة بإعادة توزيع المهام على كل مؤسسات الدولة على المستوى المحلي، وأحسن طريقة لتقريب الإدارة من المواطن. وتعني إدارة غير ممركزة نوع من تفويض القرار نحو المستوى المحلي، ويعني كذلك أن القرارات تتخذ على المستوى المحلي ثم تصعد إلى المستوى المركزي من أجل المصادقة، وفي هذا النظام "الوالي" بصفته معين بمرسوم رئاسي بمساعدة مدراء القطاعات على مستوى الولاية، معينين هم كذلك بمراسيم رئاسية. وأما في نظام اللامركزية، فيعود القرار إلى المنتخبين المحليين الذين يتمتعون بشرعية الاقتراع.

واضح أن في حالة الجزائر، تشرف الولاية على هرم القيادة المؤسساتية على المستوى المحلي بالاعتماد على هيئتين: الوالي وجهازه التنفيذي من جهة والمجلس الشعبي الولائي من جهة أخرى. وتتحكم الولاية في كل البلديات التابعة لها، خاصة من جانب الرقابة المسبقة على كل العمليات التي تقوم بها البلديات. كما تشرف الولاية على المشاريع التنموية المحلية، حيث تصمم وتنسق وتراقب وتستلم المشاريع قبل تسليمها إلى البلدية المستفيدة منها. وتتمتع الولاية في هذا الصدد بمكانة المسيطر على الفاعلين المحليين، حيث تصدر كل القرارات من القمة إلى القاعدة دون مشاورة شركائها. لكن يجب أن نذكر أن العمليات

العمومية ليست كلها من صلاحيات الولاية أو البلدية، بل هناك عدة فاعلين آخرين يساهمون في سياسة التنمية المحلية. ومن بين هؤلاء نذكر الوكالات غير الممركزة مثل الوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار (ANDI) الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) والوكالات العقارية وغيرها، والشركات الوطنية كشركة توزيع الكهرباء والغاز وشركات توزيع المياه والصرف الصحي وغيرها من الشركات العمومية الأخرى. تعتبر هذه المؤسسات بالنسبة للسلطات المركزية، وسائل لتغطية الاحتياجات المحلية في ما يخص الخدمات العمومية.كما تهتم الدولة بتنظيم المجتمع المدني والجمعيات التي تمثله، وإن كان في الواقع هذه الجمعيات غير منظمة لكنها موجودة بقوة للدفاع على مصالح المواطنين، خاصة في مجالات توزيع السكن الاجتماعي، وجمعيات الأحياء والجمعيات الدينية، من أجل تصميم وانجاز البرامج التنموية، خاصة أنها تحتاج إلى تظافر مجهود كل الفاعلين المعنيين، وتعاون وتشاور واسع من أجل إنجاح المشاريع ودعم السلم الاجتماعي.

3. البلدية تحت الوصاية الإدارية،

تعتبر الوصاية الإدارية التي تربط البلدية بالولاية والدائرة علاقة خضوع تام، حيث تنص المواد 55، 56، 57 و58 من قانون البلدية 2011، على أن مداولات المجلس الشعبي البلدي لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد مرور 21 يوم من إرسالها إلى الولاية و30 يوما عندما يتعلق الأمر بالميزانية والمحاسبة. وجاء في هذه المواد ما يلي:

المادة 55 : تحرر المداولات وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا. توقع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت ويودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداولات في أجل ثمانية (8) أيام لدى الوالي مقابل وصل بالاستلام.

المادة 56 : مع مراعاة أحكام المواد 57 و59 و60 أدناه، تصبح مداولات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد واحد وعشرين (21) يوما من تاريخ إيداعها بالولاية.

المادة 57 : لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من الوالي، المداولات المتضمنة ما يأتي :

- الميزانيات والحسابات،
- قبول الهبات والوصايا الأجنبية.
- اتفاقيات التوأمة.
- التنازل عن الأملاك العقارية البلدية.

المادة 58 : عندما يخطر الوالي، قصد المصادقة، بالحالات المنصوص عليها في المادة 57 أعلاه، و لم يعلن قراره خلال مدة ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع المداولة بالولاية، تعتبر هذه الأخيرة مصادقا عليها.

عمليا، يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو من يمثله محضر المداولات إلى الدائرة الوصية أو إلى مديرية الإدارة العامة ليحول المحضر إلى الولاية، وفي حالة عدم قبول المحضر تعلم البلدية شفويا وتسجل الملاحظات في أسفل الصفحات، ولن يقبل المحضر إلا بعد تعديله من طرف مسؤولي البلدية. ومن جهة أخرى، غالبا ما يشرف الأمين العام للولاية على العمليات التقنية التي تقوم بها البلديات ويعود سبب هذا التدخل حسب رأي إطارات الولاية إلى عدم كفاءة المنتخبين المحليين.

ويمكن القول أن البلدية الجزائرية تخضع لوصاية مزدوجة، الأولى نظامية، لأن القانون يفرض على المسؤولين على مستوى البلدية طلب موافقة الوالي وإدارته في أدنى عمل يقومون به، أما الوصاية الثانية فهي مالية لأن البلدية تابعة للدولة بدليل أن أن الدولة هي التي تجمع العائدات الجبائية لتعيد توزيعها.

أما في ما يخص الاستقلالية الجبائية للبلديات التي يطالب بها البعض، أبرزت التحقيقات التي قمنا بها على مستوى بعض المصالح الإدارية لولاية ميلة[1]، أن لا الدولة ولا المنتخبين المحليين ولا الإطارات الإدارية يساندون هذا الأمر، لأن الاستقلالية بالنسبة للدولة تعني فقدان السيطرة على البلديات، وتعني مسؤولية جديدة تضاف على عاتقهم بالنسبة للإطارات المحلية، وتعني عدم الاستفادة من مساعدات الدولة، بالنسبة للمنتخبين.

[1] قمنا بعدة استجوابات مع بعض المسؤولين في مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ميلة خلال سنة 2017.

وقد بات واضحا أن الولاية الجزائرية تمثل المستوى الإقليمي غير الممركز، ويمثل جهازها المنتخب (المجلس الشعبي الولائي) وجهازها الإداري قطب مزدوج في الحوكمة المحلية، لكن في واقع الأمر، المتحكم في السلطة على المستوى المحلي هو الجهاز الإداري وعلى رأسه والي الولاية، الممثل الوحيد للدولة على المستوى المحلي.

خلاصة

من المفروض أن سياسة اللامركزية تمنح للجماعات المحلية صلاحيات واسعة لتحقيق التنمية المحلية، لكن ممارسات الإدارة الجزائرية أبقتها تحت وصاية ثقيلة رغم ما تنص عليه القوانين الأساسية للبلاد. تعاني البلدية على وجه الخصوص من تباعية إدارية وتباعية مالية مفروضة عليها من طرف الولاية، المؤسسة الوصية عليها مباشرة.

وقد أثبتت الدراسة أن ثقل الوصاية المفروضة على البلدية الجزائرية تمنعها من أن تلعب دورها كاملا، حيث فرض عليها اتباع سلسلة من الإجراءات الإدارية تحت إشراف الولاية، كما يمنع نظام التسيير الحالي من بروز مبادرات محلية. ويبين نظام توزيع الموارد المالية استحواذ الدولة على أكبر نصيب من العائدات الجبائية لتبقى البلدية، في تبعية شبه تامة للسلطات المركزية.

ويتضح جليا أن معادلة سياسة التنمية المحلية في الجزائر منقوصة من عناصر أساسية ولن تحقق أهدافها إلا إذا تحررت البلدية من التباعية المفروضة عليها، وتدعت بإمكانيات مالية في مستوى الصلاحيات المسندة لها.

خلاصة الباب الأول

خلصت التحاولات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد خلال الثمانينات إلى اقتصاد متفتح على العالم بفضل بروز القطاع الخاص، لكنه يبقى هش لأنه مازال يعتمد على المحروقات وما يميز هذا القطاع من تذبذبات على المستوى العالمي. لكن ورغم هذا الوضع، استطاعت الجزائر أن تضع أسس هيكلية لإنعاش الاقتصاد الوطني بهدف استدراك التأخر الحاصل في التجهيزات الهيكلية في مجالات المواصلات والري والصحة وغيرها من المجالات الضرورية الأخرى كالسكن خاصة.

ويمكن اعتبار أن التنمية المحلية في الجزائر لقيت دعم اقتصادي حقيقي بفضل الاستثمارات الضخمة التي خصصتها الدولة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي. لكن لم تنجح الدول في وضع سياسة لامركزية حقيقية من شأنها تحرير الهيئات المنتخبة محليا من الوصاية المفروضة عليها من طرف الإدارة وعلى رأسها الوالي. واتضح جليا أن معادلة سياسة التنمية المحلية في الجزائر منقوصة من عناصر أساسية ولن تحقق أهدافها إلا إذا تحررت البلدية من التباعية المفروضة عليها، وتدعت بإمكانيات مالية في مستوى الصلاحيات المسندة لها.

الباب الثاني:

المميزات الجغرافية لولاية ميلة

مقدمة الباب الثاني

من أهداف عمليات التقسيمات الإدارية التي قامت بها الجزائر سنتي 1974 و1984 خلق وحدات مجالية منسجمة على المستوى الوطني، وذلك بمحو الفوارق الجهوية الناتجة عن الاستعمار، وترقية بعض المدن إلى مصف مقر ولاية، وتكليفها بتنمية مجالاتها الإدارية الجديدة من خلال توزيع عادل للبرامج التنموية، والسهر على مردودية الاستثمارات المحققة. ومن الأهداف الأخرى، فك العزلة على بعض الولايات التلية خاصة الجبلية منها، مثل ولايات تيسمسيلت، وسوق أهراس، وميلة. ومن أولويات الدولة كذلك خلق أقطاب صغيرة من شأنها تخفيف الضغط على المتروبولات الكبرى، مثل ميلة وأم البواقي بالنسبة إلى قسنطينة، وعين تموشنت بالنسبة إلى وهران.[1] لكن سعي الدولة وراء تحقيق الانسجام على المستوى الوطني، نتج عنه مشاكل وتناقضات على المستوى الإقليمي والمحلي، حيث شُكلت بعض الولايات الجديدة من أجزاء مجالية غير منسجمة، سواء بسبب تداخل المجالات الوظيفية التي تخلقها المدن الكبرى المجاورة أو بسبب ظهور ديناميكيات محلية مرتبطة بفتح الاقتصاد الجزائري على العولمة. وأحسن مثال على هذه الديناميكيات المحلية الناشئة بروز بعض المدن المتوسطة في شمال شرق الجزائر. تحولت هذه المدن منذ بداية التسعينات إلى أقطاب تجارية ذات إشعاع وطني ودولي، كمدينة العلمة التابعة إلى ولاية سطيف ومدينتي عين فكرون وعين مليلة التابعتين لولاية أم البواقي ومدينة تاجنانت التابعة لولاية ميلة[2]. فإذا كانت مدينة العلمة تنتمي إلى المجال الوظيفي لسطيف، مقر الولاية التابعة لها إداريا، وعين فكرون وعين مليلة تنتميان طبيعيا إلى ولاية أم البواقي، بالإضافة إلى أن هتين المدينتين تقعان على نفس المحور الاقتصادي الذي يربط قسنطينة بأم البواقي، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمدينة تاجنانت، التابعة إداريا لولاية ميلة ووظيفيا لمجال قسنطينة–سطيف. ويبدو أن تاجنانت تدير ظهرها إلى مقر الولاية ميلة لتخرج بذلك عن مراقبتها. كما أن لمدينة تاجنانت امتداد جغرافي مع شلغوم العيد، بحكم قرب المسافة بينهما (20 كم)، وامتداد

[1] Laib Hafid (1999), Volontarisme spatial et promotion administrative en Algérie, Revue Méditerranée, Tome 91, 1-2-1999. Littoralisation et disparités spatiales Machrek Maghreb. pp. 85-91.

[2] Brahim Benlakhlef, Pierre Bergel, (2012), « les 'nouveaux riches' de l'importation algérienne : des agents de la transformation urbaine ? Étude dans quatre petites villes du nord-est algérien ». Méditerranée n° 116 janvier 2012, pp. 17-24.

اقتصادي مع مدينة العلمة التي تكون معها مجالا وظيفيا نشيطا جدا. فكيف تتعامل ميلة مع هذا الواقع الجغرافي؟ وهل يمكن أن تحقق تنمية محلية شاملة إذا كانت لا تسيطر كليا على مجالها الإداري؟ ولفهم هذا الوضع، لابد من التوقف عند أهم المميزات الجغرافية لهذه الولاية الناشئة محاولين إبراز نقاط ضعفها ونقاط قوتها والتناقضات المجالية التي تحملها.

الفصل الأول:
نشأة وتركيب ولاية ميلة

مقدمة

1. الوزن التاريخي لمدينة ميلة
2. ولاية مركبة تبحث عن انسجام
3. ثلاث أوساط طبيعية متميزة

خلاصة

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تحديد المميزات الجغرافية لولاية ميلة وكيفية انشائها خلال التقسيم الإداري التي قامت به الجزائر سنة 1984، حيث عينت مدينة ميلة كمقر للولاية الناشئة. وإذا كانت ميلة بوزنها الحضاري تبدو مهيئة للقيام بوظيفتها الجديدة، فإن مجالها مركب من وحدات إدارية كانت تابعة لولايات أخرى. فهل تركيبتها توفر لها انسجام جغرافي ينطبق مع المجالات الوظيفية التي تميز الإقليم الشرقي الذي يشرف عليه القطب القسنطيني؟

كما سوف نحاول التعرف على أهم الأوساط الطبيعية التي تكون مجال الولاية بهدف تحديد الامكانيات والعوائق الطبيعية التي تساعد أو تعترض عمليات التنمية المحلية، بعيدا عن مفهوم الحتمية الجغرافية.

1. الوزن الحضاري لمدينة ميلة

تمت ترقية مدينة ميلة إلى مقر ولاية خلال التقسيم الإداري لسنة 1984، أما خلال الاستعمار الفرنسي فكانت ميلة مقرا لبلدية كاملة الصلاحيات (1880)، ومقر دائرة (1957) بنفس الإسم، وقد كانت ميلة منذ القدم تشرف على حوض زراعي غني، و لم يتعدى مجال نفوذها حدود هذه الوحدة الطبيعية.

بلغ عدد سكان مدينة ميلة أكثر من 68735نسمة سنة 2015 ، وتميزت بديناميكية ديموغرافية سريعة غداة ترقيتها إلى مقر ولاية، حيث بلغت معدلات النمو السنوي أعلى مستوياتها، حوالي 7% سنة 1987،[1] بالإضافة إلى حدوث تحول وظيفي بفضل تطور وظائفها الإدارية. وكانت ميلة قبل ترقيتها إلى مقر ولاية، تشرف على دائرة تابعة إلى ولاية قسنطينة.

تساعد دراسة الجانب التاريخي لأي مدينة على إبراز وزنها الحضاري بكل جوانبه، المضيئة والغامضة، كما تهدف إلى تحديد مؤهلاتها الحضارية ومميزاتها الثقافية، قصد استغلالها في تحقيق التنمية، خاصة وأن المدن التي عينت على رأس الولايات، تسند إليها مهمة الإشراف على مجالات جغرافية تضم كل الأجزاء التابعة لها. والظاهر أن ترقية ميلة إلى مقر ولاية لم يكن سوى اعترافا بالوزن الحضاري لـــميلاف (Milev) الرومانية.

حسب بعض المؤرخين، يعود تأسيس مدينة ميلة إلى القرن الثالث الميلادي، أي إلى سنة 256م، ، وكانت تتكون من أربع محميات (كالستالوم) مكلفة بحماية سيرتا، قسنطينة حاليا، إلى جانب روسيكادا (سكيكدة) وشولو (القل)، وكوسيسليوم (جميلة). ولقد أطلقت على هذه المدينة عدة تسميات طوال تاريخها ولكن ذاكرتها المكتوبة احتفضت باسم ميلاف، ميليوم، ميليون، ميلو أو ميلة.[2]

وخلال الحروب الوندالية، احتل المدينة القائد بليزا في عهد الإمبراطور جوستيان الذي ترك أعمال ضخمة وبيانات كبيرة ومجاري مائية مبنية وسط بساتين خلابة، لازالت آثرها بارزة ليومنا هذا، فضلا عن احتفاظها ببقايا بعض الأسوار التي كانت تحيط بها والتي ترجع

[1] Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila,2015

[2] اصدار بعنوان شهر التراث عن مديرية الثقافة لولاية ميلة 2005

إلى العهد الروماني. ويؤكد المؤرخ والجغرافي ليون الإفريقي، أن المدينة بنيت من طرف الرومان وكانت تبعد عن قسنطينة بحوالي 21 ميل (حوالي 34 كم)، وهي مسافة تقل عن المسافة الحالية.كما ذكر أنها احتفظت بمقرين للهيئات الدينية المسيحية، الأول في أوت 402م والثاني في أكتوبر 416م. كما تطرق إليها **ابن خلدون** في كتابه عن تاريخ البربر وأشار أنها كانت مركز إشعاع حضاري، ضمت العديد من القبائل ولا ننسى أن ميلة تعتبر مهد الحضارة الفاطمية.[1]

2. ولاية مركبة تبحث عن انسجام

تقع ولاية ميلة في شمال شرق الجزائر (خريطة رقم 1)، تضم 32 بلدية و13 دائرة، وتتربع على مساحة إجمالية قدرها 3480.45كم^2 (خريطة رقم 2). بلغ عدد سكان الولاية أكثر من866314 نسمة في نهاية 2015[2] وكثافة سكانية قدرت ب 249 نسمة/كم^2.

تكونت الولاية الناشئة من ثلاث أجزاء إدارية، حيث ضمت دائرة شلغوم العيد السهلية وبلدياتها (شلغوم العيد، واد العثمانية، تاجنانت وتلاغمة) التي كانت تابعة إلى ولاية قسنطينة، وضمت دائرة فرجيوة وبلدياتها (فرجيوة، رواشد، واد النجا وبوحاتم) التي كانت تابعة إلى ولاية جيجل، في المقابل تخلت عن بلديتي بن زياد وبوجريو لفائدة ولاية قسنطينة.

ولكن قبل ترقية مدينة ميلة إلى مقر ولاية سنة 1984، كانت الأجزاء التي ضمت إليها تابعة إلى ثلاث ولايات، قسنطينة، جيجل وأم البواقي. تمت أولا ترقية فرجيوة إلى مقر دائرة وفصلها عن دائرة ميلة، وضمها إلى ولاية جيجل التي أنشأت خلال التقسيم الإداري لسنة

[1] اصدار بعنوان شهر التراث عن مديرية الثقافة لولاية ميلة 2005

[2]Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila2015

خريطة رقم 1: ولاية ميلة ضمن ولايات شمال شرق الجزائر

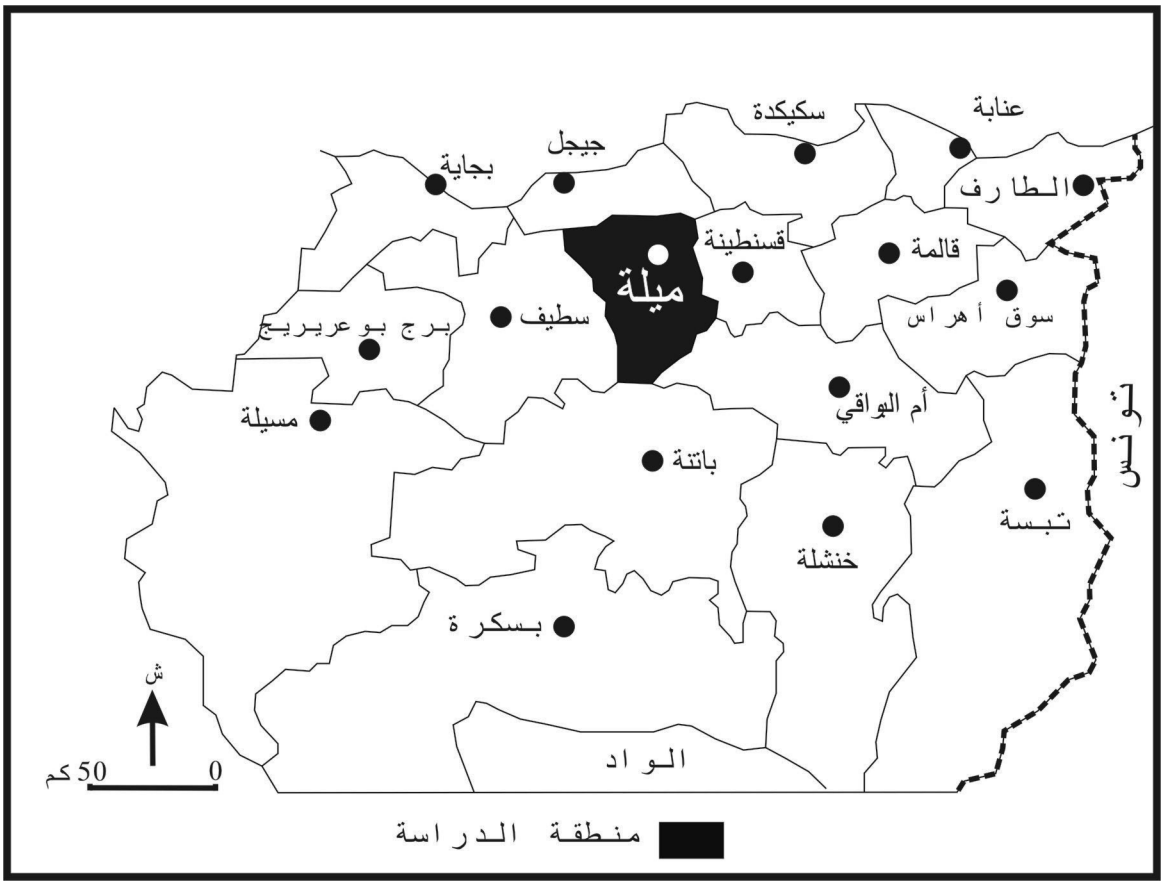

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2016+معالجة الباحثة

خريطة رقم 2: بلديات ودوائر ولاية ميلة

1974، وقد جلبت معها بلديات الرواشد، وادي النجا، بوحاتم وجميلة. أما دئرة شلغوم العيد فقد انشطرت عن دائرة قسنطينة وشملت بلديات: شلغوم العيد، تاجنانت، ووادي العثمانية، إضافة إلى بلدية تلا غمة التي كانت تابعة لدائرة عين مليلة (ولاية أم البواقي). أما دائرة ميلة فقد احتفظت ببلديتي ميلة وقرارم قوقة، وأضيفت لها بلدية بن زياد التي كانت تابعة إلى دائرة قسنطينة، وكانت كل من دائرة ميلة ودائرة شلغوم العيد تابعة لولاية قسنطينة إلى غاية 1984. أما بلديتي مشيرة وأولاد خلوف فقد بقيتا تابعتين لدائرة عين مليلة، التابعة بدورها إلى ولاية أم البواقي التي أنشأت سنة 1974.

خريطة رقم 03:أصل أجزاء ولاية ميلة

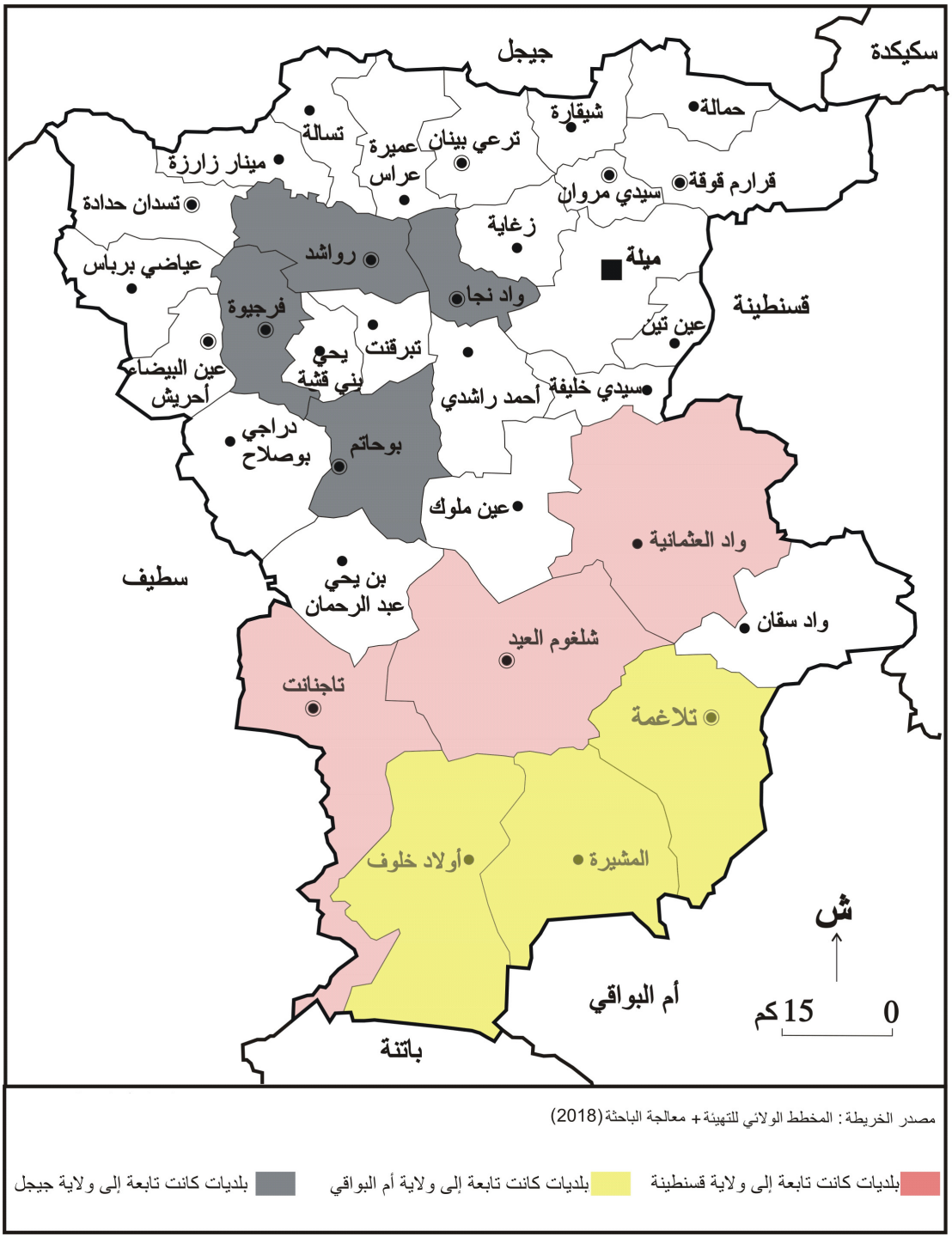

3. ثلاث أوساط طبيعية متميزة

يتميز المجال الطبيعي لولاية ميلة بالتنوع بسبب موقعها الانتقالي بين منطقتين فيزيائيتين مختلفتين، المنطقة الجبلية للأطلس التلي في الشمال، ومنطقة السهول العليا في الجنوب. ويمكن التمييز بين ثلاث أوساط طبيعية: الوسط الجبلي في الجهة الشمالية للولاية، والوسط السهلي في الجهة الشرقية، ووسط الأحواض في الجهة الوسطى (خريطة رقم 3). تغطي المنطقة الجبلية الجزء الشمالي للولاية وتعد الأكثر تضرسا وارتفاعا، وتضم سبع بلديات (حمالة، شيقارة، ترعى باينان، عميرة اراس، تسالة لمطاي، تسادان حدادة، مينار زارزة). تمتد هذه المنطقة على مساحة أكثر من 500 كم^2 أي ما يعادل 14 % من المساحة الإجمالية للولاية، وتضم أكثر من 130 ألف نسمة سنة 2015، أي 16 % من إجمالي سكان الولاية. تساهم هذه المنطقة المحدودة زراعيا بنسبة ضعيفة في منتوج الولاية الزراعي، وذلك لتميزها بالارتفاع وشدة الانحدارات، لكنها توفر غطاء غابي هام. في حين تشكل منطقة الأحواض والتلال المنطقة الوسطى للولاية، وهي أهم منطقة من حيث المساحة والسكان. تمتد هذه المنطقة على مساحة تقدر بأكثر من 1200 كم^2، أي ما يعادل 35 % من المساحة الإجمالية للولاية، وتضم ستة عشرة بلدية (ميلة، فرجيوة، قرارم قوقة، يحي بني قشة، عين البيضاء حريش، العياضي برباس، بوحاتم، دراجي بوصلاح، رواشد، تيبرقنت، واد النجاء، الزغاية، احمد راشدي، عين التين، سيدي خليفة، سيدي مروان)، وتضم حوالي 380ألف نسمة سنة 2015، أي ما يقارب نصف سكان الولاية (47%). تتميز منطقة الأحواض والتلال بأجود الأراضي الزراعية ذات التربة الفيضية، مما ساعدها على تنويع إنتاجها الزراعي، حيث تمثل البقول الجافة أكثر من 55%، وتمثل الحبوب أكثر من 35%، في حين تمثل الأشجار المثمرة أكثر من 54%.

تتميز منطقة الأحواض والتلال بأجود الأراضي الزراعية ذات التربة الفيضية، مما ساعدها على تنويع إنتاجها الزراعي، حيث تمثل البقول الجافة أكثر من 55%، وتمثل الحبوب أكثر من 35%، في حين تمثل الأشجار المثمرة أكثر من 54%. ويتميز المجال الذي ينتمي إلى منطقة السهول العليا الشرقية بانبساط طبوغرافي، ويمتد على مساحة تتعدى 1700 كم^2 من المساحة الإجمالية للولاية أي ما يعادل أكثر من 50% ، وتضم أكثر من 310 ألف

نسمة سنة 2015أي ما يعادل 37% من إجمالي سكان الولاية، موزعين على تسع بلديات (شلغوم العيد، وادي العثمانية، عين ملوك، تاجنانت، أولاد خلوف، بن يحي عبد الرحمان، تلا غمة، المشيرة، واد سقان). كما تتميز منطقة السهول العليا بتربة كلسية خفيفة وبموارد مائية جوفية معتبرة، وهذا ما جعلها تستحوذ على 65% من إنتاج الخضروات و56% من إنتاج الحبوب في الولاية.

خريطة رقم 4: الأوساط الطبيعية الكبرى لولاية ميلة

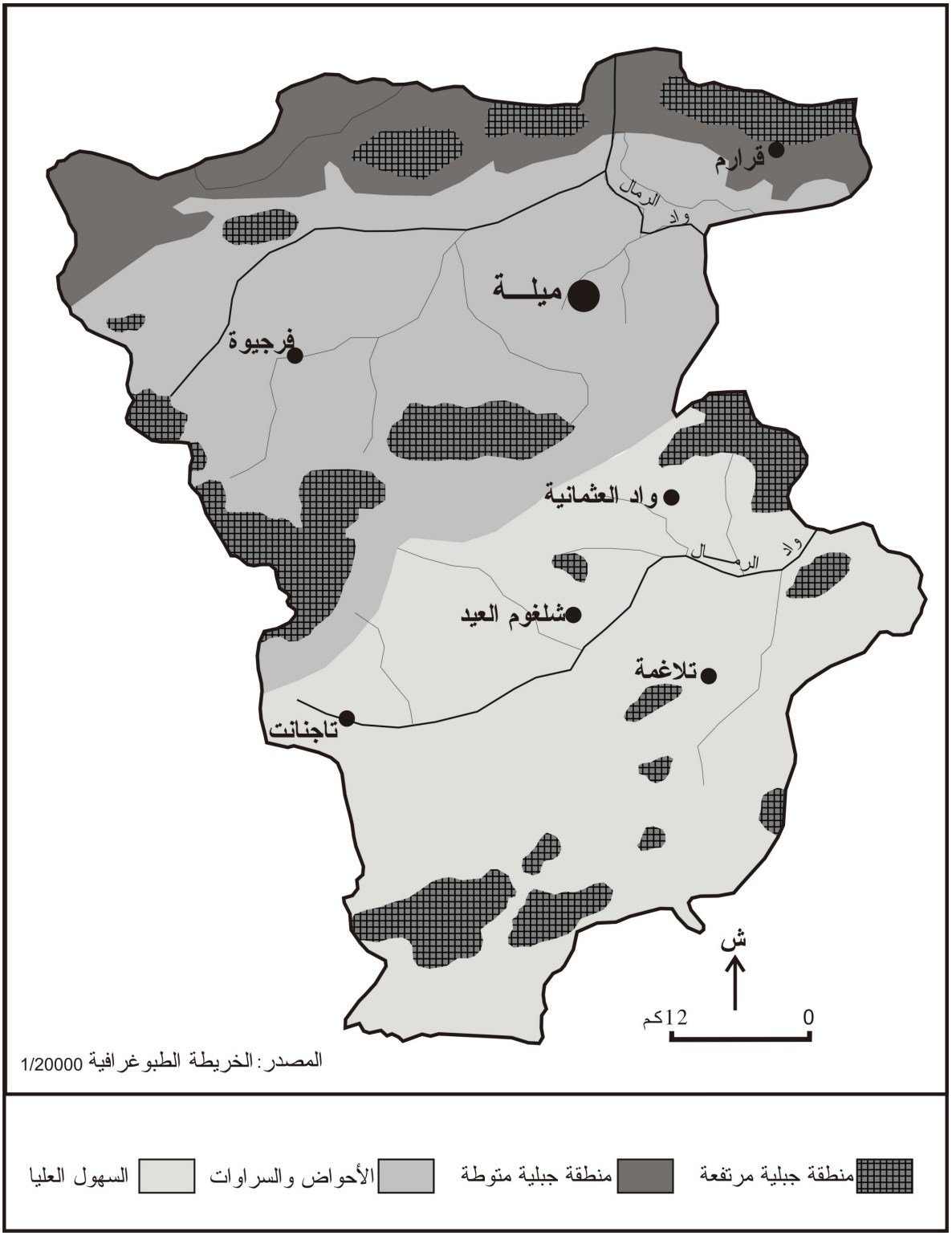

خلاصة

تقود ميلة، المدينة العريقة، ولاية مركبة من عدة وحدات إدارية كانت تابعة لولايات أخرى، الهدف من إنشائها تخفيف الضغط على مدينة قسنطينة من جهة، وترقية مناطق الأحواض والجبال التي تشرف عليها من جهة أخرى.

الظاهر أن ولاية ميلة تتميز بثلاث أوساط طبيعية كبرى، الوسط الجبلي ووسط الأحواض الداخلية إشراف ميلة وفرجيوة ووسط السهول العليا بإشراف شلغوم العيد وتاجنانت. توفر الأوساط الثلاث تنوع طبيعي يقابله تنوع في الإمكانيات الاقتصادية خاصة الفلاحية منها، حيث يوفر الوسط الجبلي ثروات غابية معتبرة، فيما يضم وسط الأحواض أجود الأراضي ويوفر منتوجات فلاحية متنوعة، خاصة الحبوب والبقول الجافة والأشجار المثمرة. أما الوسط السهلي، فيتميز بالانبساط وأراضيه الصالحة لزراعة القمح. فهل تنوع الأوساط الطبيعية يقابله تنوع في التركيبة البشرية وتنوع في الديناميكيات الاقتصادية؟

الفصل الثاني:
تنوع المواطن البشرية

مقدمة

1. الديناميكيات الديموغرافية

2. الديناميكية الحضرية

3. التركيبة السكانية واحتياجات السكان الكامنة

خلاصة

مقدمة

من المتعارف عليه اليوم أن المسائل السكانية هي أصل المشاكل التنموية، فنمو ديموغرافي عال أو سيء التوزيع المجالي، يعيق التنمية ويغذي جيوب الفقر،يعتبر فهم التطور الديموغرافي في غاية الأهمية بالنسبة لكل عملية تنموية مندمجة ودائمة، تهدف إلى تحسين إطار حياة السكان.

كما يعتبر الكثيرون أن الزيادة السكانية هي بمثابة عائق تنموي، هذه الرؤية قد تصبح عائقا في حالة ما إذا لم تستغل الإمكانيات والموارد المتوفرة وفي مقدمتها اليد العاملة والكفاءات البشرية بثورة صحيحة ومتوازنة لإستيعاب هذه الزيادة من جهة، وإستغلال الموارد الطبيعية بشكل سليم من جهة أخرى، أما عن دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وجعل الزيادة السكانية حافزا للتنمية، فإن ذلك يتطلب إستغلال الكفاءات والقوة النشطة وإستثمارها تماما كما يتم إستثمار الموارد الطبيعية المتاحة.

وتعتبر الدراسة السكانية وما تبرزه من مختلف المعطيات المتعلقة بخصائص السكان من حيث الحجم، التوزيع، الكثافة، الحركية، ..وغيرها من الخصائص ذات أهمية بالغة في مختلف مجالات البحث سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو جغرافية، فخصائص السكان لها علاقة وطيدة بتقاليد المجتمع وخصوصياته إضافة إلى تأثرها بالسياسات المنتهجة ومختلف البرامج التنموية المطبقة عليها، فالتطرق لهذا الجانب بمختلف خصائصه يتيح لنا الحصول على فكرة شاملة حول المميزات العامة للسكن مايسمح بتشكيل فكرة دقيقة عن دور السكان في التنمية داخل مجال الدراسة ومدى التجانس بينها وبين الإمكانيات الطبيعية المتاحة.

1. الديناميكيات الديموغرافية

ترتب ولاية ميلة في الصف 18 من حيث الحجم الديموغرافي على المستوى الوطني، حيث بلغ عدد سكانها حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008، 766884 نسمة.

جدول رقم 01:تطور سكان الولاية عبر التعدادات السكانية

السنوات	1987	1998	2008
اجمالي سكان الولاية	511605	674480	766884
الزيادة السكانية المطلقة	133005	162875	92404

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

الشكل رقم 03: تطور سكان الولاية عبر التعدادات السكانية

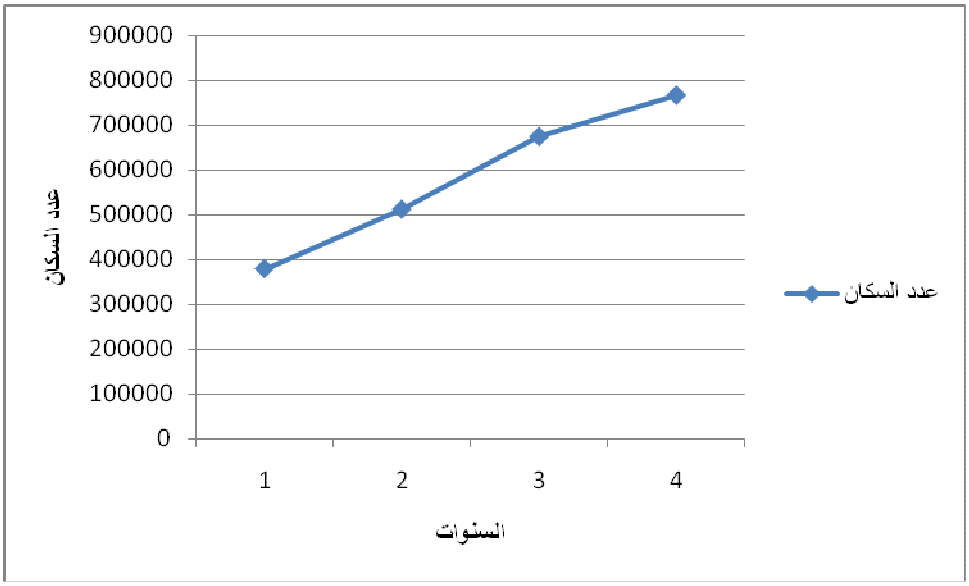

المصدر:احصائيات الديوان الوطني للاحصاء 1977-1987-1998-2008

معدل النمو السنوي للسكان

يعد معدل نمو السكان السنوي[1] إحدى أهم المؤشرات الديموغرافية التي يعتمد عليها عند تحديد التطورات الديمغرافية لأي مجتمع، لأنه يبين وتيرة حركة نمو السكان ويعكس الديناميكية السكانية لأي مجال. ولإبراز ظاهرة تطور السكان تم حساب معدلات النمو السنوية لفترتين مختلفين، 1998/1987، 2008/1998.

جدول رقم 02: تطور النمو السكاني في ولاية ميلة خلال الفترة (1977-2008).

عدد السكان			معدل النمو السنوي الإجمالي (%)	
1987	1998	2008	1998-1987	2008-1998
511605	674480	766884	2.89	1.37
معدلات النمو الوطنية في نفس الفترات			2.28	1.72

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS + دراسة شخصية

سجلت ولاية ميلة نموا سكانيا فاق المعدل الوطني تقريبا في كل الفترات التي تفصل التعدادات السكانية (جدول رقم02).

نمو سريع ثم تراجع في معدلات النمو

- **نمو سكاني سريع للفترة 1977-1987**:حيث بلغ معدل النمو لهذه الفترة 3.63% في الولاية، وهو يفوق المعدل الوطني لنفس الفترة والذي قدر ب 3.06% ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- توطين البرامج الصناعية المتوسطة والصغيرة بمراكز الولاية المهمة مثل: شلغوم العيد،

[1] $R=(p2-p1/n\times2/p2+p1)\times100$

R:معدل النمو

P2:عدد السكان في التعداد الاحق

P1:عدد السكان في التعداد السابق

n:فارق السنوات بين التعدادين

ميلة، فرجيوة، والقرارم، مما ساعد على جذب الأيدي العاملة من الأرياف المحيطة من داخل أو خارج الولاية.

– عودة نسبة من المهاجرين الجزائريين الموجودين في الخارج إلى ديارهم أو التمهيد لهذه العودة باستثمار أموالهم بالولاية. وتجلى ذلك في عملية البناء الفردي المنتشر في أغلب المناطق الجبلية شمال ولاية ميلة، حيث تم التأكد أن جل أصحاب هذه الإستثمارات هم من المهاجرين العائدين أو العازمين على العودة[1].

– الآثار الإيجابية السريعة الناجمة عن ترقية ميلة إلى ولاية، وما ترتب عنها من توطين برامج تنموية في مختلف الميادين خاصة المرافق والخدمات العامة، وإنشاء العديد من المصالح الإدارية على مستوى الولاية والداوئر والبلديات، مما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية. كما أصبحت الولاية منطقة استقطاب للسكان النشطين المؤهلين من الولايات المحيطة، خاصة قسنطينة، لما تتوفر عليه الولاية الناشئة آنذاك من مغريات التوظيف والسكن. كل هذه العوامل مجتمعة، رفعت من معدل النمو السكاني بالولاية ليفوق المعدل الوطني.

تراجع في معدل النمو للفترة 1987-1998:

سجل معدل النمو للولاية في الفترة 1987-1998 تراجعا حيث بلغ 2.89% الا انه يفوق المعدل الوطني لنفس الفترة والدي بلغ 2.28% ادن فوتيرة النمو إنخفضت نسبيا مواكبة الإتجاه الوطني العام.

تراجع مستمر في معدل النمو للفترة 1998-2008:

سجلت ولاية ميلة تراجع مستمر في معدل النمو السنوي ليصل إلى 1.37 % مواكبا معدل النمو الوطني الذي عرف انخفاضا هو الآخر ليصل إلى 1.72 % (الشكل رقم04).

كما توضح الإحصائيات المتعلقة بتوزيع معدلات النمو السكاني لولاية ميلة،[2] حسب البلديات، للفترة الإحصائية الأخيرة (1998-2008)، أن هناك ثلاث مستويات من النمو.

[1] بيدي فاطمة الزهراء رسالة ماجستير،ولاية ميلة التنظيم الترابي والتنمية المحلية.معهد علوم الارض جامعة قسنطينة 1998.

[2] الاحصاء العام الخامس للسكان والاسكان 2008 الخاص بولاية ميلة

نمو سكاني مرتفع: ميز منطقة السهول العليا، خاصة بلديات تلاغمة، شلغوم العيد، تاجنانت، ومنطقة الأحواض والتلال، خاصة بلديات، فرجيوة، واد النجان ميلة وذلك بمعدل نمو يتراوح مابين 1.7% و2.2%. ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى أهمية مواقع هذه البلديات الجغرافية التي تتوسط عاصمتين إقليميتين، وتربطها بشبكة هامة من الطرق الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى الأهمية الإقتصادية المتمثلة في التوطن الصناعي بشلغوم العيد وإرتفاع القيمة الزراعية بكل المنطقة.

نمو سكاني متوسط: ساد بلديات الشمال والشرق التي تضم مراكز عمرانية هامة مثل ميلة، وواد العثمانية، وقرارم قوقة، وسيدي مروان، وعين التين، وعين البيضاء وحريش، مسجلة معدل نمو يتراوح ما بين 1% و1.6%، رغم صعوبة الموقع المتميز بالتضرس في بعض البلديات، ونقص المقومات الإقتصادية.

نمو سكاني بطيء: ميز بعض البلديات مثل بن يحي عبد الرحمان، تاسدان، حدادة، دراجي بوصلاح، العياضي برباس، أولاد خلوق، وباقي البلديات الأخرى، حيث سجلت معدلات نمو يتراوح ما بين 1.1% و0.3-%.

الشكل رقم04: تطور معدلات النمو في ولاية ميلة مقارنة بالمعدلات الوطنية.

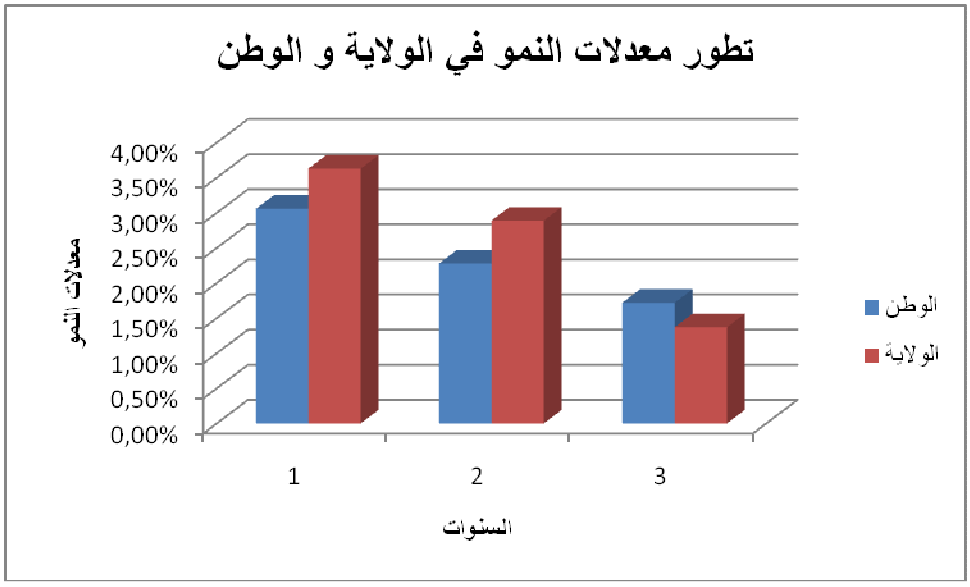

المصدر:احصائيات الديوان الوطني للاحصاء 1987-1998-2008

– توزيع الكثافات حسب الأوساط الطبيعية والمقارنة بينها

تعتبر الكثافة السكانية من أهم المؤشرات المستعملة في الدراسة السكانية، هذا المؤشر يتوزع توزيعا منطقيا ضمن حدود الوحدة، المساحة، ويسمح بتحديد تمركز السكان.

بلغت الكثافة السكانية في ولاية ميلة 249 ن/كلم^2 سنة 2015 ، وهي كثافة مرتفعة نوعا ما، حيث عرفت زيادة ملحوظة من تعداد إلى آخر (جدول رقم03).

الجدول رقم03 : تطور الكثافة السكانية في ولاية ميلة خلال الإحصاءات السكانية ما بين 1987 و2008 (الوحدة ن/كلم^2)

السنوات	1987	1998	2008	2015
الكثافة السكانية	147	192	220	249

المصدر:مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية2015

يعد مؤشر كثافة السكان بمثابة المحصلة النهائية للتفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والبشرية، فهي مرآة تعكس العوامل الطبيعية والبشرية مجتمعة ومتفاعلة. فعلى ضوء هذا تتباين الكثافة السكانية عبر إقليم الدراسة بفوارق متمايزة بين المراكز الحضرية ذات الطاقات والقدرات الاقتصادية والمتحسنة من الوجهة الامنية والبلديات الريفية الجبلية الفقيرة التي تعاني من حدة العزلة الى جانب أنها متراجعة النمو لخلفيات عديدة.

تتحكم العوامل الطبيعية والاقتصادية إلى حد كبير في رسم مفارقات الكثافة إلى جانب العامل الامني الدي يساهم بدوره في توجيه وتحديد الديناميكية والتراجع من حيث الاتجاه نحو التركز او تفريغ الاقليم من الاستقرار السكاني، وهدا يعطي صورة واضحة عن اثر

الانتقال والحراك السكني بين مختلف المناطق الجغرافية والوحدات الادارية وفي تباين النمو السكاني من منطقة الى اخرى وكدلك في اعادة توزيع السكان وكثافتهم بين مختلف الفترات الاحصائية.[1]

تسمح دراسة توزيع الكثافة السكانية في مختلف الاوساط الطبيعية بالوقوف عند

[1] شواش عبد القادر رسالة دكتراه،الدينامية الاقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة .معهد علوم الارض جامعة قسنطينة2013

مستويات الكثافة ودرجة تباينها من وسط الى اخر، وتحديد الوسط الاكثر جدبا للسكان.

تتوزع هذه الكثافات السكانية بشكل متباين من وسط إلى آخر كما يبرزه الجدول رقم04.

جدول رقم04: توزيع الكثافات السكانية في ولاية ميلة حسب الأوساط الطبيعية لسنة 2015.

الاوساط الطبيعية	عدد السكان 2015	المساحة كلم^2	الكثافة السكانية ن/كلم^2
المنطقة الجبلية الشمالية	137560	501.5	274
منطقة الاحواض والتلال الوسطى	395771	1218.24	325
منطقة السهول العليا الجنوبية	332983	1760.7	189
الولاية	866314	3480.45	249

المصدر:مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية2015+عمل شخصي

تتوزع الكثافة السكانية لولاية ميلة على أهم المناطق الطبيعية بتفاوت منطقي نوعا ما، حيث تضم منطقة الأحواض والتلال الوسطى اعلى كثافة سكانية والتي تقدر ب325 ن/كلم^2، باعتبارها المنطقة التي تضم اهم المدن الحضرية الكبرى كمدينة ميلة وفرجيوة والتي تتعدى فيها الكثافة السكانية المتوسط الولائي والتي تتراوح بين814 و575 ن/كلم^2 وتضم بلدية سيدي مروان أعلى كثافة أي 814 ن/كلم^2، ثم تليها فرجيوة بـــ734 ن/كلم^2 ثم بلدية ميلة بـــ575 ن/كلم^2.

وهذا لكونها مراكز حضرية هامة تحوى أحجام كبيرة من السكان كما تتوفر على أهم الهياكل والخدمات ادن فوسط الاحواض والتلال هو الوسط الاكثر جدبا للسكان.

ثم تليها المنطقة الجبلية بكثافة سكانية قدرها 274 ن/كلم^2 وهي كثافة عالية مقارنة.

خريطة رقم 05: توزيع الكثافات السكانية حسب البلديات لسنة 2015

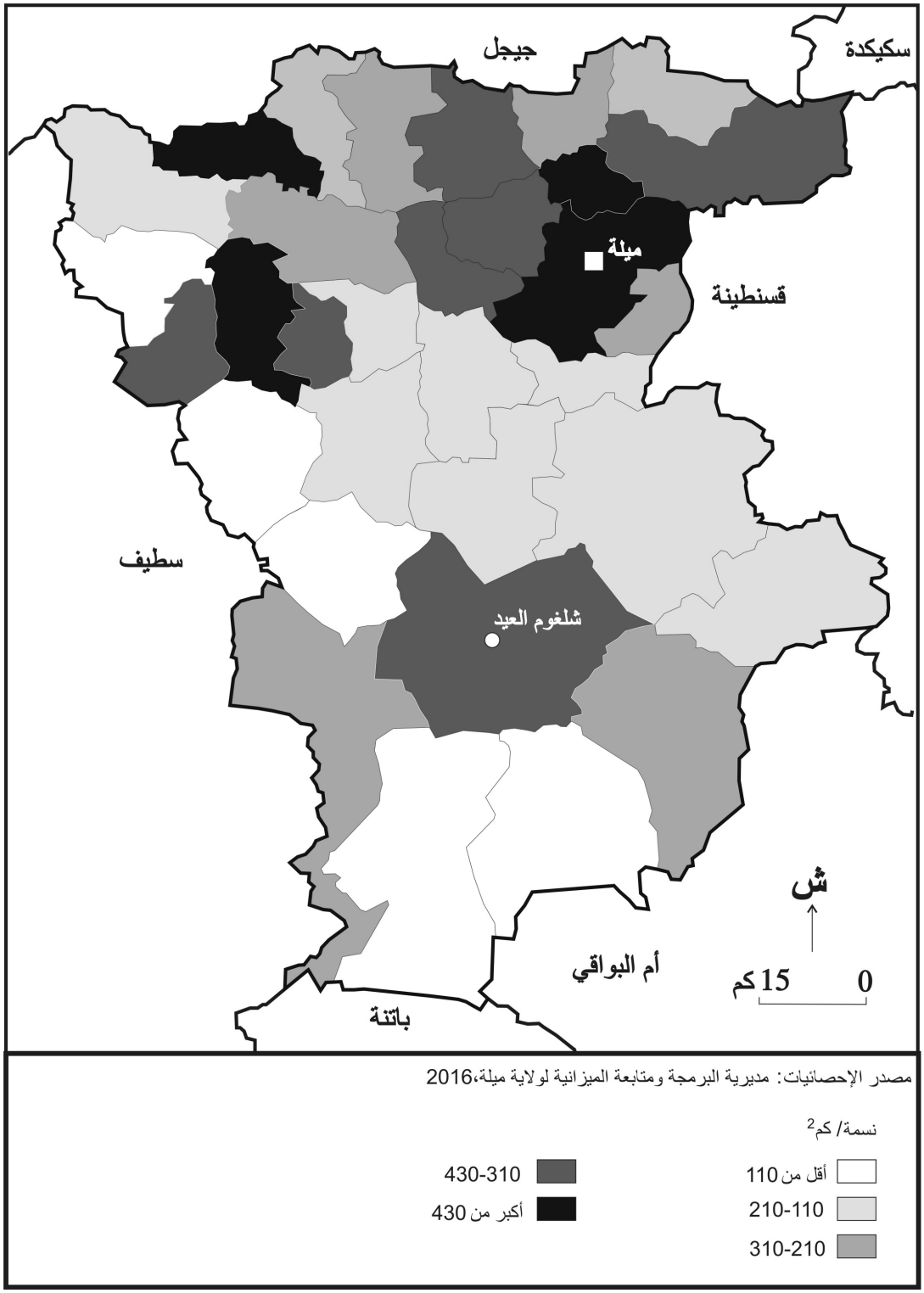

بالكثافة السكانية لمنطقة السهول العليا والتي تقدر ب189 ن/كلم^2 ونفسر هدا طبعا بشساعة مساحة منطقة السهول العليا والتي تصل الى اكثر من 1700كلم^2 بالاضافة الى تواجد المساحات الزراعية الشاسعة والتي تغطي 55% من المساحة الصالحة للزراعة وهدا ما يفسر قلة الكثافة السكانية بالرغم من أنها تضم ثاني قطب عمراني في الولاية، وهو مدينة شلغوم العيد والتي بلغت كثافتها السكانية 370ن/كلم^2 وثالث مدينة على مستوى الولاية وهي تاجنانت بكثافة سكانية 300ن/كلم^2 بالاضافة الى صغر مساحة المنطقة الجبلية والتي تمثل 500كلم**2** فقط وهدا مايفسر ارتفاع الكثافة السكانية بها.

2. الديناميكية الحضرية

– تحديد شبكة المدن وأوزانها الديموغرافية

قدر عدد سكان ولاية ميلة حسب تقديرات 2015 ب 866314 نسمة وهي تتوزع في الولاية حسب ثلاثة انماط يحددها الديوان الوطني للاحصاء:التجمعات الرئيسية، التجمعات الثانوية، والمناطق المبعثرة حيث قدر حجم التجمعات الرئيسية والتي تمثل شبكة المدن ب499950 نسمة بنسبة 58% من سكان الولاية ، ويرجع هدا التركز طبعا لتوفر المدن على كل المرافق والهياكل الضرورية للحياة ودلك بسبب اهتمام الولاية بالمدن وتزويدها بالعديد من المشاريع في جميع القطاعات في ظل البرامج التنموية التي استفادت منها الولاية خاصة البرنامج القطاعي الغير ممركز والمخطط البلدي للتنمية اللدان اهتما خاصة بالمدن على حساب المناطق المهمشة.

ادن 58% من سكان الولاية يتركزون في المدن ولكن بتفاوت كبير من بلدية الى اخرى ويمكن تصنيف شبكة المدن حسب اوزانها الديموغرافية الى اربع اصناف مختلفة من المدن وهي :

– **مدن ذات وزن ديموغرافي كبير جدا:** وهي المدن التي يتراوح عدد سكانها من 49791 نسمة الى 68735 نسمة وهي تتمثل في ثلاث مدن كبرى حضرية وهي مدينة ميلة والتي تحتل المرتبة الاولى من حيث الوزن الديموغرافي ودلك لاستفادتها غداة ترقيتها إلى مقر ولاية من عدة تجهيزات وهياكل إدارية وفرتها لها الدولة لكي تؤدي وظيفتها الجديدة

على أحسن وجه ثم تليها مدينة شلغوم العيد والتي اشتهرت بديناميكية تجارها، مكانة اكتسبتها بفضل موقعا على أهم محور اقتصادي في شمال شرق الجزائر الذي يربط قسنطينة بالجزائر العاصمة مرورا بسطيف. وهو نفس المحور الذي ساعد على بروز تاجنانت كقطب تجاري كبير مرتبط بالاستيراد وهدا ما جعل هده المدن الثلاثة جد مستقطبة للسكان حيث ان هده المدن الثلاثة بقيت محافظة على مكانتها مند تعداد 1977 الى غاية يومنا هدا وهدا ما يبينه الشكل رقم(05).

-مدن ذات وزن ديموغرافي كبير: وهي المدن التي يتراوح عدد سكانها من 26229نسمة الى 31650نسمة وهي تتمثل في المدن التالية :قرارم قوقة،تلاغمة،فرجيوة،واد العثمانية حيث ان كل من مدينة قرارم قوقة ومدينة تلاغمة هما مصنفتان ضمن البلديات الحضرية بينما كل من مدينة فرجيوة وواد العثمانية فهما مدينتان شبه حضريتان حسب تصنيف الديوان الوطني للاحصاء.

-مدن ذات وزن ديموغرافي متوسط: وهي المدن التي يتراوح عدد سكانها من 5600 نسمة الى 17825 نسمة وتتمثل في سبعة عشرة مدينة واغلبها تنتمي الى البلديات الشبه حضرية.

-مدن ذات وزن ديموغرافي ضعيف: وهي المدن التي يتراوح عدد سكانها من 1527 نسمة الى 3822 نسمة ودلك لانها بلديات ريفية حسب تصنيف الديوان الوطني للاحصاء دائما.

شكل رقم 05: توزيع أهم التجمعات السكانية لولاية ميلة حسب عدد السكان والرتب لسنتي 1977 و2008

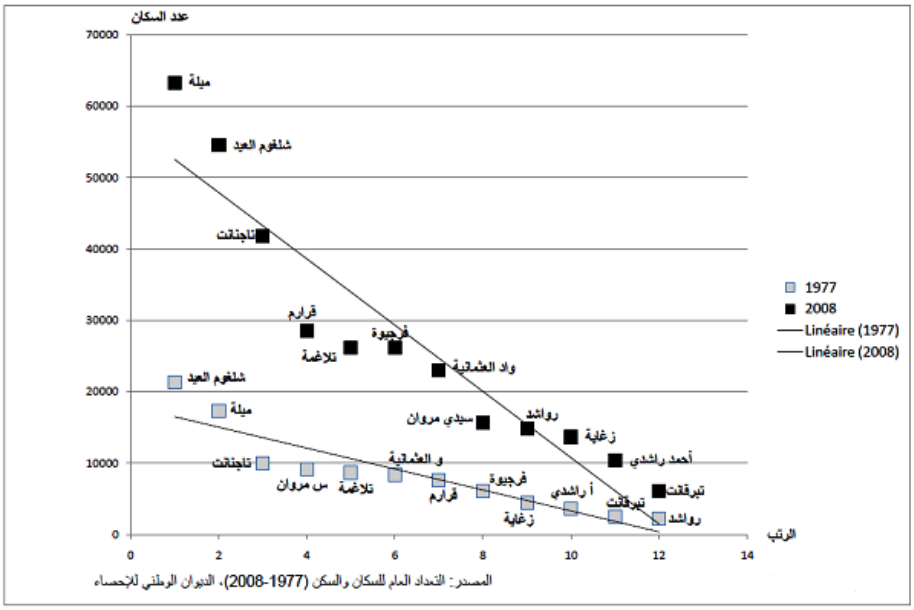

– ديناميكية المدن ذات نشاط اقتصادي متميز: تاجنانت وشلغوم العيد

قبل 1984، كانت مدينة شلغوم العيد تحتل المرتبة الأولى على مستوى الولاية من حيث عدد السكان والدي بلغ 21376 نسمة حسب تعداد 1977 ثم ليصل الى 54495نسمة سنة 2008 وليحتل بدلك المرتبة الثانية بعد مدينة ميلة(شكل رقم 2)، تدل هذه الرتبة على الوزن الاقتصادي للمدينة، فهي تضم أكبر سوق للخضر والفواكه على مستوى الشرق الجزائري،حيث اشتهرت شلغوم العيد بديناميكية تجارها، مكانة اكتسبتها بفضل موقعا على أهم محور اقتصادي في شمال شرق الجزائر الذي يربط قسنطينة بالجزائر العاصمة مرورا بسطيف. وهو نفس المحور الذي ساعد على بروز تاجنانت كقطب تجاري كبير مرتبط بالاستيراد دو اشعاع وطني ودولي. فمنذ تخلي الدولة الجزائرية على احتكار التجارة الخارجية في بداية التسعينات، اختصت تاجنانت إلى جانب عين مليلة (ولاية أم البواقي) في تجارة قطع غيار السيارات. وبقي نشاطها الاقتصادي يتوسع ويتنوع إلى أن أصبحت أكبر سوق للسلع المستوردة على المستوى الوطني، يعرف بسوق الليل (حوالي 13 هكتار). يقصده التجار والزبائن من كل أنحاء الوطن، وحتى من تونس. تضاعف عدد

سكان مدينة تاجنانت أكثر من أربع مرات خلال ثلاثين سنة،اي من 9933نسمة سنة 1977 الى 41833نسمة سنة 2008 حيث انتقلت من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثالثة بعد شلغوم العيد وميلة.

3. التركيبة السكانية واحتياجات السكان الكامنة

ان دراسة التركيب العمري للسكان ضروري جدا للعديد من الدراسات التي تنجزها الهيئات التخطيطية للدول،مما يساعد في عملية صنع القرار، وكدلك يحدد الزيادة في حجم

المجتمع،فضلا عن ان دراسة التركيب العمري تسمح لنا بمعرفة حجم قوة العمل في المجتمع وعبء الاعالة التي يتحملها السكان النشيطون الى جانب الوقوف على برمجة الخطط

الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من الموارد البشرية واعداد خطط مناسبة لتطوير الاقليم[1]

تعطي دراسة السكان وفقا للعمر مؤشرا على قدرة الفرد على العطاء وعلى حيوية المجتمع،و هي المعيار السائد لسيادة الانشطة الاقتصادية والملامح الاجتماعية في هده المجتمعات،و لعل من المفيد في هدا الصدد دراسة توزيع السكان حسب الفئات العمرية التالية:

-فئة الشباب اقل من 20 سنة: وهي تمثل نسبة 40.14 % سنة 2015[2] من مجموع سكان الولاية هذا يعني ان الولاية تتمتع بقوة معتبرة من الشباب بامكانها ان ترفع من التنمية الاقتصادية للولاية اذا سخرت لها الامكانيات اللازمة وبذلك يتم تحقيق التنمية المحلية للولاية

-فئة السكان في سن العمل (15-60 سنة):و هي تمثل نسبة 64.58% سنة 2015 من مجموع سكان الولاية وهدا يعني ان الولاية تحتوي على طاقات بشرية هائلة والتي تمكننا من اعطاء دفعة لعمليات التنمية الاقتصادية المستقبلية وهدا ما يفرض تحديات ملموسة في الولاية ، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص للشغل وإستغلال الكفاءات والقوة النشطة وإستثمارها تماما كما يتم إستثمار الموارد الطبيعية المتاحة.

[1] شواش عبد القادر رسالة دكتراه،الدينامية الاقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة .معهد علوم الارض جامعة قسنطينة2013

[2] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية2015

– **فئة المتمدرسين (6–18 سنة)**:و هي تمثل نسبة 30.67% سنة 2015 من مجموع سكان الولاية وهي الفئة الاكثر اهمية لانها تمثل شباب المستقبل المسؤول عن تحريك عجلة التنمية الى الامام ادا وفرت له الظروف الملائمة وكل الامكانيات اللازمة لصنع شباب متعلم ومثقف ومسؤول ولهدا يجب على الولاية او المسؤولين الاهتمام اكثر بهده الفئة من تحسين ظروف التمدرس وتطويرها ودلك بتخصيص لهم حصة كبيرة من ميزانية البرامج التنموية المسؤولة عن تطوير وترقية قطاع التعليم.

– **فئة المسنين أكبر من 60 سنة**:و هي تمثل نسبة 7,32% سنة 2015 والتي عرفت تطورا مقارنة مع السنوات الماضية وهذا ما يفسر بارتفاع امل الحياة لتحسن الظروف الصحية والمعيشية بالولاية.

خلاصة

تتميز ولاية ميلة بديناميكية ديمغرافية متفاوتة، حيث تسجل المدن النشيطة اقتصاديا معدلات نمو حضرية عالية كمدينة ميلة، مقر الولاية ومدينة شلغوم العيد ومدينة تاجنانت. أما المناطق الريفية النائية فتعاني من فقدان نسبة من سكانها كل سنة بسبب النزوح الريفي الذي يميزها. ومن جهة أخرى تتميز ولاية ميلة بتركيبة سكانية شابة، حيث تمثل فئة السكان أقل من 20 سنة أكثر من 40% من إجمالي السكان، ما يدل على احتياجات الولاية الخاصة بالشباب، كتوفير الشغل والمدارس والمعاهد التكوينية والمنشآت الرياضية والترفيهية وغيرها من الاحتجايات التي تفرض على التنمية المحلية الاهتمام بها.

الفصل الثالث:

التنمية المحلية والديناميكيات الاقتصادية الجديدة

مقدمة

1. مفهوم المجال الوظيفي لولاية ميلة وأهمية دراسته
2. الديناميكيات التي تقطع المجال الوظيفي للولاية
3. التنوع الفلاحي في الأحواض والسهول العليا
4. نسيج النشاط الصناعي الناشئ
5. الديناميكية التجارية لتاجنانت وشلغوم العيد

خلاصة

مقدمة

ترسم النشاطات الاقتصادية مجالات وظيفية تتقاطع مع الوحدات الإدارية وناذرا ما تتطابق معها. في هذه الحالة، تخلق داخل الوحدة الإدارية مجالات قد تكون متناقضة وقد تكون متضادة، تفقد الوحدة الإدارية انسجامها. تنعكس هذه الوضعية على التنمية المحلية وتفقد مشاريعها توازنها، وقد تتضارب احتياجات السكان بسبب التفاوت الذي يحدث في مستويات التقدم داخل الوحدة الواحدة.

تتميز ولاية ميلة بديناميكيات اقتصادية مرتبطة بالنشاط الفلاحي والنشاط التجاري، منحت الولاية مجالا وظيفيا من أنشط المجالات في الشرق الجزائري، أعطى للتنمية المحلية بعد خاص. فهل كل محركات اقتصاد ولاية ميلة تعمل في نفس الاتجاه؟ وهل تتحكم السلطات المحلية في مرافقة الديناميكيات الناشئة؟

هذا ما سوف نحاول الإجابة علية في هذا الفصل، مبرزين التقاطعات الوظيفية التي تميز ولاية ميلة والديناميكيات الاقتصادية التي تطبعها، بهدف تحديد أهداف التنمية المحلية بما يتوافق مع واقع المحتوى الاقتصادي الذي يميز الولاية.

1. مفهوم المجال الوظيفي لولاية ميلة وأهمية دراسته

المجال الوظيفي مفهوم اهتم به الجغرافيون في الجزائر خلال الثمانينات، حين كانت الدولة تبحث عن أحسن الأطر الإدارية التي تساعد على لتحقيق التنمية. ومن بين هذه الأطر، الوحدات الإدارية الأساسية المكونة للمجال الإداري الجزائري، البلدية والولاية، حيث قامت الجزائر بتعديل التقسيم الإداري الموروث عن الاستعمار مرتين، سنة 1974 و1984، ساعية إلى تقريب الإدارة من المواطن، بوضع وحدات إدارية منسجمة.

وقد يبدو اليوم أن مفهوم المجال الوظيفي قديم ولا جدوى من دراسته، لكن الظاهر أنه من عيوب التقسيم الإداري الحالي للجزائر هو عدم توافق المجال الإداري مع المجال الوظيفي. فإذا كانت البلدية كوحدة قاعدية للحياة، لا تعاني كثيرا من هذا الإشكال، فإن الولاية تحمل العديد من التداخلات الوظيفية والتناقضات الناتجة عن سوء تركيبها الإداري، كولاية ميلة مثلا، ميدان دراستنا.

تتميز ولاية ميلة بتركيبة مجالية متفاوتة، لا تعكس حقيقة مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية، حيث تضم الولاية مجالين مختلفين: ميلة-ڤرارم-فرجيوة، وشلغوم العيد-تاجنانت. يتميز كل مجال بشخصية جغرافية متميزة ويقع كل واحد تحت تأثير مجال وظيفي مختلف.

يتميز المجال الوظيفي الذي تشرف عليه مدينة ميلة بديناميكية محلية، تنشطه كل من فرجيوة وقرارم قوقة. يغطي هذا المجال منطقتي الجبال والأحواض الداخلية، وينتمي الى المحور الاقتصادي قسنطينة-جيجل. في حين يتميز المجال الوظيفي الثاني الذي تنشطه مدينتي شلغوم العيد وتاجنانت بديناميكية مرتبطة بتجارة الاستيراد. يغطي هذا المجال نطاق السهول العليا، وينتمي إلى محور قسنطينة-سطيف. ولتحديد هذين المجالين الوظيفيين وتأكيد هذه الفرضية اعتمدنا على نوعين من المؤشرات: مؤشرات تدل على الديناميكية الديموغرافية لأهم التجمعات السكانية (شكل رقم05)، ومؤشرات تدل على الديناميكية الاقتصادية لهذه التجمعات.

استفادت مدينة ميلة غداة ترقيتها إلى مقر ولاية من عدة تجهيزات وهياكل إدارية وفرتها لها الدولة لكي تؤدي وظيفتها الجديدة على أحسن وجه. تحولت ميلة على إثر هذه الترقية الإدارية، وفي ظرف قصير، من مدينة صغيرة لا يتعد عدد سكانها 17000 نسمة سنة 1977 إلى مدينة متوسطة، بلغ حجمها الديموغرافي 63000 نسمة سنة 2008، أي أن عدد سكان المدينة تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال ثلاثين سنة.

بتحول وظيفتها تحول محتواها الاقتصادي، من مدينة تستمد ثرواتها من الزراعة إلى مدينة يغلب عليها الطابع الخدماتي، حيث توفر البلدية حاليا حوالي 21000 منصب شغل، 54 % منها تابع للقطاع الخدماتي (الإدارة 31%، التجارة 23 %)، ما يؤكد وظيفتها الإدارية. ولا يوفر قطاع الفلاحة سوى 8 % من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها البلدية. أما النشاطات المنتجة الأخرى كالصناعة والحرف فلا تمثل سوى 1%. كما دعمت ميلة في وظيفتها الخدماتية حين استفادت من مركز جامعي سنة 2008، يضم حوالي 4000 طالب، أدخلها هذا التجهيز مجموعة المدن الجامعية الجزائرية.[1]

تساعد مدينة ميلة في مهمتها الإدارية كل من قرارم قوقة في الجهة الشرقية وفرجيوة في الجهة الغربية. تتميز مدينة قرارم بموقعها على المحور الاقتصادي قسنطينة–جيجل، وهي أقرب إلى سد بني هارون من ميلة. لكن الظاهر أن اقتصاد مدينة قرارم قوقة أصبح يعاني بسبب تحويل الطريق الوطني رقم 27 خارج المدينة، وفي المقابل زاد ارتباطها بميلة لقرب المسافة بينهما (12 كم). رغم هذا بقيت المدينة تتطور بفضل تنقل سكانها من أجل العمل في حركات يومية نحو المدن الكبرى المجاورة كقسنطينة وجيجل. أما فرجيوة فتشرف على حوض يعاني من عزلة لبعده عن كل المحاور الاقتصادية الكبرى التي تقطع الولاية، حيث تتميز المدينة بتجارتها المحلية، خاصة سوقها الأسبوعي، بالإضافة إلى ظاهرة تنقل تجار فرجيوة إلى المدن الكبرى المجاورة كقسنطينة وسطيف وجيجل.

[1] Centre des techniques de l'information et de la communication (2008), Monographie de la wilaya de Mila, 1ère partie, 55 pages.

شكل رقم 05: توزيع أهم التجمعات السكانية لولاية ميلة حسب عدد السكان والرتب لسنتي 1977 و2008

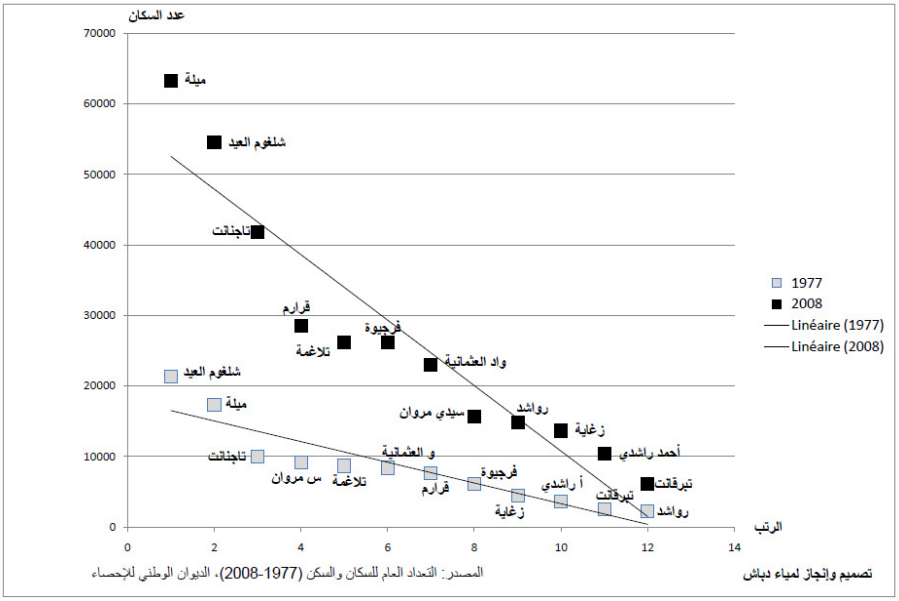

قبل 1984، كانت مدينة شلغوم العيد تحتل المرتبة الأولى على مستوى الولاية من حيث عدد السكان (شكل رقم05)، تدل هذه الرتبة على الوزن الاقتصادي للمدينة. اشتهرت شلغوم العيد بديناميكية تجارها، مكانة اكتسبتها بفضل موقعا على أهم محور اقتصادي في شمال شرق الجزائر الذي يربط قسنطينة بالجزائر العاصمة مرورا بسطيف. وهو نفس المحور الذي ساعد على بروز تاجنانت كقطب تجاري كبير مرتبط بالاستيراد. فمنذ تخلي الدولة الجزائرية على احتكار التجارة الخارجية في بداية التسعينات، اختصت تاجنانت إلى جانب عين مليلة (ولاية أم البواقي) في تجارة قطع غيار السيارات. وبقي نشاطها الاقتصادي يتوسع ويتنوع إلى أن أصبحت أكبر سوق للسلع المستوردة على المستوى الوطني، يعرف بسوق الليل (حوالي 13 هكتار). يقصده التجار والزبائن من كل أنحاء الوطن، وحتى من تونس. تضاعف عدد سكان مدينة تاجنانت أكثر من أربع مرات خلال ثلاثين سنة، حيث انتقلت من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثالثة بعد شلغوم العيد وميلة.

2. الديناميكيات التي تقطع المجال الوظيفي للولاية

عندما يطرح إشكال التداخل بين المجال الإداري والمجال الوظيفي، يصبح المخططون أمام خيارين، إما إجراء تعديلات على المجال الإداري، يا إما وضع إستراتيجية لتقوية التبادلات بين المجالين، وهذا بإزالة العوائق التي تحول دون ذلك. أما الحل الأول فهو مستبعد حاليا في الجزائر، ولا بد أن يدخل ضمن تقسيم إداري شامل، يبقى أن الحل الأمثل بالنسبة إلى ولاية ميلة هو توجيه برامج التنمية المحلية بهدف تحقيق تكامل بين المجالين، بتعزيز المجالات القوية ودعم المجالات الضعيفة.

لكن حاليا، يتضح جليا أن برامج التنمية المحلية في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات التي تطبع المجالات المراد تنميتها. ولإبراز هذا البعد لا بد من دراسة المجالات الوظيفية في تقاطعاتها وتكاملها وتناقضاتها، لتتحدد الإشكالات المطروحة التي تعيق التنمية. تتحول هذه الإشكالات إلى أهداف تنموية لا تتحقق إلا بوضع إستراتيجية على المدى القريب والبعيد.[1] وهذا ما تفتقده البرامج التنموية التي استفادت منها ولاية ميلة خلال الفترة المدروسة، حيث اهتمت هذه البرامج بتنمية بعض القطاعات، دون أخرى، وهذا حسب ما تحتاجه كل بلدية. و لم تخضع هذه البرامج إلى استراتيجية شاملة وواضحة، تضع البلديات ضمن مجالاتها الوظيفية، خاصة وأن ولاية ميلة تتميز بتداخل مجالين وظيفيين.

ومن هنا يصبح من أهم أهداف التنمية المحلية في ولاية ميلة هو خلق تكامل بين المجالين، بتقوية الروابط بينهما وتشجيع التبادلات ودمج المجالات التي تعاني من عزلة جغرافية ولا تستفيد من ديناميكية المجالات النشيطة. ولتفسير رؤيتنا، قمنا بتصميم شكل مبسط يوضح التركيبة الحضرية لولاية ميلة وأهم المحاور الاقتصادية التي تقطع الولاية، مع إضافة المحاور التي يجب أن تخلق لدمج المجالين.

[1] Bouchetata Ahmed, Le développement local en Algérie : Importance de la formation aux nouvelles approches et à l'utilisation d'outils méthodologiques. http://www.crasc-dz.org/article-894.html

خريطة رقم 6: التركيبة الحضرية لولاية ميلة وأهم المحاور الاقتصادية التي تقطعها.

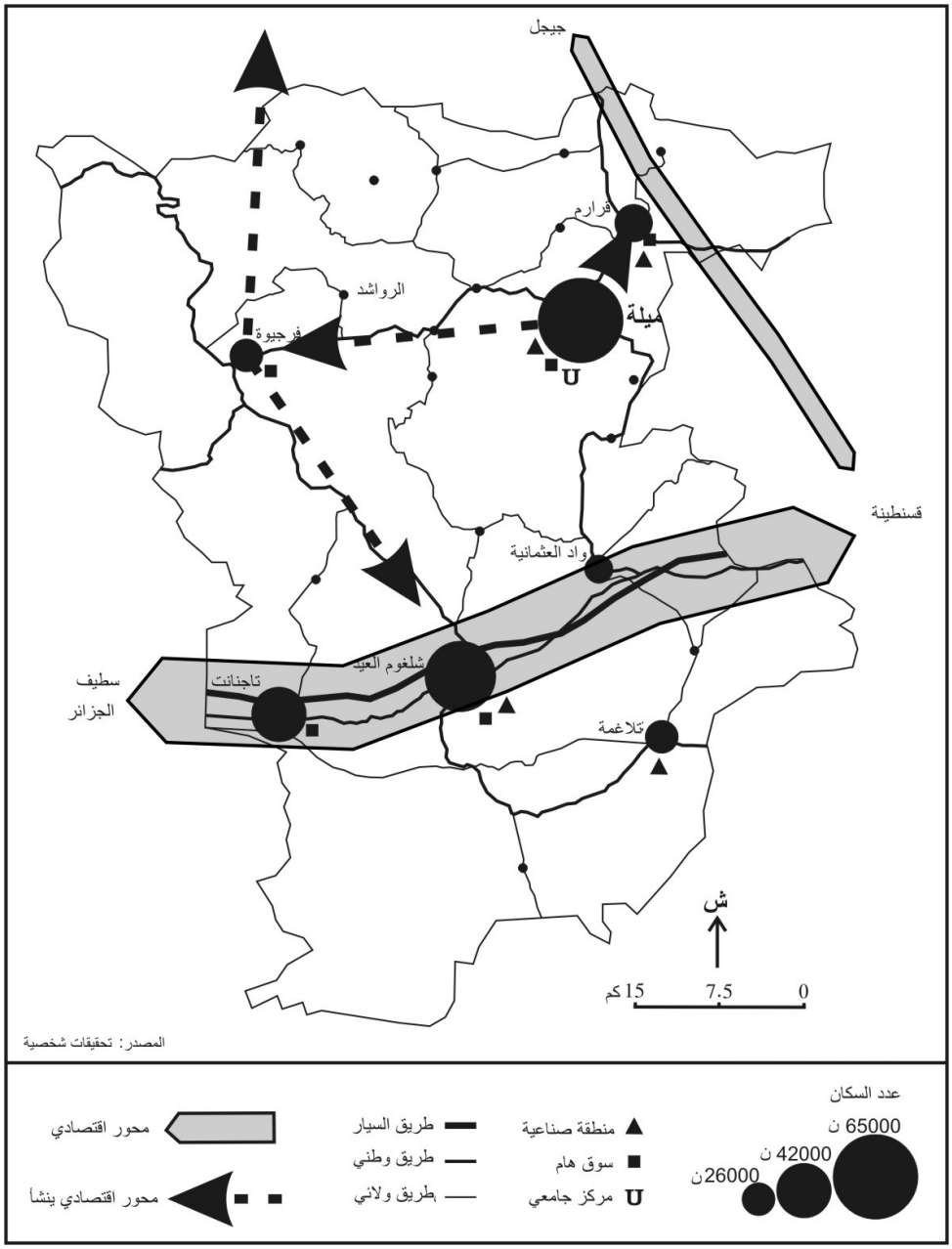

توضح (الخريطة رقم06) وقوع منطقة الأحواض الداخلية والجبال على هامش المحاور الاقتصادية الكبرى التي تقطع الولاية. يتغذى الاقتصاد المحلي لهذه المنطقة من نشاط فلاحي يغلب عليه الطابع التقليدي، بسبب غياب المستثمرات الحديثة، رغم توفر الأراضي الزراعية ومياه السقي (سد بني هارون). ينشط مجال هذه المنطقة محور ضعيف النشاط، مكون من ثلاث مدن، ميلة، فرجيوة وقرارم، بالإضافة إلى إحدى عشر تجمعا سكانيا. في حين ينفصل

مجال السهول العليا عن قلب الولاية، ويتميز بديناميكية مرتبطة بالتبادلات شرق غرب، لا علاقة لهذا المجال بمجال الأحواض الداخلية والجبال. وتعتبر أهم مدن مجال السهول العليا أسواق ذات مستوى وطني (شلغوم العيد) ودولي (تاجنانت)، ومناطق لنشاط صناعي في تطور بفضل استثمارات خاصة (تلاغمة، وواد سقان).

يصبح واضحا أنه من أولويات التنمية المحلية هو العمل على دمج المجالين، بخلق محورين، يمتد المحور الأول من شلغوم العيد إلى غاية جيجل، مرورا بفرجيوة، وينطلق المحور الثاني من فرجيوة نحو قرارم، مرورا بميلة. تعتمد هذه المحاور المقترحة على الطرق السريعة، لتقريب المسافات، وفتح أسواق جديدة، وجلب الاستثمارات، لتصبح ولاية ميلة قلبا للمثلث الاقتصادي، التي تكون رؤوسه الأقطاب الحضرية الثلاثة، قسنطينة، جيجل، وسطيف، خاصة وأن الدولة تعمل على دعم هذا المثلث ، بفضل ميناء جنجن ومصنع الحديد والصلب لبلارة بمنطقة الميلية.

3. تنوع النشاط الفلاحي في الأحواض والسهول العليا

تنوع الأوساط الطبيعية يعني تنوع المؤهلات والموارد الطبيعية، خاصة الفلاحية منها، بدليل أن كل المؤشرات تدل على أن ولاية ميلة، ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، حيث وفرة وتنوع منتجاتها الزراعية، وما وجود سوق شلغوم العيد للخضر والفواكه، وهو أكبر سوق على مستوى الشرق الجزائري، إلا دليل على مكانة الولاية الزراعية. ومن جانب آخر، تضم ولاية ميلة أكبر سد في الجزائر (سد بني هارون، حوالي 900 مليون م^3)، يستفيد من مياهه أكثر من 4 مليون نسمة (آفاق 2030) ويسقي حوالي 40 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، في خمس ولايات (ميلة، قسنطينة، خنشلة، باتنة وأم البواقي)، بفضل أكبر نظام لتحويل المياه في الجزائر.[1]

تقدر المساحة الإجمالية لولاية ميلة 348045 هكتار، 80% منها أراضي فلاحية، يمثل نطاق السهول العليا أكثر من نصف المساحة الإجمالية، حيث يستحوذ على 52% من

[1] Mebarki A. et al., (2008), Le système "Beni-Haroun" (Oued Kebir-Rhumel, Algérie): Aménagements hydrauliques et contraintes morpho-géologique, www.annalsreview.geo.unibuc.ro/2008/2008_Mebarki&Benabbas.pdf

المساحة الفلاحية، في حين يغطي نطاق الأحواض حوالي 34% من المساحة الفلاحية، أما الإقليم الجبلي فيغطي 14 % (الجدول رقم05).

جدول رقم 05: توزيع الأراضي الفلاحية عبر ولاية ميلة سنة 2015، حسب النطاقات التضاريسية الثلاثة (الوحدة هكتار).

النطاقات التضاريسية	الأراضي الفلاحية		الأراضي الصالحة للزراعة		الأراضي المستغلة		الأراضي المسقية		المراعي	
	هكتار	%	هكتار	%	هكتار	%	هكتار	%	هكتار	%
النطاق الجبلي	45291	14	22909	9	30083.05	13	505	5	7339	33
نطاق الأحواض	107335	34	83768	36	81271.09	34	1523	15	7420	34
نطاق السهول العليا	163119	52	130880	55	125370.82	53	8015	80	7247	33
المجموع	315745	100	237557	100	236726	100	10043	100	22006	100

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية ميلة 2015+ عمل شخصي.

أما المساحة الصالحة للزراعة في ولاية ميلة فتقدر ب237557 هكتار، أي ما يمثل 75% من مجمل المساحة الفلاحية، حيث يغطي نطاق السهول العليا أكثر من نصف هذه المساحة (55%)، أما نطاق الأحواض فيغطي 36%، في حين لا يمثل النطاق الجبلي سوى 9% (جدول رقم 05). ويرتبط النشاط الفلاحي في ولاية ميلة بالأوساط الطبيعية، حيث يتركز بشقيه الحيواني والنباتي بإقليم السهول العليا الذي يضم أكثر من نصف المساحة المستغلة، وثلاث أرباع المساحة المسقية، بالإضافة إلى اتساع مراعيه. ويتخصص هذا الإقليم، إلى جانب نطاق الأحواض في إنتاج الحبوب والخضروات والحليب. أما النطاق الجبلي الضيق، الذي يتميز بشدة الإنحدار وكثرة التساقط فهو يلائم زراعة الأشجار المثمرة وتربية الماعز.

ومن منظور آخر، تمثل المساحة المخصصة لزراعة الحبوب والأعلاف 85% من إجمالي المساحة المستغلة في الولاية، والباقي فهو موزع بتفاوت على الزيتون (9%) والبقول الجافة

(3%)، والخضروات (2%). أما الأشجار المثمرة فلا تمثل سوى 1% (جدول رقم06). بمعنى أن ولاية ميلة تختص في زراعة الحبوب والأعلاف بفضل الأراضي الزراعية التي يوفرها نطاقي السهول العليا والأحواض.

جدول رقم06: توزيع المحاصيل الزراعية الكبرى في ولاية ميلة حسب المساحات المستغلة للموسم 2015-2016.

المنتوجات / المساحة	الحبوب والاعلاف	الخضروات	البقول الجافة	الاشجار المثمرة	الزيتون	المجموع
المساحة المستغلة (هكتار)	103664	3222	3283	896	10979	122044
النسبة (%)	85	2	3	1	9	100

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية ميلة 2015

بلغ إنتاج الحبوب والأعلاف أكثر من 2,5 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2015-2016، والفضل يعود لمستثمارات نطاق السهول العليا التي تستحوذ على 53% من المساحة الزراعية المستغلة (جدول رقم06). ومن المعروف أن هذا النطاق يضم أجود وأخصب الأراضي الزراعية، إضافة الى تواجد أهم المزارع النموذجية المختصة في انتاج الحبوب والاعلاف، ومن أهم هذه المزارع في هذا النطاق، مزرعة مشري صالح، ببلدية وادي العثمانية وهي أكبر المزارع من حيث المساحة التي تقدر ب 1360 هكتار، 740 منها مخصصة لزراعة الحبوب و260 لزراعة الأعلاف. وقد بلغ انتاج هذه المزرعة من القمح الصلب 8900 قنطار إضافة الى 1600 قنطار من الشعير و560 قنطار من الخرطال خلال الموسم 2016-2017.[1]

وإلى جانب الإنتاج الزراعي، تتوفر ولاية ميلة على ثروة حيوانية هامة حيث بلغ عدد رؤوس الماشية حسب الإحصاء المحصل عليه من مديرية الفلاحة لسنة 2015 ما يقارب

[1] مصدر الأرقام مديرية الفلاحة لولاية ميلة الخاصة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية مشري صالح (سابقا المزرعة النموذجية مشري صالح)

468916 رأس، 72% أغنام، 21% أبقار و7% ماعز (جدول رقم07).

جدول رقم07: توزيع الثروة الحيوانية عبر الولاية لسنة 2015

الحيوان	عدد الرؤوس	النسبة (%)
الابقار	98011	21
الاغنام	335634	72
الماعز	35271	7
المجموع	468916	100

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية ميلة 2015

.بمعنى أن ولاية ميلة توفر إمكانيات فلاحية هامة تهم التنمية المحلية، خاصة وأن الجزائر في حاجة إلى تطوير قطاع الفلاحة لتغطية احتياجات السوق الوطني من مختلف المنتوجات الزراعية والحيوانية، خاصة الحبوب. فهل تنظيم الهيكل الإنتاجي مستعد لتلقي الدعم من طرف الدولة؟

المستثمرات الفلاحية

تضم ولاية ميلة 16899 مستثمرة فلاحية، 88% منها تابعة للقطاع الخاص. لكن من حيث المساحة لايضم القطاع الخاص سوى 68% من المساحة الإجمالية المستغلة، تتوزع بشكل متفاوت عبر نطاقات الولاية، في حين بلغ عدد العمال في هذا القطاع 30431 عامل أي ما يعادل 77% من إجمالي عمال القطاع الفلاحي للولاية. يستحوذ نطاق السهول العليا على نصف المساحة المستغلة، حيث بلغ عدد المستثمرات 7159 مستثمرة موزعة على 81772 هكتار، ويضم نطاق الأحواض 5627 مستثمرة خاصة تتوزع على 57798 هكتار، في حين سجل النطاق الجبلي أقل نسبة من المساحة المستغلة بهذا القطاع والمقدرة بـــ 21563 هكتار موزعة على 2034 مستثمرة (جدول رقم08).

جدول رقم 08: توزيع الأراضي الفلاحية في ولاية ميلة حسب نمط الاستغلال الزراعي وحسب النطاقات، سنة 2015.

المستثمرات الفلاحية	النطاقات	المساحة المستغلة هــكتار		عدد المستثمرات		عدد العمال	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
المستثمرات الفلاحية الجماعية	النطاق الجبلي	108	%0.18	2		38	0
	نطاق الأحواض	18908	%32.49	158		877	2
	نطاق السهول	39170	%67.31	354		2695	7
	الولاية	58186	%100	514		3610	9
المستثمرات الفلاحية الفردية	النطاق الجبلي	1237	%10.96	300		447	1
	نطاق الأحواض	3480	%30.84	620		2248	6
	نطاق السهول	6566	%58.19	635		1947	5
	الولاية	11283	%100	1555		4642	12
المزارع النموذجية	النطاق الجبلي	0	0	0		0	0
	نطاق الأحواض	3583	52%	5		262	5,0
	نطاق السهول	3372	%48	5		250	5,0
	الولاية	6955	%100	10		512	2
مجموع القطاع العام				2079	12		
أراضي القطاع الخاص	النطاق الجبلي	21563	%13.38	2034		4106	10
	نطاق الأحواض	57798	%35.86	5627		11988	31
	نطاق السهول	81772	%50.74	7159		14337	36
	الولاية	161133	%100	14820	88	30431	77
مجموع الولاية		237557		16899	100	39195	100

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية ميلة2015.

بلغ عدد المتثمارات الفلاحية الجماعية في ولاية ميلة 514 مستثمرة تضم 58186 هـــكتار أي ما يعادل 24% من إجمالي المساحة المستغلة، في حين بلغ عدد العمال بهذه المستثمرات 3610 عامل أي ما يعادل 9% من إجمالي عدد عمال القطاع الفلاجي في الولاية. يضم نطاق السهول العليا 354 مستثمرة موزعة على 39170هكتار، ويضم نطاق الأحواض 158 مستثمرة موزعة على 18908 هكتار في حين يضم النطاق الجبلي مستثمرتين فقط ببلدية أعميرة آراس تضم 108 هكتار.

في حين بلغ عدد المستثمارات الفلاحية الفردية بالولاية 1555 مستثمرة، تتسع إلى 11283 هكتار أي ما يعادل 5% من المساحة المستغلة بالولاية، وبلغ عدد العمال بها 4642 عامل أي ما يعادل 12% من إجمالي عدد عمال القطاع الفلاحي في ولاية ميلة. يتوزع هذا النوع من المستثمارات على النطاقات الطبيعية: 635 مستثمرة بنطاق السهول العليا، و620 بنطاق الأحواض، وباقي المستثمرات موزعة بالنطاق الجبلي اي 300 مستثمرة.

يوجد على مستوى ولاية ميلة 10 مزارع نموذجية تحتل مساحة 6955 هكتار اي بنسبة 3% من المساحة الزراعية المستغلة، سبعة منها مزارع مختصة في انتاج الحبوب وهي مزرعة مراد يوسف بشلغوم العيد، مزرعة بحري مبارك بواد سقان، مزرعة مشري صالح بوادي العثمانية(حبوب وانتاج حيواني)، مزرعة خلافة احمد بتيبرقنت، مزرعة عميرة احمد بواد النجاء، مزرعة معزوزي احمد بالشراكة مع مستثمر خاص،مزرعة بوزراع محمد بميلة (حبوب وانتاج حيواني)، وثلاثة مزارع مختصة في إنتاج شتلات الأشجار المثمرة وهي مزرعة كاهية موسى بتلاغمة، مزرعة بوسنة احمد بوادي العثمانية، ومزرعة بولعسل بقرارم قوقة. بلغ عدد العمال بهذه المزارع 512 عامل أي ما يعادل 2% من إجمالي عدد عمال القطاع الفلاحي في الولاية. والملاحظ أن المزارع النموذجية محصورة في نطاقي السهول العليا (3372هكتار) والأحواض (3583هكتار) (الشكل رقم07).

شكل رقم06: توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة سنة 2015 حسب المساحة المستغلة.

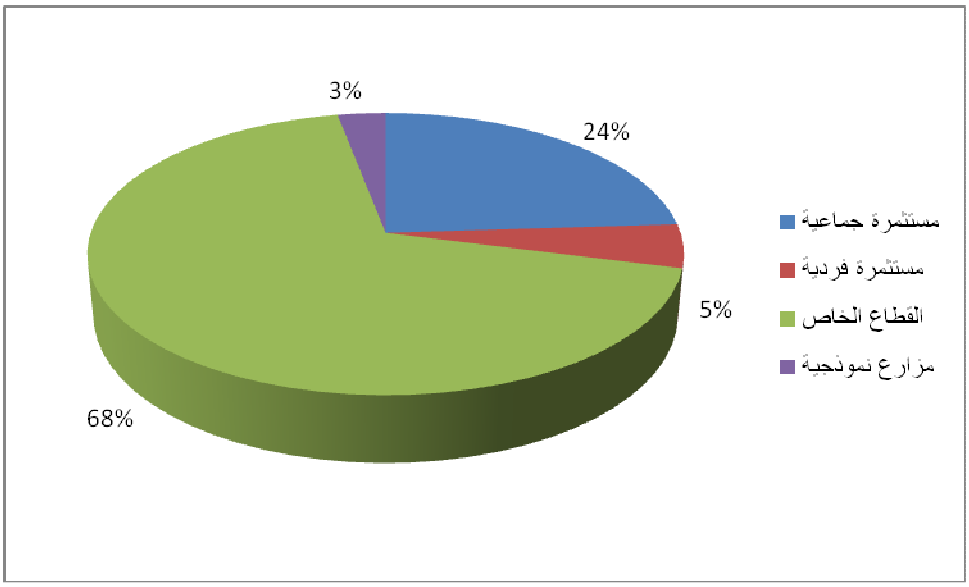

المصدر: احصائيات مديرية الفلاحة لولاية ميلة 2015

4. نسيج النشاط الصناعي الناشئ

يعتبر قطاع الصناعة الحجر الأساس بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن مساهمته في تشغيل عدد كبير من الأيادي العاملة وما يوفره من منتوجات في مختلف فروع الصناعة، تسمح بزيادة الناتج الوطني الخام.

فقد شهدت الجزائر تحولات اقتصادية من أجل تحقيق التنمية الشاملة خاصة بعد دخولها اقتصاد السوق، حيث أخذت سياسة التصنيع اتجاه يعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقع أهم منطقة صناعية في بلدية شلغوم العيد، وتتربع على مساحة تقدر ب 210 هكتار، مقسمة إلى 113 حصة موزعة على المستثمرين، وتعد أهم منطقة في الولاية إذ توجد بها اكبر عدد من المؤسسات الصناعية.

مناطق النشاط الصناعي

تضم ولاية ميلة 17 منطقة نشاط صناعي تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـــأكثر من 292 هكتار مقسمة إلى 1133 حصة، منها 1028 حصة موزعة، غير أن معظم هذه المساحات لم تستغل بل موجهة إلى نشاطات أخرى. تتوزع هذه الحصص على 12 بلدية (جدول رقم09).

جدول رقم09: توزيع مناطق النشاط في ولاية ميلة حسب البلديات سنة 2016.

مناطق النشاط	المساحة الكلية م^2	النسبة (%)	عدد الحصص
تجنانت1	139051		120
تجنانت2	87750		51
تجنانت3	170511		50
مجموع تاجنانت	**397312**	14	
شلغوم العيد1	136240		120
شلغوم العيد2	310000		37
مجموع شلغوم العيد	**446240**	15	
واد العثمانية1	88416		97
واد العثمانية2	520000		8
مجموع واد العثمانية	**608416**	20	
عين ملوك	92540	3	73
واد النجاء	52160	2	72
فرجيوة	88802	3	78
قرارم قوقة	106720	4	84
ميلة	107953.40	4	62
واد سقان1	134332		84
واد سقان2	500000		108
مجموع واد سقان	**634332**	22	
تلاغمة	260270	9	14
احمد راشدي	28980	1	2
عين التين	99946	3	73
المجموع	**2923671.40**	**100**	**1133**

المصدر:مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة 2016

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 01 الى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي اربع ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية.

جدول رقم10 : توزيع المؤسسات الإقتصادية في ولاية ميلة سنة 2016، حسب النمط القانوني.

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات المصغرة من عامل الى 09 عمال	6298	89
المؤسسات الصغيرة من 10 الى 49 عامل	653	9
المؤسسات المتوسطة من 50 الى 250 عامل	113	2
مجموع المؤسسات	7064	100

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة 2016

شكل رقم07: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة سنة 2016

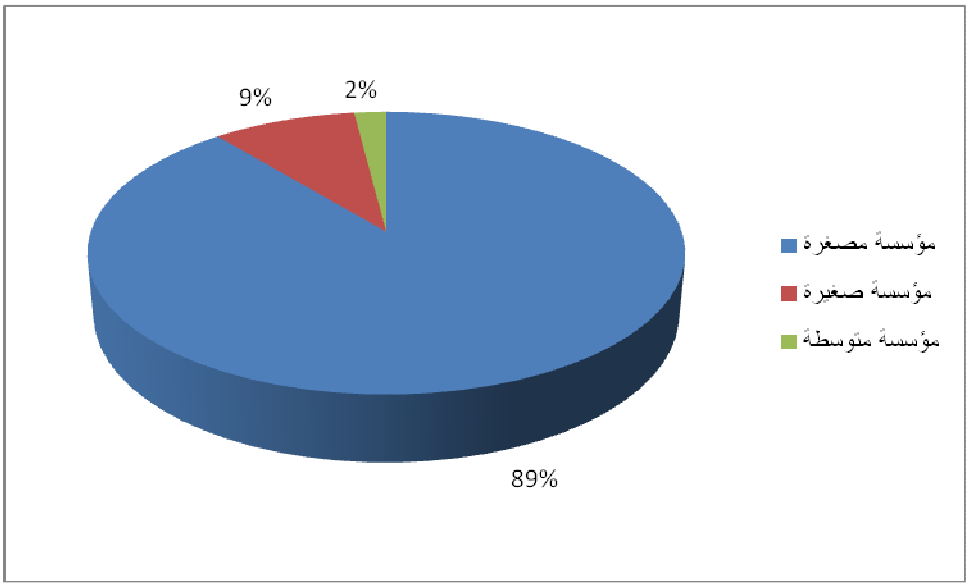

المصدر: احصائيات مديرية الصناعة والمناجم 2016

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة سنة 2016، 7064 مؤسسة، موزعة على ثلاث أنماط قانونية (المؤسسة المصغرة، المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المتوسطة)، حوالي 90% منها تنتمي إلى صنف المؤسسة المصغرة، بمعنى أن عدد عمالها لا يتعدى عشرة

(جدول رقم10). لكن، في الواقع يبدو أن نسيج المؤسسات الإقتصادية في ولاية ميلة موزع توزيع هرمي، حيث تمثل المؤسسات المصغرة قاعدته وعددها 6298، وتمثل المؤسسات المتوسطة رأس الهرم وعددها 113. ويعتبر نسيج المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التنمية المحلية والأقرب إلى مفهوم التنمية القطرية.

وحدات القطاع العام

توجد ثلاث وحدات بهذا القطاع تتوزع على بلديتي فرجيوة وقرارم قوقة، بنطاق الأحواض وهي متخصصة في إنتاج السميد ومشتقاته، بالإضافة إلى الأجهزة الإلكترونية، تشغل 396 عاملا (جدول رقم 11).

جدول رقم11 : توزيع الوحدات الصناعية للقطاع العام بولاية ميلة، سنة 2015.

اسم المؤسسة	الموضع	طبيعة النشاط	عدد المشتغلين
المؤسسة الوطنية لتسيير الصناعات المترابطة s.o.n.a.r.j.c	فرجيوة	وحدة المدافئ والمبردات	214
مطاحن بني هارون وحدة فرجيوة	فرجيوة	انتاج السميد والفرينة	157
مطاحن بني هارون وحدة القرارم	القرارم	انتاج الفرينة	25

المصدر:مديرية الصناعةو المناجم لولاية ميلة 2015

وحدات القطاع الخاص

تضم ولاية ميلة 6783 وحدة نشاط إقتصادي تابعة للقطاع الخاص، توفر 38886 منصب عمل موزعة على 32 بلدية بتفاوت، حيث تستحوذ بلديتي ميلة (29%) وشلغوم العيد (14%) على أكثر من 40% من إجمالي عمال القطاع الخاص (جدول رقم12).

بالإضافة إلى بلديتي ميلة وشلغوم العيد، سبع بلديات فقط توفر أكثر من ألف منصب عمل في هذا القطاع، كما هو موضح في الجدول رقم12 .

جدول رقم12: توزيع الوحدات الصناعية للقطاع الخاص في ولاية ميلة عبر البلديات، سنة 2015.

البلديات	عدد الوحدات	عدد العمال	(%)
ميلة	1480	11308	29
شلغوم العيد	957	5479	14
فرجيوة	545	2521	6
تاجنانت	406	2367	6
التلاغمة	281	1594	4
واد العثمانية	279	1507	4
قرارم قوقة	383	1425	4
الرواشد	226	1395	4
عين ملوك	84	1177	3
واد النجاء	207	926	2
ترعي باينان	127	862	2
أحمد راشدي	104	832	2
واد سقان	77	703	2
عين البيضاء احريش	82	606	2
اعميرة اراس	80	599	2
زغاية	157	584	2
سيدي مروان	191	548	1

بوحاتم	148	528	1
تسدان حدادة	84	444	1
تسالة	68	413	1
يحي بني قشة	122	396	1
عين التين	85	377	1
تيبرقنت	64	370	1
سيدي خليفة	85	278	1
المشيرة	68	263	1
مينار زارزة	71	260	1
عياضي برباس	51	250	1
حمالة	47	231	1
شيقارة	66	179	0
بن يحي عبد الرحمان	59	169	0
دراجي بوصلاح	53	167	0
اولاد خلوف	46	128	0
مجموع الولاية	6783	38886	100

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة 2015.

تنوع الانتاج الصناعي

تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة في عدة نشاطات ومن أهمها الفلاحة، المحروقات، الطاقة والمناجم، والمحاجر، البناء والاشغال العمومية، الصناعة التحويلية، والخدمات (جدول رقم 13).

جدول رقم 13: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة سنة 2015، حسب قطاع النشاط.

فرع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد المشتغلين	النسبة %
الفلاحة والصيد البحري	86	1.22	865	2.15
المياه والطاقة	2	0.03	42	0.01
المحروقات	1	0.01	1	0
خدمات الاشغال البترولية	0	0	0	0
المناجم والمحاجر	49	0.69	949	2.36
البناء والاشغال العمومية	2267	32.09	18204	45.20
الحديد والصلب	151	2.14	853	2.12
مواد البناء	396	5.61	1827	4.54
الكمياء،البلاستيك،المطاط	23	0.33	435	1.08
صناعة غدائية	387	5.48	1517	3.77
صناعة النسيج	47	0.67	252	0.62
صناعة الجلد	1	0.01	1	0
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	424	6	392	0.97
صناعات مختلفة	10	0.14	20	0.05
النقل والمواصلات	509	7.21	1457	3.62

التجارة	1056	14.95	3401	8.44
الفندقة والاطعام	466	6.60	772	1.92
خدمات للمؤسسات	447	6.33	2844	7.06
خدمات للعائلات	382	5.41	1565	3.89
مؤسسات مالية	18	0.25	431	1.07
اعمال عقارية	24	0.34	372	0.92
خدمات للمرافق الجماعية	318	4.50	4073	10.11
المجموع	7064	100	40273	100

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة 2016

قطاع الصيد القاري

تم تحديد ثمانية مواقع صالحة للصيد القاري وتربية المائيات بولاية ميلة. تتمثل في ثلاث مواقع مخصصة للصيد القاري وثلاثة مواقع لإنجاز مراكز الصيد القاري ومركز للصيد القاري قابل للتوسيع السياحي بسد بني هارون، وموقع آخر لتربية مكثفة للاسماك في الاقفاص العائمة. تسمح هذه المشاريع بإنتاج 2000 طن من الأسماك سنويا.

كما برزت بسد بني هارون أسماك من نوع الشبوط بانواعه وباوزان بلغت 40كلغ للسمكة الواحدة، وذلك خلال فترة قصيرة بعد إجراء عمليات استزراع قامت بها محطة الصيد لميلة. ويوفر السد حسب مدير هذه المحطة التابعة لمديرية الصيد والموارد الصيدية بجيجل، موارد رزق مباشرة وغير مباشرة في مجال الصيد القاري وهناك مشاريع مبرمجة لانجاز مرفأ للصيد يضمن خدمات كثيرة لصالح الصيادين، ومسمكة، ووحدة لإنتاج مربعات الثلج وغيره.

5. الديناميكية التجارية: بروز تاجنانت وشلغوم العيد

تعتبر التجارة من أقدم النشاطات الاقتصادية التي عرفها الإنسان، وقد كانت في بداية الأمر عبارة عن عملية بسيطة تتمثل في المقايضة التي تتم بين الافراد في شكل سلع ينتجها كل منهم. وعلى هذا الأساس كان التبادل محدودا ولا يغطي سوى نطاق ضيق، أما اليوم تنوعت التجارة لتشمل عدة أشكال كتجارة الجملة وتجارة التجزئة، وتجارة الخدمات، وتجارة الانتاج الصناعي، وتجارة الانتاج الحرفي، وتجارة الاستيراد والتصدير.

اشتهرت ولاية ميلة بتجارة الاستيراد بفضل ديناميكية تجار مدينة تاجنانت وتجار مدينة شلغوم العيد، حيث برزت المدينتين كأقطاب تجارية هامة منذ نهاية التسعينات بداية سنوات ألفين.

اختصت مدينة تاجنانت في تجارة المواد الكهرومترلية المستوردة بالاعتماد على سوقها الأسبوعي المشهور بسوق الليل، حتى بلغ مجال نفوذها كل أنحاء الجزائر وتونس. أما مدينة شلغوم العيد فاشتهرت بسوق الجملة الخاص بالخضر والفواكه.

لم يتغير موقع السوق منذ نشأته إلى يومنا هذا، وهو يقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 5، كان السوق يسير من طرف المؤسسة العمومية الاقتصادية حسب المرسوم السابق الذكر إلى غاية 1995. وبعد سنة 1995 تم حل هذه المؤسسة وتحويل أصولها إلى بلدية شلغوم العيد، وبذلك تغير نمط تسيير السوق.

تبلغ مساحة السوق أكثر من 6 هكتار، يضم 197 مربع ويشغل حوالي 600 تاجر. بلغت قيمة كراءه عن طريق المزايدة العلنية لسنة 2017 حوالي 31.500.000,00 دج.

أسواق التجزئة: وهي مصنفة الى اسواق مغطاة واسواق جوارية

أسواق مغطاة

يوجد على مستوى الولاية 21 سوق مغطى، منها 11 سوق فقط في حالة نشاط ، تتوزع هذه الاسواق على كل من البلديات التالية: ميلة، فرجيوة، قرارم قوقة، رواشد،شلغوم العيد، عين البيضاء احريش، تلاغمة وتشغل حوالي 527 تاجر.

أسواق جوارية

يوجد على مستوى ولاية ميلة 20 سوق جواري ، منها 07 اسواق فقط في حالة نشاط، تتوزع هذه الاسواق على كل من بلديات شلغوم العيد، قرارم قوقة، ترعي باينان، واد سقان، تلاغمة وتشغل حوالي 383 تاجر.

الأسواق الاسبوعية

يوجد على مستوى الولاية 15 سوق أسبوعي، منها 12 سوق فقط في حالة نشاط (جدول رقم14).

جدول رقم14 : توزيع الأسواق الأسبوعية في ولاية ميلة سنة 2017، حسب البلديات.

البلديات	مساحة السوق ($م^2$)	عدد التجار
شلغوم العيد	9000	380
تاجنانت	11510	800
فرجيوة	9000	600
قرارم قوقة	2200	350
تلاغمة	9000	90
زغاية	8000	300
ميلة	غير محدد	400
واد العثمانية	8000	150
رواشد	غير محدد	100
تسادان حدادة	غير محدد	75
مشيرة	2500	35
دراجي بوصلاح	6000	-

المصدر: مديرية التجارة لولاية ميلة 2017

مناطق النشاط التجاري

يوجد على مستوى ولاية ميلة سبعة عشرة منطقة نشاط تجاري، منها 14 فقط في حالة نشاط (جدول رقم15).

جدول رقم15: توزيع مناطق النشاط التجاري في ولاية ميلة سنة 2017، حسب البلديات

البلديات	المساحة (م2)
ميلة	107900
شلغوم العيد	136200
تاجنانت1	139300
تاجنانت2	87700
واد العثمانية1	88400
عين ملوك	92700
فرجيوة	98600
قرارم قوقة	106700
عين التين	99900
واد سقان	134300
واد النجاء	52100
تلاغمة	100000
شلغوم العيد2	-
احمد راشدي	28900

المصدر: مديرية التجارة لولاية ميلة 2017

خلاصة

تتميز ولاية ميلة بديناميكيات اقتصادية متفاوتة، أبرزها الديناميكية الفلاحية بفضل تنوع نطاقاتها الطبيعية، وديناميكية اقتصادية، بفضل تجارة الاستيراد الذي أعطت إلى مدينة تاجنانت بعد وطنيا، بل دوليا باسقطابها لتجار الجارة تونس.

يكمن سر تطور النشاط الفلاحي في ولاية ميلة بتوفرها على مجالين طبيعيين من أخصب المجالات الطبيعية في الجزائر، نطاق الأحواض ونطاق السهول العليا، حيث تبرز زراعة الحبوب، خاصة القمح. في حين يكمن تطور النشاط التجاري في بروز تجارة الاستيراد وسوق مدينة تاجنانت المشهور، حيث يخضع هذا النشاط إلى العولمة بفضل سياسة انفتاح السوق الجزائرية على الخارج منذ تخلي الدولة على احتكار التجارة الخارجية في بداية التسعينات.

ويفرض واقع هذه الديناميكيات الاقتصادية على التنمية المحلية في ولاية ميلة تدعيم هذه النشاطات ومسايرتها، وفي نفس الوقت هي مطالبة كذلك بمساعدة المجالات الهامشية وتدعيمها حتى تدمج في الديناميكية العامة للولاية. فهل تعمل سياسة التنمية المحلية في ولاية ميلة في نفس هذا اتجاه الديناميكيات؟ هذا ما سنحاول إبرازه في الجزء الثالث من هذه الأطروحة.

خلاصة الباب الثاني

لا تقتصر التنمية المحلية على مجموعة برامج تنموية فحسب، بل تهدف خاصة إلى مرافقة الديناميكيات الاقتصادية الناشئة ودعمها. فلا بد من إبراز الديناميكيات التي تميز المجال المقصود بهدف تحديد أولويات سياسة التنمية المحلية ورسم المشاريع التي تدعم مسار النشاطات الاقتصادية الناشئة ودعم الجوانب الاجتماعية التي تعاني.

وفي هذا الصدد، تبدو ولاية ميلة من بين الولايات التي تتميز بديناميكية اقتصادية مزدوجة، تتعلق الأولى بقطاع طبيعي، قطاع الفلاحة، بحكم توفرها على امكانيات طبيعية هامة من ترب خصبة ومستثمرات فلاحية ناشطة. في حين تتعلق الديناميكية الثانية بقطاع التجارة، بفضل تجارة الإستيراد التي برزت في مدينة تاجنانت منذ بداية التسعينات.

أعطت هذه الديناميكيات محركات اقتصادية هامة لولاية ميلة الناشئة وجعلتها تحتل المراتب الأولى من حيث إنتاج الحبوب في الجزائر وقطب تجاري وطني، بل دولي. لكن تبقى ولاية ميلة تعاي من تنمية متفاوتة بين نطاقات متقدمة كنطاقي السهول العليا والأحواض والنطاق الجبلي الذي يبدو أنه يعاني من عزلة فرضتها الطبيعة، حتى أنه بقي على هامش التطور الاقتصادي الذي يميز النطاقين الأولين.

فهل لسياسة التنمية المحلية في ولاية ميلة أهداف تتوافق مع الديناميكيات التي تطبع مجالها؟ أم أنها عبارة عن برامج قطاعية مجزئة وتفتقد روح المشاريع المدمجة التي تدفع عجلة التقدم في اتجاه واحد؟ هذا ماسوف نحاول التحقق منه في الجزء الثالث من هذا البحث.

الباب الثالث:

واقع تطبيق البرامج التنموية في ولاية ميلة

مقدمة الباب الثالث

يرمي هذا الباب إلى تحديد مجهود الدولة قصد تحقيق التنمية المحلية ومدى موافقتها بواقع المجالات المعنية بكل أبعادها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، أو بمعنى مفاهيمي مضبوط، الهدف هو تحديد البعد المجالي للتنمية المحلية.

نريد كذلك من خلال هذا الجزء التطبيقي، الوقوف عند أهم البرامج التنموية التي استفادت منها ولاية ميلة خلال الفترة ما بين 2010 و2014، وواقع التنمية المحلية في النطاقات الطبيعية الثلاث التي تميز ولاية ميلة : النطاق الجبلي وقد وقع الاختيار على بلدية قرارم قوقة، ونطاق الأحواض وتمثله بلدية فرجيوية، وأخيرا نطاق السهول العليا ممثلة من طرف بلدية شلغوم العيد.

وسوف نحاول من خلال دراسة الحالات الثلاثة تحديد المميزات الطبيعية والبشرية لكل مجال وإبراز الديناميكيات الاقتصادية الناشئة بغرض مقارنة البرامج التنموية بواقع كل مجال. نريد أن نقيس مدى نجاعة هذه البرامج وخاصة مدى مطابقتها وتطلعات الفاعلين المحليين خاصة أصحاب المشاريع الاقتصادية.

الفصل الأول:

مجهود الدولة: برامج تنموية قطاعية، وغير منسجمة

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى دراسة بعض المشاريع التنموية، المسطرة من طرف الدولة، لتحديد مدى مساهمتها في إحداث سياسة التوازن المجالي بالولاية. وقد اعتمدنا على نوعين من البرامج التنموية، تهتم الدراسة الأولى بالمشاريع الموجهة في إطار المخططات البلدية للتنمية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014، وتهتم الدراسة الثانية بالمشاريع الموجهة في إطار المخططات القطاعية اللامركزة خلال نفس الفترة.

استفادت ولاية ميلة كغيرها من ولايات الوطن ببرامج تنموية، ومن أهمها المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي غير الممركز التي تعتبر من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، وأدوات هامة في يد البلديات لسد حاجيات السكان الأساسية من تجهيزات ومرافق عامة. يستمد الأول أهميته من حجم الأغلفة المالية المخصصة له سنويا في ميزانية التجهيز للدولة، في ما يعتبر الثاني رافعة هامة للتنمية المحلية بحكم الحجم المالي والمادي لمشاريعه التي من شأنها أن تغير من وضعية قطاع ما أو مجال ما، وهو البرنامج القادر على الاستجابة لطموحات مجموعة من البلديات دفعة واحدة، من منطلق تكفلّه بالمشاريع التي تعجز عن إنجازها المخططات البلدية للتنمية.

1. المخطط البلدي للتنمية

ساهم المخطط البلدي للتنمية في العديد من البرامج التنموية المرافقة للإصلاحات الاقتصادية في ولاية ميلة، كبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج الهضاب العليا،[1] والمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة (2007-2013). وبلغ عدد المشاريع الموجهة في إطار المخطط البلدي للتنمية، 676 مشروع خلال الفترة ما بين 2010 و2014 (جدول رقم 16)، حيث فاق هذا العدد، عدد المشاريع القطاعية غير الممركزة، لكنه أقل منه سبعة مرات من جانب القيمة المالية الإجمالية. وقد بلغ حجم الاستثمار الإجمالي 9.53 مليار دج خلال هذه الفترة، موزعة على عشر قطاعات، بينما بلغ الحجم الإجمالي للإستثمار في إطار المخطط القطاعي غير

[1] فضلنا الاحتفاظ بالتسمية الرسمية للبرنامج حتى لا يقع أي إلتباس، علما أنه لا توجد هضاب عليا في الجزائر بل سهول عليا.

الممركز 65,5 مليار في نفس الفترة.

جدول رقم 16: توزيع الاستثمار في إطار المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة، حسب القطاعات (2010–2014).

القطاعات	عدد المشاريع	المبلغ الاجمالي(دج)	النسبة (٪)
المسالك والطرقات	156	2872031000	30.13
التهيئة الحضرية	172	2442781000	25.63
التطهير	109	1690541000	17.73
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	89	1112502000	11.67
المنشآت الادارية	78	674794000	7.08
الأسواق الجوارية	20	354084000	3.17
البيئة	12	121863000	1.27
الثقافة	5	94660000	0.99
الرياضة	10	85224000	0.89
الصحة والنظافة	16	82041000	0.86
المجموع	676	9530521000	100

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2014

1.1. توزيع عدد المشاريع والكلفة المالية عبر القطاعات 2010–2014

خصصت أكثر من نصف الاستثمارات على مستوى الولاية في إطار المخطط البلدي للتنمية لإنجاز وتحسين المسالك والطرقات (30.13%)، والتهيئة الحضرية (25.63%)، (الشكل رقم 09 والجدول رقم 16)، حيث سيطر هذان القطاعان على كل القطاعات الأخرى. واستفاد قطاع التهيئة الحضرية من 172 مشروع بكلفة إجمالية تقدر ب: 2442781000 دج ، ثم يأتي قطاع المسالك والطرقات ب 156 مشروع وبكلفة إجمالية تقدر

ب: 2872031000 دج. أما قطاع التطهير وقطاع التزويد بالمياه الصالحة للشرب فقد حازا على أكثر من 30% من إجمالي الاستثمارات التي استفادت منها ولاية ميلة في نفس الإطار. وبمعنى آخر استفادت هذه القطاعات الأربعة على أكثر من 85% من إجمالي الاستثمارات، ما يدل على حاجة بلديات ولاية ميلة في تحسين إطار الحياة. أما باقي القطاعات كالأسواق الجوارية، وقطاع الصحة والنظافة، وقطاع البيئة والرياضة، لم تحوز إلا على أقل من 15% من إجمالي الاستثمارات، وتبقى قطاعات الصحة والنظافة والرياضة والثقافة أقل حظا، حيث لم يتعد حجم الاستثمار المخصص لكل واحد منها 1%. لكن هذا لا يعني أن هذه القطاعات مهملة، بل هي قطاعات تعتمد بالأساس على استثمارات الوزارات الوصية لا على البلديات، ويعني كذلك أن المخططات البلدية للتنمية تركز على القطاعات الحيوية التي يحتاجها المواطن يوميا في تنقلاته كالطرقات والمسالك وفي بيته كالمياه الشروب والتطهير الصحي مثلا، ومن جانب آخر، يكتسي الاهتمام بهذه القطاعات وزنا سياسيا يساعد المنتخبين المحليين عند الدفاع على حصيلة عهدهم الانتخابية.

شكل رقم 08 : توزيع الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية في ولاية ميلة حسب القطاعات (2010-2014).

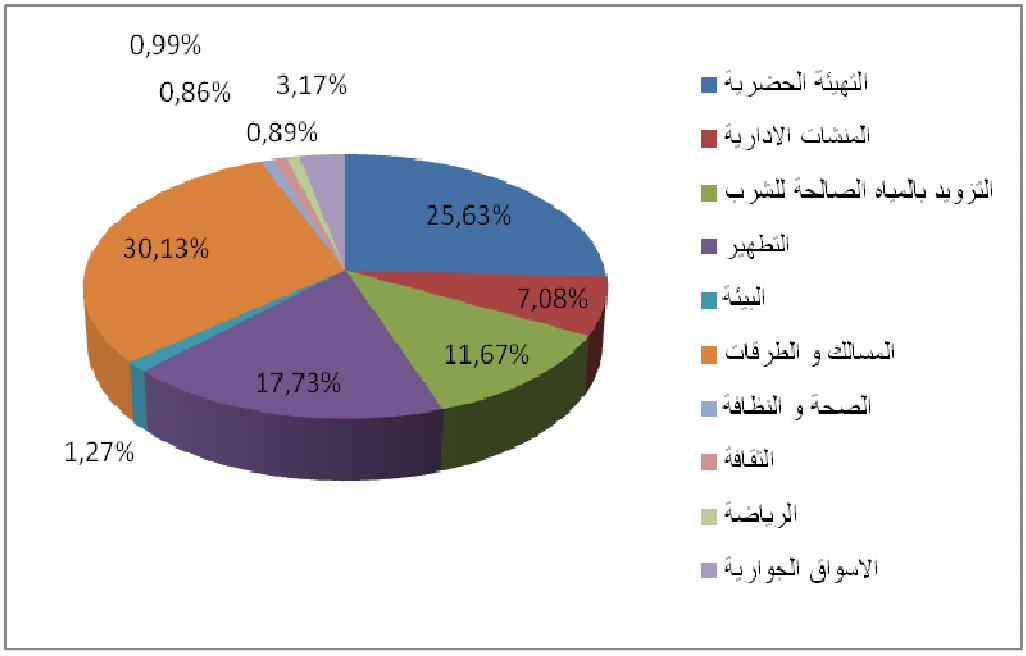

المصدر: إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2014

2.1. توزيع عدد المشاريع عبر البلديات ما بين 2010-2014

بلغ عدد المشاريع خلال هذه الفترة 676 مشروع، موزعة بتفاوت على البلديات، مما يكشف عن المفارقات عند التوزيع المجالي، فالبلديات الحضرية ومراكز الدوائر حازت على أكبر عدد من المشاريع، بالإضافة إلى بعض البلديات الجبلية كبلدية القرارم قوقة التي حظيت بأكبر عدد من المشاريع (34 مشروع)، وبلدية حمالة (31 مشروع). في حين لم تحوز البلديات الجبلية والبلديات السهلية الفقيرة كبلدية واد سقان وبلدية مشيرة سوى على 12 مشروع و11 مشروع على التوالي (جدول رقم 17).

جدول رقم17: توزيع عدد المشاريع والكلفة المالية عبر البلديات في ولاية ميلة (2010-2014).

البلديات	عدد المشاريع	الكلفة المالية دج	النسبة٪	البلديات	عدد المشاريع	الكلفة المالية د ج	النسبة٪
احمد راشدي	24	294632000	3.09	مينار زارزة	22	289430000	3.04
عين البيضاء	23	366111000	3.84	واد العثمانية	24	496321000	5.21
عين الملوك	21	313618000	3.29	واد النجاء	33	424621000	4.45
عين التين	21	98715000	1.03	واد سقان	12	205048000	2.15
اعميرة اراس	17	34992000	3.20	اولاد خلوف	24	226786000	2.37
بن يحي	12	128290000	1.35	رواشد	21	314308000	3.29
بوحا تم	22	250165000	2.62	سيدي خليفة	16	112084000	1.17
شلغوم العيد	20	403728000	4.32	سيدي مروان	16	316820000	3.32
شيقارة	16	286406000	3	تاجنانت	23	372167000	3.90
دراجي بوصلاح	32	257952000	2.70	تسدان	22	272965000	2.86
لعياضي برباس	21	182393000	1.91	تسالة	24	311606000	3.26

فرجيوة	25	416715000	4.37	تلاغمة	13	266021000	2.79
القرارم قوقة	34	316081000	3.31	باينان	22	363350000	3.81
حمالة	31	248343000	2.60	تيبرقنت	18	149395000	1.56
المشيرة	11	151710000	1.59	بني قشة	12	130159000	1.36
ميلة	20	694463000	7.29	زغاية	22	301042000	3.15
				المجموع	676	9530521000	100

المصدر:مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية+معالجة الباحثة

ولإعطاء صورة شاملة على توزيع مشاريع المخططات البلدية للتنمية على البلديات، قمنا بتقسيم هذه المشاريع إلى ثلاث فئات، اعتمادا على الجدول رقم 17.

الفئة الأولى: من 25 الى 34 مشروع، وتضم كل من بلدية القرارم قوقة وبلدية واد النجا وهي بلديتان هامتان وناشطتان، إضافة إلى بلدية بوصلاح وبلدية حمالة وبلدية فرجيوة.

الفئة الثانية: من 16 إلى 24 مشروع وتشمل عدد معتبر من البلديات، متناثرة جغرافيا منها الجبلية ومنها التلية وأخرى سهلية، كما تضم أهم المراكز الحضرية كبلدية ميلة،وشلغوم العيد وتاجنانت، بالإضافة إلى بعض البلديات الشبه حضرية وحتى الريفية، إذ حظيت هي كذلك بعدد مقبول من المشاريع كبلدية تسالة وبلدية أولاد خلوف ب24 مشروع، وبلدية تسدان بالنطاق الجبلي التب خصص لها 22 مشروع.

الفئة الثالثة: من 11 إلى 13 مشروع، وهي بلديات فقيرة ومستوى التنمية بها ضعيف، وأهمها بلديتي واد سقان ومشيرة.

لكن يبقى توزيع البلديات حسب عدد المشاريع المحصل عليها مؤشرا ناقصا، ربم يدل على نشاط البلديات وديناميكية إدارتها السياسية، لكنه لا يدل على قيمة الاستثمارات الفعلية التي تحصلت عليها البلديات، فلا بد إذا من دراسة توزيع قيم الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية.

3.1. توزيع الإستثمار حسب البلديات

استفادت ولاية ميلة في إطار المخطط البلدي للتنمية في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014 من غلاف مالي قدر ب9.53 مليار دج، موزع على 32 بلدية بتفاوت، حيث يخضع هذا التوزيع إلى عدة معايير ومن أهمها: الحجم الديموغرافي وطبيعة البلديات حضرية أو ريفية والوظيفة الإدارية. وحظيت بالضرورة بلدية ميلة، بصفتها مقر الولاية، على أكبر قيمة إستثمار قدرت بنسبة 7.29% من إجمالي الاستثمارات، في حين إستفادت سبع بلديات بنسب إستثمار ضعيفة لم تتعد 3% لكل واحدة منها وتضم بلديات: تسدان، تلاغمة، دراحي بوصلاح، بوحاتم، حمالة، واد سقان، أولاد خلوف، وهي بلديات هامشية معزولة، ماعذا بلدية التلاغمة بإعتبارها بلدية حضرية. أما باقي البلديات فهي الأقل حظا حيث لم يتعد نصيبها من الاستثمارات 1،56%.

لكن ورغم ذلك، يبقى توزيع البلديات حسب حجم الاستثمارات المحصل عليها مؤشر ضعيف ولا يدل إن كانت هذه الاستثمارات تكفي لتغطية احتياجات السكان أم لا. فلا بد من الاعتماد على مؤشر أدق وهو نصيب الفرد من الاستثمارات الذي يأخذ بعين الاعتبار الوزن الديموغرافي لكل بلدية (جدول رقم 18 والخريطة رقم07).

جدول رقم 18: توزيع بلديات ولاية ميلة حسب نصيب الفرد من استثمارات المخططات البلدية للتنمية (2010-2014).

البلديات	المبلغ المالي(دج)	عدد السكان	نصيب الفرد دج/ساكن	البلديات	المبلغ المالي(دج)	عدد السكان	نصيب الفرد دج/ساكن
أعميرة أراس	34992000	20681	**1691**	واد سقان	205048000	14826	**13830**
شلغوم العيد	403728000	91843	**4395**	بينان	363350000	25211	**14412**
تلاغمة	266021000	52986	**5020**	تيرقنت	149395000	10110	**14776**
تاجنانت	372167000	60340	**6167**	تسدان	272965000	18300	**14916**
القرارم	316081000	45126	**7004**	زغاية	301042000	19043	**15808**
فرجيوة	416715000	53636	**7769**	عين لبيضا	366111000	22305	**16413**
ميلة	694463000	73006	9512	أحمد راشدي	294632000	17383	**16949**
بني قشة	130159000	12954	**10047**	أولاد خلوف	226786000	12786	**17737**
مشيرة	151710000	14425	**10517**	شيقارة	286406000	15861	**18057**
رواشد	314308000	29011	**10834**	تسالة	311606000	15676	**19878**
واد العثمانية	496321000	44616	**11124**	واد النجا	424621000	21236	**19995**
بوحاتم	250165000	21994	**11374**	عين ملوك	313618000	15566	**20147**
عين التين	98715000	8598	**11481**	حمالة	248343000	12076	**20565**
بن يحي	128290000	11040	**11620**	سيدي خليفة	112084000	5246	**21365**
زارزة	289430000	24236	**11942**	دراجي بوصلاح	257952000	10967	**23520**
سيدي مروان	316820000	25325	**12510**	لعياضي	182393000	6941	**26277**

المصدر:مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية+معالجة الباحثة

خريطة رقم07: توزيع استثمارات المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2014)، حسب نصيب الفرد لكل بلدية.

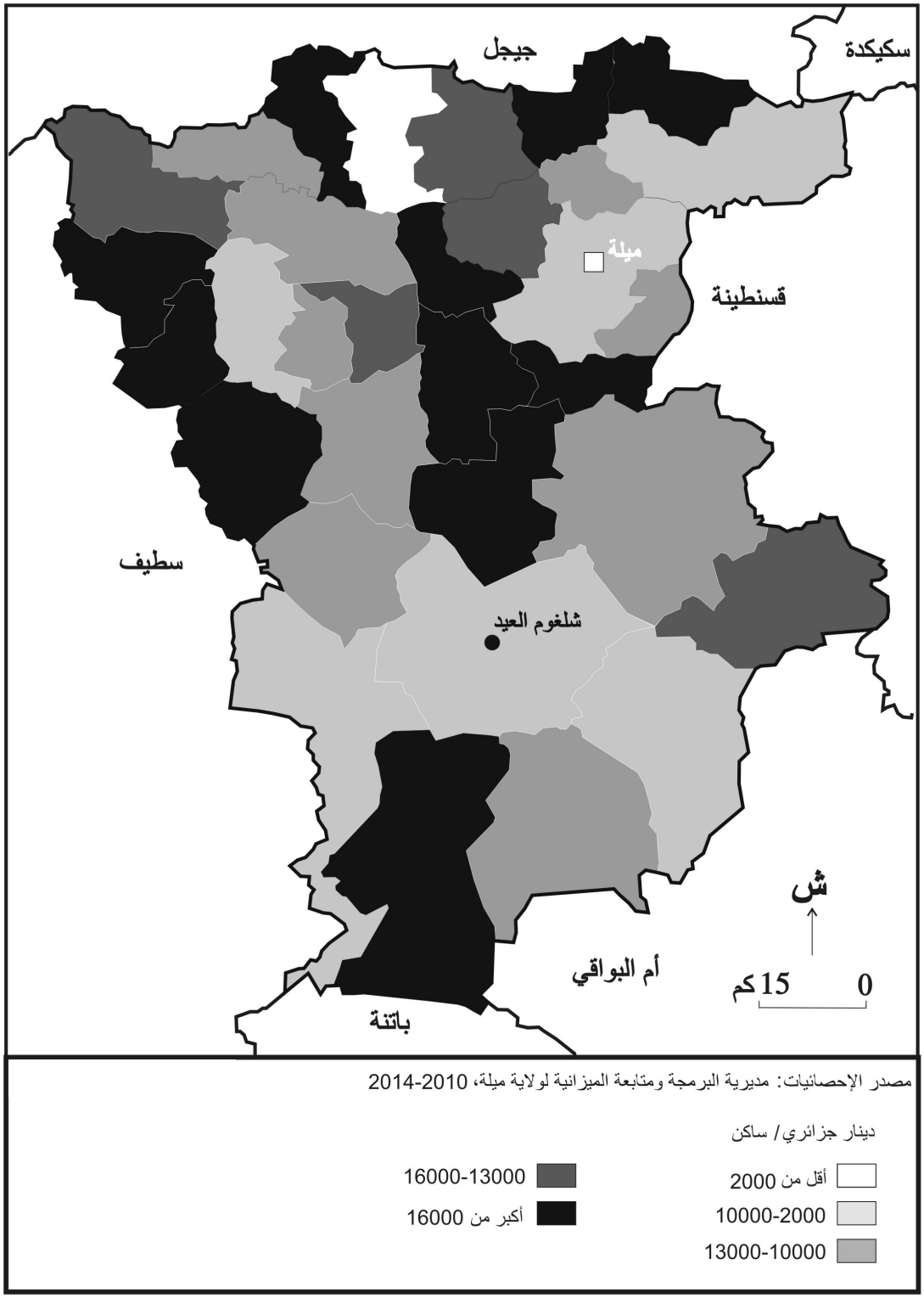

يبين الجدول رقم 18 والخريطة رقم07، أن أكبر البلديات من حيث الحجم الديموغرافي (ميلة، فرجيوة، قرارم قوقة، تاجنانت، تلاغمة وشلغوم العيد) استفادت من استثمارات المخطط البلدي للتنمية بمعدل يتراوح ما بين 4000 و10000 دينار جزائري لكل ساكن، أي أنها تحتل آخر المراتب حسب مؤشر نصيب الفرد من الاستثمارات، عكس ما يدل عليه توزيع البلديات حسب قيمة الاستثمارات التي استفادت منها كل بلدية. وفي المقابل سجلت البلديات الفقيرة أعلى قيم هذا المؤشر لتأكد أن الاستثمارات موجهة في أغلبها لمساعدة البلديات الفقير كبلديات لعياضي، دراجي بوصلاح، سيدي خليفة، حمالة، عين ملوك، واد النجاء وتسالة، شيقارة، أولاد خلوف، أحمد راشدي...، ما يدل على أن المخططات البلدية للتنمية تساعد حقا البلديات التي تعاني.

4.1. نصيب الفرد من الإستثمار حسب أهم قطاع: قطاع الطرقات

يفيدنا دراسة نصيب الفرد من الاستثمار في معرفة مدى إنعكاس هذه المشاريع على حياة السكان كون المواطن هو المستفيد الأول من الإستثمارات، ولهذا سنتعرف على نصيب الفرد بالنسبة لأهم قطاع، وجهت إليه أكبر مبلغ إستثمار خلال الفترة 2010-2014، وهو قطاع الطرقات.

بلغ نصيب الفرد الواحد من مبلغ الإستثمار الموجه لقطاع الطرقات في ولاية ميلة 3441.55دج، أما على مستوى البلديات فهو يختلف من بلدية إلى أخرى حسب حجم الاستثمار المخصص لها وعدد السكان (جدول رقم19).

جدول رقم 19: توزيع البلديات في ولاية ميلة حسب نصيب الفرد من الإستثمار المخصص لقطاع الطرقات (2010-2014).

البلديات	المبلغ المالي (دج)	عدد السكان	نصيب الفرد من الاستثمار (دج)	البلديات	المبلغ المالي (دج)	عدد السكان	نصيب الفرد من الاستثمار (دج)
أحمد راشدي	120984000	17383	**6959.9**	زارزة	129719000	24236	**5352.32**
عين لبيضا	35331000	22305	**1584**	واد العثمانية	79118000	44616	**1773.31**
عين ملوك	54700000	15566	**3514.06**	واد النجا	165740000	21236	**7804.30**
عين التين	39605000	8598	**4606.30**	واد سقان	0	14826	**0**
أعميرة أراس	193285000	20681	**9346.01**	أولاد خلوف	146686000	12786	**11472.39**
بن يحي	47108000	11040	**4267.02**	رواشد	18200000	29011	**627.34**
بوحاتم	80000000	21994	**3637.35**	سيدي خليفة	91112000	5246	**17367.89**
شلغوم العيد	81186000	91843	**883.96**	سيدي مروان	0	25325	**0**
شيقارة	130580000	15861	**8232.77**	تاجنانت	74777000	60340	**1239.26**
دراجي بوصلاح	106011000	10967	**9666.36**	تسدان	88356000	18300	**4828.19**
لعياضي	35766000	6941	**5152.52**	تلاغمة	31370000	52986	**592.04**
فرجيوة	96974000	53636	**1808**	بينان	111641000	25211	**4428.26**
القرارم	127063000	45126	**2815.73**	تيبرقنت	76175000	10110	**7534.61**
حمالة	68369000	12076	**5675.21**	بني قشة	24183000	12954	**1866.83**
مشيرة	78100000	14425	**5414.21**	زغاية	1843000	19043	**96.78**
ميلة	341237000	73006	**4674.09**	**المجموع**	28720331000	834515	**3441.55**

المصدر:مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية+معالجة الطالبة

خريطة رقم08: توزيع استثمارات الموجهة لقطاع الطرقات في إطار المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2014)، حسب نصيب الفرد لكل بلدية.

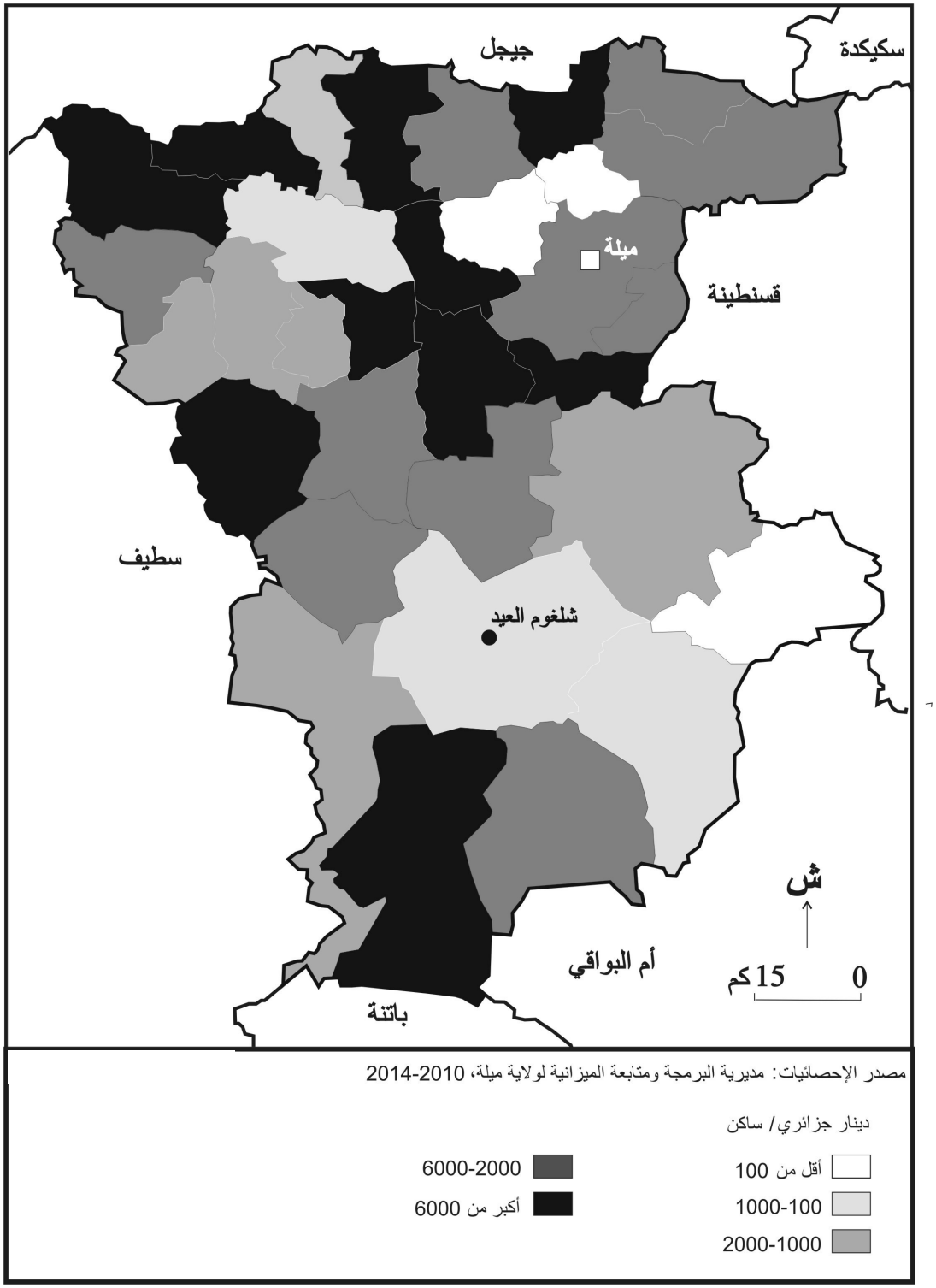

يبين الجدول رقم 19، والخريطة رقم08 أن بلدية سيدي خليفة سجلت أعلى معدل لنصيب الفرد من الإستثمار بقطاع الطرق خلال الفترة ما بين (2010-2014) حيث بلغ نصيب الفرد الواحد 17367.89 دج. وتفسر رتبة سيدي خليفة هذه كونها استفادت من تحسين الطريق الولائي الذي يربط ميلة بالطريق السيار مرورا ببلدية سيدي خليفة. ويندرج هذا الطريق ضمن المحور الذي يربط ميناء جنجن بجيجل بالطريق السيار شرق غرب، حيث اسفادت كل البلديات الواقعة على هذا المحور من استثمارات في قطاع الطرقات. أما البلديات الأخرى التي سجلت هي الأخرى أعلى نتائج هذا المؤشر مثل بلديات تسالة (11666.39 دج)، وأولاد خلوف (11472.39 دج)، فتصنف من البلديات التي تحاول فك العزلة عنها.

كما سجلت مجموعة من البلديات يتراوح فيها نصيب الفرد الواحد ما بين 4200 و9600دج، وهي على التوالي: دراحي بوصلاح، أعميرة أراس، شيقارة، واد النجا، تيبرقنت، أحمد راشدي، حمالة، مشيرة، زارزة، لعياضي، تسدان، ميلة، عين التين، بينان، وبن يحي. ومن البلديات التي سبق ذكرها هي بلديات حضرية هامة ونشيطة، تتركز بنسبة كبيرة في نطاق الأحواض (ميلة)، والسهول العليا وهي قريبة من أهم محاور النقل، بالإضافة إلى بلديات معزولة ذات طابع ريفي: شيقارة، دراحي بوصلاح، زارزة، لعياضي، تسدان، وهذا بهدف فك العزلة على هذه البلديات وتحقيق التنمية بها.

في حين سجلت بلديتان يقترب فيها نصيب الفرد من المتوسط الولائي وهي: بلدية بوحاتم، عين ملوك بنصيب فرد: 3637.35 و3514.06 دج على التوالي. كما سجلت مجموعة أخرى نصيب الفرد فيها أقل من المتوسط الولائي بحيث يتراوح بين: 2815.73 و1808 دج، وخمس بلديات وهي : قرارم قوقة، بني قشة، عين البيضا، تاجنانت، فرجيوة. أما البلديات المتبقية والتي بلغ عددها أربعة، فنصيب الفرد فيها ضعيف بحيث يتراوح بين:883.96 و96.78 دج وهي تتمثل في بلديات: شلغوم العيد، تلاغمة، رواشد، وزغاية، رغم أنها بلديات حضرية نشيطة، إلا أن نصيب الفرد فيها منخفض، وهذا راجع لارتفاع عدد السكان بها، بما أن المؤشر المعتمد يأخذ بعين الاعتبار الحجم الديموغرافي لكل بلدية.

2. المخطط القطاعي غير الممركز

من بين المخططات التي استفادت منها ولاية ميلـــــة خـــــلال نفس الفترة (2010-2014)، المخطط القطاعي غير الممركز، حيث قدر الغلاف المالي المخصص لهذا المخطط حوالي 65.5 مليار دينار جزائري لتمويل 501 عملية في قطاعات التجهيز المختلفة (جدول رقم 20). مست هذه المشاريع أساسا، قطاعات الطرق والري، وقطاع التربية والإدارة، حيث استحوذت هذه القطاعات على ثلاثة أرباع ميزانية البرنامج، أي ما يعادل 75.13 % من إجمالي الاستثمارات. وقد ساعد فعلا هذا المخطط في تحسين شبكة الطرق وزيادة حصة كل فرد من المياه الصالحة للشرب وتحسين ظروف التمدرس (25 تلميذ/قسم)[1]، كما شغلت الورشات التي تم فتحها خلال إنجاز المشاريع، العديد من العمال ولو بصفة مؤقتة، بينما وفرت المرافق العمومية المنجزة مناصب عمل دائمة.

[1] Monographie de la wilaya de Mila, www.andi.dz/PDF/monographies/Mila.pdf

جدول رقم 20: توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في ولاية ميلة، حسب القطاعات (2010-2014)

القطاعات	عدد المشاريع	المبلغ الاجمالي(دج)	النسبة (٪)
الطرق	33	26999180000.00	41.24
الري	49	8928960000.00	13.64
التربية	177	7736240000.00	11.81
الإدارة	50	5526470000.00	8.44
التهيئة الحضرية	5	3710000000.00	5.66
التعليم العالي	3	2624000000.00	4
التكوين والحرف اليدوية	28	1411500000.00	2.15
الصحة	17	1154000000.00	1.76
الغابات	12	652000000.00	0.99
تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7	611987000.00	0.93
السكن	7	524000000.00	0.80
البيئة والمحيط	8	517000000.00	0.78
الشباب	67	4410953000.00	0.67
الثقافة	17	246899000.00	0.37
التخزين والتوزيع	2	166150000.00	0.25
الآثار	2	100000000.00	0.15
النقل	3	83896000.00	0.12
السياحة	9	72000000.00	0.10
المجاهدين	1	30000000.00	0.04
تهيئة رصيف الطرقات	1	15000000.00	0.022
الصيد	1	3500000.00	0.005
الحماية الإجتماعية	2	3000000.00	0.004
المجموع	501	65459485000.00	100

المصدر:مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2014

1.2. التوزيع القطاعي للإستثمار في إطار المخططات القطاعية اللاممركزة

بلغ الحجم الإجمالي للإستثمار في إطار المخططات القطاعية اللاممركزة بولاية ميلة 65.5 مليار دينار جزائري لتمويل 501 عملية في قطاعات التجهيز المختلفة، مست أساسا قطاعات الطرق والري، وقطاع التربية والإدارة، حيث استحوذت هذه القطاعات على ثلاثة أرباع ميزانية البرنامج، أي ما يعادل 75.13 % من إجمالي الاستثمارات، (جدول رقم 20، شكل رقم 10).

إضافة إلى قطاعات التعليم العالي، التكوين والحرف اليدوية، الصحة، السكن، التي قدرت نسب الاستثمار بها 4%، 2.15% ،1.76% ،0.80% على التوالي، وهي قطاعات هامة يتمثل دورها في تنمية وتطوير الهياكل القاعدية الأساسية ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي والتي تعد من أولى متطلبات السكان، لذا خصصت لها قيم استثمار معتبرة. أما حجم الإستثمار المتبقي فهو موزع على مجموع القطاعات المتبقية (13 قطاع) والتي تتمثل أغلبها في المشاريع ذات الأنشطة الثقافية والترفيهية بالدرجة الأولى.

الشكل رقم 09: توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في ولاية ميلة حسب القطاعات (2010-2014).

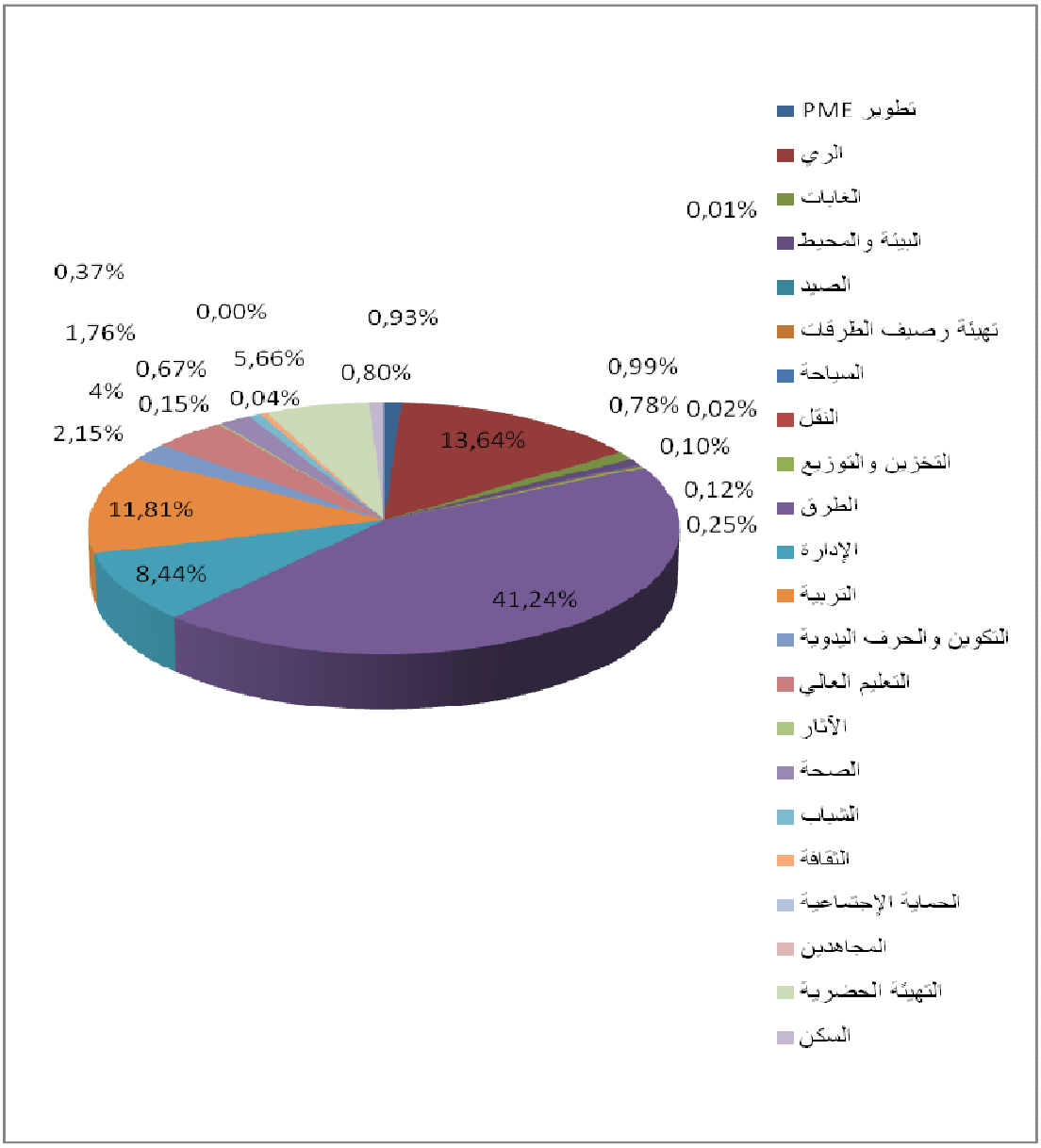

المصدر: إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2014

خلاصة

يتضح جليا أن المخططات البلدية للتنمية تخصص أغلب استثماراتها لتحسين إطار حياة السكان، حيث تهتم بالقطاعات التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية، كالطرقات والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والتهيئة الحضرية. والملاحظ أن مشاريع التهيئة الحضرية تركزت بالبلديات المصنفة حضرية وقطاعي الطرق والتطهير اهتم بالبلديات التي تعاني من عزلة، خاصة في الجهة الشمالية الغربية للولاية. وقد مثل قطاع الطرقات أكبر قيمة إستثمار، بلغت أكثر من 30 % من إجمالي المبلغ المخصص لمشاريع المخططات البلدية للتنمية، يليه مباشرة قطاع التهيئة الحضرية الذي استحوذ على أكثر من 25 %.

وتكميلة للمخططات البلدية للتنمية، استفادت ولاية ميلة من استثمارات هامة في إطار المخططات القطاعية غير الممركزة وقد وجه أكبر عدد من مشاريعها لتدعيم أهم وأثقل قطاع، قطاع الطرقات. استحوذ هذا القطاع على أكثر من 40% من اجمالي الاستثمارات، وبمعنى آخر استحوذ هذا القطاع على حصة تفوق مجموع الاستثمارات التي استفادت منها القطاعات الأربعة التي تلي قطاع الطرقات من حيث حجم الاستثمارات المخصصة لكل قطاع وهي قطاعات الري، التربية، الإدارة والتهيئة الحضرية.

ولكن ما يعاب على برامج المخططات البلدية للتنمية وبرامج المخططات القطاعية غير الممركزة أن مشاريعها مجزئة وليست منسجمة، حيث تفتد لنظرة شاملة ولا تأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي للتنمية.

الفصل الثاني:
واقع التنمية في الوسط الجبلي، حالة بلدية قرارم قوقة

مقدمة

1. الأصل التاريخي لمدينة قرارم قوقة
2. المميزات الطبيعية لبلدية قرارم قوقة
3. المميزات البشرية لبلدية قرارم قوقة
4. الديناميكية الاقتصادية
5. واقع التنمية في بلدية قرارم قوقة

خلاصة

مقدمة

وقع اختيارنا على بلدية قرارم قوقة لأنها تمثل أحسن مثال بالنسبة لواقع التنمية في النطاق الجبلي لولاية ميلة، رغم أنها تصنف أحيانا ضمن نطاق الأحواض الداخلية، لكن جزء كبير من مجال البلدية يقع في النطاق الجبلي. ومن جانب آخر تقع بلدية قرارم قوقة أو بالأصح يقع مقر البلدية على محوريين اقتصاديين التي تقطع الولاية، محور قسنطينة جيجل، ومحور جيجل-سطيف الذي يربط ميناء جنجن بالطريق السيار شرق-غرب.أما الهدف الأساسي من دراسة حالة بلدية قرارم قوقة هو الوقوف عند المقومات الأساسية لإقتصاد البلدية وتحديد مدى استجابة برامج التنمية المحلية لإحتياجات سكان البلدية. كما تهدف دراسة هذه الحالة إلى تحديد البعد المجالي للتنمية المحلية في الوسط جبلي، محاولين إبراز أهم المميزات الطبيعية لبلدية قرارم قوقة وأهم مميزات المجتمع القرارمي والديناميكيات الاقتصادية التي تطبع البلدية.

1. الأصل التاريخي لمدينة قرارم قوقة

تم تأسيس بلدية قرارم قوقة عام 1889 بمقتضى مرسوم 9 افريل 1888، وبتصويت الجمعية الفرنسية العامة، وتعود تسمية البلدية بالقرارم نسبة إلى كلمة "قروم" وتعني باللغة العربية البربرية "كوم من الحجارة" وجمعها قرارم، أما لفظ "قوقة" الذي أضيف إلى اسم البلدية بعد الإستقلال فهو لقب أحد أبطال ثورة التحرير، الشهيد "عمار قوقة".[1]

كانت بلدية قرارم قوقة تابعة إداريا لولاية قسنطينة إلى غاية التقسيم الإداري لسنة 1984 أين ضمت لولاية ميلة الناشئة، ثم أصبحت مركز دائرة تضم بلديتي : قرارم قوقة وحمالة.

2. المميزات الطبيعية لبلدية قرارم قوقة

تقع بلدية القرارم في أقصى الشمال الشرقي لولاية ميلة، وتتربع على مساحة 141.2كم^2 وهي تشكل نقطة عبور مهمة تربط ثلاث مدن كبرى في الشرق الجزائري: ميلة، قسنطينة، وجيجل. يحدها من الشمال بلدية حمالة وبلدية بني ولبان التابعة لولاية سكيكدة وبلدية غبالة التابعة لولاية جيجل، وتحدها من الجنوب بلدية ميلة، ومن الجنوب الغربي بلدية سيدي مروان، ومن الجنوب الشرقي بلدية مسعود بوجريو التابعة لولاية قسنطينة، ومن الشمال الغربي بلدية شيقارة، ومن الشرق بلدية بني حميدان التابعة لولاية قسنطينة.

[1] يعقوب الباهية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، واقع التنمية والتحديد الريفي حالة بلدية قرارم ولاية ميلة 2015.

خريطة رقم 09: موقع بلدية قرارم قوقة ضمن ولاية ميلة

تتموضع بلدية قرارم قوقة على هضبة متوسطة الارتفاع، حيث يقدر متوسط الارتفاع لمركز البلدية ب 300م. كما توضح الخريطة الطبوغرافية لسيدي إدريس (1/50000) أن بلدية القرارم تتميز بتشكيلتين طبوغرافيتين مختلفتين: منطقة الارتفاعات المتفاوتة في الشمال ومنطقة المنخفضات في الجنوب. يتراوح الارتفاع في المنطقة الشمالية بين 400 و1200م، وتمتد على مساحة تقدر ب 7997 هكتار، أي مايعادل 51.5% من المساحة الكلية للبلدية، كما تتميز بغطاء نباتي كثيف، في حين لا يتعدى الارتفاع بالمنطقة الجنوبية 400م، حيث تشمل المنخفضات التي تناسب مختلف الزراعات، وتمتد على مساحة تقدر ب 5910 هكتار أي مايعادل 42.49% من المساحة الإجمالية للبلدية.

ومن منظور آخر، تقع بلدية القرارم ضمن الأحواض التجميعية المقابلة لوادي الكبير، يحدها من الجنوب وادين مهمين هي واد الرمال وواد السمندو. كما تستفيد البلدية من شبكة محلية تتكون من عدد وفير من الأودية الصغيرة التي تتدفق شرقا في واد السمندو وغربا في واد الرمال.

تتميز بلدية القرارم قوقة بنطاقيين مناخيين:

- النطاق الرطب الناعم للجزء الشمالي من البلدية المقابلة للتضاريس الجبلية (جبل مسيد عيشة) حيث يصل التساقط إلى 1200-1500 مم سنويا.

- النطاق نصف الرطب إلى الرطب الناعم للنصف الجنوبي من البلدية (السفوح والتلال) حيث يتراوح التساقط بين 600 إلى 1200 مم سنويا، وقد ينخفض حجم الأمطار من الشمال إلى الجنوب.[1]

3. المميزات البشرية لبلدية قرارم قوقة

تعتبر دراسة الخصائص البشرية أساسية في إعداد وتحضير أي مشروع أو أي برنامج تنموي محلي، أو إقليمي أو وطني، بحيث تمكننا هذه الدراسة من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان.

[1] Monographie Communale De Grarem Gouga2013

بلغ عدد سكان بلدية قرارم قوقة حسب تقديرات سنة 2015 [1] حوالي 46625 نسمة موزعين كالتالي: 31650 نسمة في مركز البلدية (التجمع السكاني الرئيسي) أي بنسبة 68% من مجموع سكان البلدية و9842 نسمة في التجمعات الثانوية أي بنسبة 21% و5134 نسمة في المناطق المبعثرة أي بنسبة 11% من مجموع سكان البلدية.

تميزت البلدية بديناميكية ديموغرافية سريعة حيث تحولت من بلدية صغيرة لا يتعدى عدد سكانها 19500 نسمة سنة 1977 إلى بلدية متوسطة بلغ حجمها الديموغرافي 42062 نسمة حسب آخر تعداد رسمي سنة 2008، أي أن عدد سكانها تضاعف أكثر من مرتين خلال ثلاثين سنة. وبلغت معدلات النمو السنوي فيها أعلى مستوياتها أي حوالي 4% في الفترة الممتدة بين 1977 و1987 (جدول رقم 21).

جدول رقم 21: تطور سكان بلدية القرارم قوقة حسب الإحصائيات من 1977 إلى 2008.

عدد السكان				معدل النمو السنوي %		
1977	1987	1998	2008	1977-1987	1987-1998	1998-2008
19500	27702	36482	42062	3.47	2.48	1.42
معدلات النمو للولاية في نفس الفترات				3.63	2.89	1.37

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء+معالجة الباحثة

توفر بلدية قرارم قوقة حوالي 8149 منصب شغل، حسب إحصائيات 2007،[2] 54% منها تابعة للقطاع الخدماتي، و17% تابع لقطاع الإدارة، ولا يوفر القطاع الفلاحي سوى 17% من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها البلدية. أما مناصب الشغل في النشاطات المنتجة الأخرى فتتوزع كالتالي : الصناعة (2%)، البناء والأشغال العمومية (10%).

[1] Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila,2015

[2] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ميلة

4. الديناميكية الاقتصادية

تبلغ المساحة الإجمالية للبلدية 13920 هكتار، 88% منها أراضي فلاحية، في حين تقدر المساحة الصالحة للزراعة 9747 هكتار أي ما يعادل 79% من المساحة الفلاحية، 81% منها تابع للقطاع الخاص، الذي يشغل حوالي 72% من مجموع العمالة في القطاع الفلاحي.[1]

تتميز البلدية بأجود الأراضي الزراعية ذات التربة الفيضية والذي يساعدها على تنويع إنتاجها الزراعي، حيث بلغت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب والأعلاف 21% من المساحة المستغلة بإنتاج قدر ب 47416 قنطار سنة 2015.

تتوفر البلدية على ثروة حيوانية هامة إذ بلغ عدد رؤوس الماشية حسب الإحصاء المحصل عليه من مديرية الفلاحة لسنة 2015، 20820 رأس. تتميز هذه الثروة بالتنوع وأكبر قسم تمثله الأغنام بنسبة 57% ثم تليها الأبقار بنسبة 39% في حين تمثل الماعز 4% فقط.[2] وإلى جانب الفلاحة، يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية المتواجدة في بلدية قرارم قوقة، حيث يضم 383 مؤسسة صناعية سنة 2015، ما يمثل نسبة 6% من مجموع المؤسسات على مستوى ولاية ميلة. يشغل قطاع الصناعة حوالي 1425 عامل أي ما يعادل 4% من مجموع العمالة على مستوى الولاية.[3] وتجدر الإشارة أن بلدية قرارم قوقة تأتي في المرتبة الخامسة على مستوى الولاية من حيث عدد المؤسسات الصناعية بعد بلديات ميلة (22%)، شلغوم العيد (14%)، فرجيوة (8%)، وتاجنانت (6%). وللتذكير، تضم هذه البلديات الخمسة 3771 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي ما يعادل 56% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بالولاية والمقدرة ب 6783 مؤسسة.[4]

وتوجد على مستوى البلدية منطقة نشاط واحدة تتربع على مساحة تقدر بأكثر من 10 هكتار أي ما يعادل 4% من إجمالي مساحة مناطق النشاط الموجودة على مستوى

[1] مديرية الفلاحة لولاية ميلة 2015

[2] مديرية الفلاحة لولاية ميلة 2015

[3] مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة 2015

[4] مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة 2015

الولاية.

وتلعب التجارة هي الأخرى، دورا هاما في تنمية أي إقليم من خلال توفيرها لمختلف المنتجات وكذلك خلق فرص الشغل، كما تساهم في حركية الإقليم. وبلدية القرارم من البلديات الناشطة تجاريا بسبب وجودها على المحور الاقتصادي قسنطينة-جيجل. وفي هذا الصدد، بلغ عدد التجار الناشطين بها 2638 تاجر منهم 2490 تاجر طبيعي، أو ما يعادل 94% من مجمل عدد التجار، أما الباقي فهو عبارة عن شركات معنوية مصغرة وعددها 148.

كما يوجد على مستوى البلدية سوق مغطاة مساحته 1400م^2 مقسم إلى 91 قطعة ويشغل حوالي 91 تاجر، بالإضافة إلى سوقين جواريين مساحتهما على التوالي 200م^2 و322م^2، الأول مقسم إلى 17 قطعة ويشغل 17 تاجر والثاني يحتوي على قطعة واحدة وعلى تاجر واحد. وسوق أسبوعي مساحته 2200م^2 عدد التجار فيه 350 تاجر وهو سوق للماشية والسيارات القديمة. منطقة نشاط تجاري مساحتها أكبر من 10،5 هكتار.[1]

5. واقع التنمية في بلدية قرارم قوقة

من أهم البرامج التنموية المحلية التي استفادت منها بلدية قرارم قوقة في الفترة الممتدة بين2010 و2015، المخطط البلدي للتنمية، والمخطط القطاعي غير الممركز.

المخطط البلدي للتنمية: بلغ عدد المشاريع الموجهة للتنمية المحلية 37 مشروع وقد قدر مبلغ الاستثمار الإجمالي 416085000.00 دج تتوزع على 7 قطاعات (شكل رقم11).

[1] مديرية التجارة لولاية ميلة 2017

الشكل رقم 10: توزيع الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية في بلدية قرارم قوقة حسب القطاعات خلال الفترة ما بين 2010 و2015.

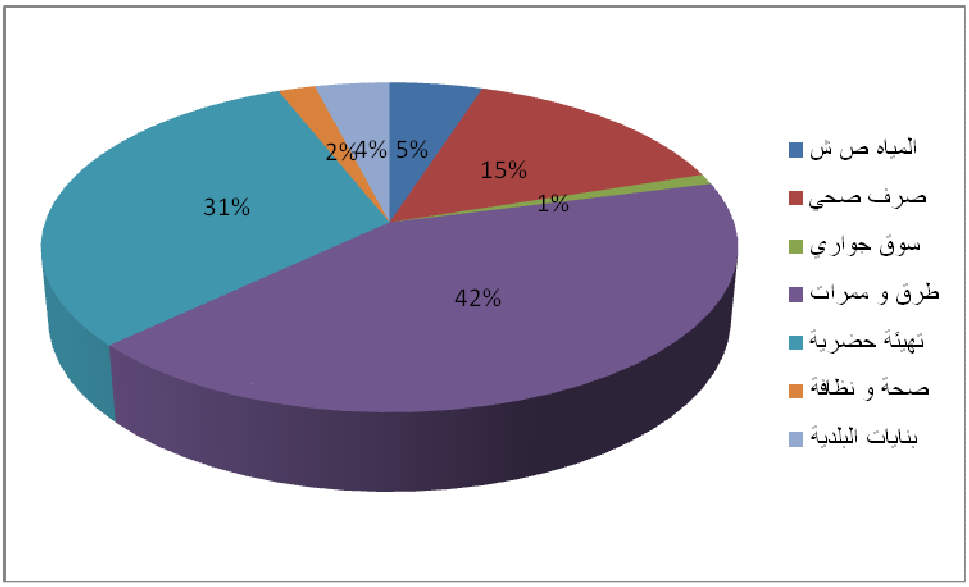

المصدر: إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ميلة، سنة 2015

ومن أهم القطاعات التي اهتم بها هذا البرنامج هي قطاعي التهيئة الحضرية والطرق والدروب والتي بلغ حجم الاستثمار بها أكثر من 70 % من المبلغ الإجمالي وذلك باعتبار أن البلدية بحاجة ملحة إلى تطوير واقعها في مجال التهيئة الحضرية.

بالإضافة إلى مشاريع الطرق والدروب التي أنجزت لفك العزلة على للتجمعات الثانوية والسكن المبعثر وربطها بشرايين الموصلات، وكذا إعادة ترميم الطرقات المنجزة.

المخطط القطاعي غير الممركز

استفادت بلدية قرارم قوقة خلال الفترة 2010-2014 من غلاف مالي قدره 3856219000 دج لتمويل أكثر من 40 مشروع في قطاعات التجهيز المختلفة، والملاحظ أن التركيز خلال هذه الفترة كان موجها لكل من قطاع الشباب، والسدود، وقطاع التعليم والغابات، حيث استحوذت هذه القطاعات على 88 % من الغلاف المالي الكلي (شكل رقم 12).

الشكل رقم 11: توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في بلدية قرارم قوقة حسب القطاعات خلال الفترة (2010–2015).

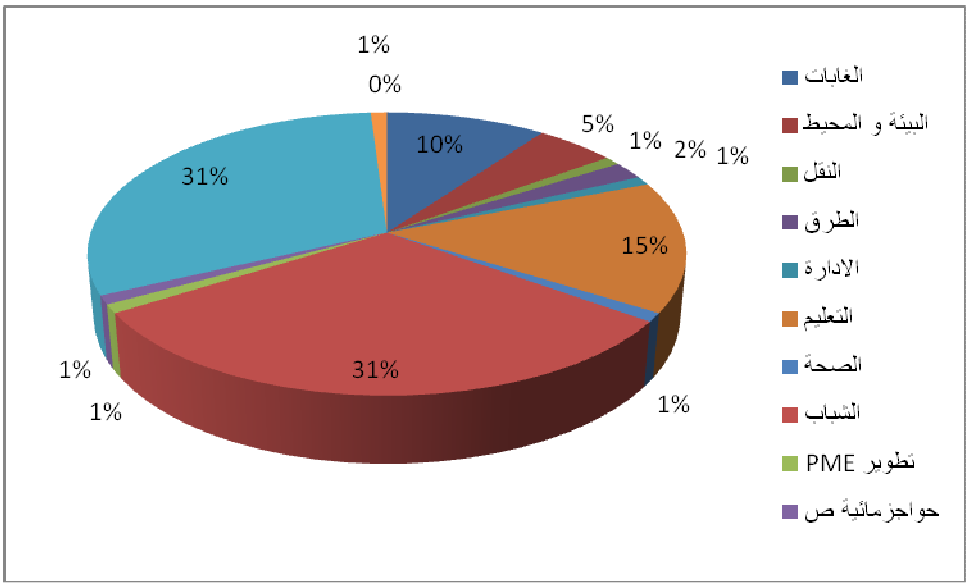

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية2015

وإنما يكشف ارتفاع نسبة الاستثمارات في هذه القطاعات عن حاجة بلدية قرارم قوقة الملحة قصد تحسين إطار الحياة للسكان. ومن بين العمليات التنموية التي غطتها هذه الاستثمارات:

- بناء قاعات رياضية، تهيئة ملعب لكرة القدم، مساحات رياضية جوارية، دار للشباب، مسابح شبه اولمبية؛
- الرفع من حصة كل فرد من المياه الصالحة للشرب؛
- تحسين ظروف التمدرس وذلك بإنجاز وإعادة تهيئة مدارس تعليمية في الأطوار الثلاثة؛
- التشجير، تهيئة مساحات غابية وغيرها من العمليات الأخرى.

خلاصة

تعد بلدية قرارم قوقة من أقدم البلديات التابعة لولاية ميلة ومن أهم القواعد الإدارية التي يعتمد عليها مركز الولاية للإشراف على بلديات النطاق الجبلي. كما أن موقع مقر البلدية على المحور الإقتصادي قسنطينة جيجل، ساعدها على تفعيل إقتصاد محلي متنوع، يرتكز أساسا على قطاع صناعي نشيط عكس ما يوحي به طابعها الجبلي، حيث يضم حوالي 400 مؤسسة مصغرة ما يمثل نسبة 6% من مجموع المؤسسات على مستوى ولاية ميلة، ويشغل قطاع الصناعة ما يعادل 4% من مجموع العمالة على مستوى الولاية. وتجدر الإشارة أن بلدية قرارم قوقة تأتي في المرتبة الخامسة على مستوى الولاية من حيث عدد المؤسسات الصناعية، في حين الظاهر أن برامج التنمية المحلية التي استفادت منها البلدية خلال الفترة الأخيرة لم توجه لقطاع الصناعة رغم ما سجله هذا القطاع من ديناميكية على المستوى المحلي.

الفصل الثالث:

واقع التنمية في وسط الأحواض الداخلية، حالة بلدية فرجيوة

مقدمة

1. الأصل التاريخي لمدينة فرجيوة
2. المميزات الطبيعية لبلدية فرجيوة
3. المميزات البشرية
4. الديناميكية الاقتصادية
5. واقع التنمية في بلدية فرجيوة

خلاصة

مقدمة

وقع اختيارنا على بلدية فرجيوة لتمثيل واقع التنمية المحلية في وسط الأحواض الداخلية لأنها تحمل في طياتها كل المميزات الطبيعية لهذا الوسط إلى جانب أنها تعتبر المدينة المنافسة لميلة مباشرة بسبب قرب المسافة الجغرافية بين المدينتين. لكن يبقى أن الهدف من دراسة حالة بلدية فرجيوة هو تحديد واقع التنمية المحلية في وسط الأحواض وما يتميز به من خصائص طبيعية وخصائص بشرية. وهل للبعد المجالي تأثير عند تصميم البرامج التنموية المحلية الموجهة للبلدية، وهل تصب كلها في اتجاه واحد، أو بمعنى آخر هل صممت البرامج التي استفادت منها فرجيوة بهدف مرافقة الديناميكية الإقتصادية التي تميز البلدية أم أنها صممت بعيدا عن الواقع التنموي للبلدية؟

1. الأصل التاريخي لمدينة فرجيوة

يرجع تاريخ ظهور مدينة فرجيوة إلى العهد الروماني، حيث كانت تعرف باسم"تيركاف"، وفي القرن الخامس ميلادي سيطر عليها الوندال سنة 429م. أما تاريخ المنطقة في الفترة التي تلت حكم الوندال حتى الفتوحات الإسلامية (429-643م) فقد ساده الغموض والالتباس، غير أنه هناك بعض المصادر تذكر أن سكان المنطقة كانوا ينتمون إلى قبيلة "كتامة" واتخذوا لها اسم "فج مزالة"، والمقصود بالفج هو المكان المحصور بين الجبال و"امزالة" اسم القبيلة المقيمة بالمنطقة. وخلال العهد الإسلامي والعثماني (643- 1830)، أصبحت فرجيوة تنتمي إلى قبيلة بربرية اعتنقت الإسلام وصار اسمها "فج الأخيار"، حيث أن الأخيار هم أفراد القبيلة المقيمة بالمنطقة. وفي أوائل القرن الثاني عشر صار الحكم بين أفراد عائلة بن عاشور الذين أنكروا ولائهم للسلطان، واستولوا على الأراضي المحيطة بالمدينة. وخلال الفترة الاستعمارية أحدث المستعمر تغييرات في البنية العقارية للمنطقة بعدما استولى على أخصب الأراضي ووزعها على المعمرين والقياد، وبموجب مرسوم 01-12-1880 صدر قانون استفادت بموجبه البلدية بملكيتها للأراضي الواسعة.[1]

2. المميزات الطبيعية لبلدية فرجيوة

تقع بلدية فرجيوة ضمن منطقة الأحواض في الجهة الشمالية الغربية من ولاية ميلة، وتحتل مساحة تقدر ب 74,80 كم^2، وهي تمثل مجال انتقالي بين السهول العليا والأطلس التلي الذي تنتمي إليه، حيث يحد البلدية من الشمال الغربي مرتفعات القبائل الصغرى، المتمثلة في جبال الحلفاء وجبال الروسية (1140م)، وجبال بوشارف (1153م) التي تمتد حتى بلدية الرواشد.

إداريا يحد بلدية فرجيوة من الشمال كل من بلديتي الرواشد وتسدان حدادة ومن الجنوب بلدية دراجي بوصلاح وبوحاتم، ومن الشرق بلدية بني قشة ومن الغرب بلديتي عين البيضاء احريش والعياضي برباس (خريطة رقم10).

[1] Monographie de la commune de Frdjioua, 2011

خريطة رقم10: موقع بلدية فرجيوة ضمن ولاية ميلة.

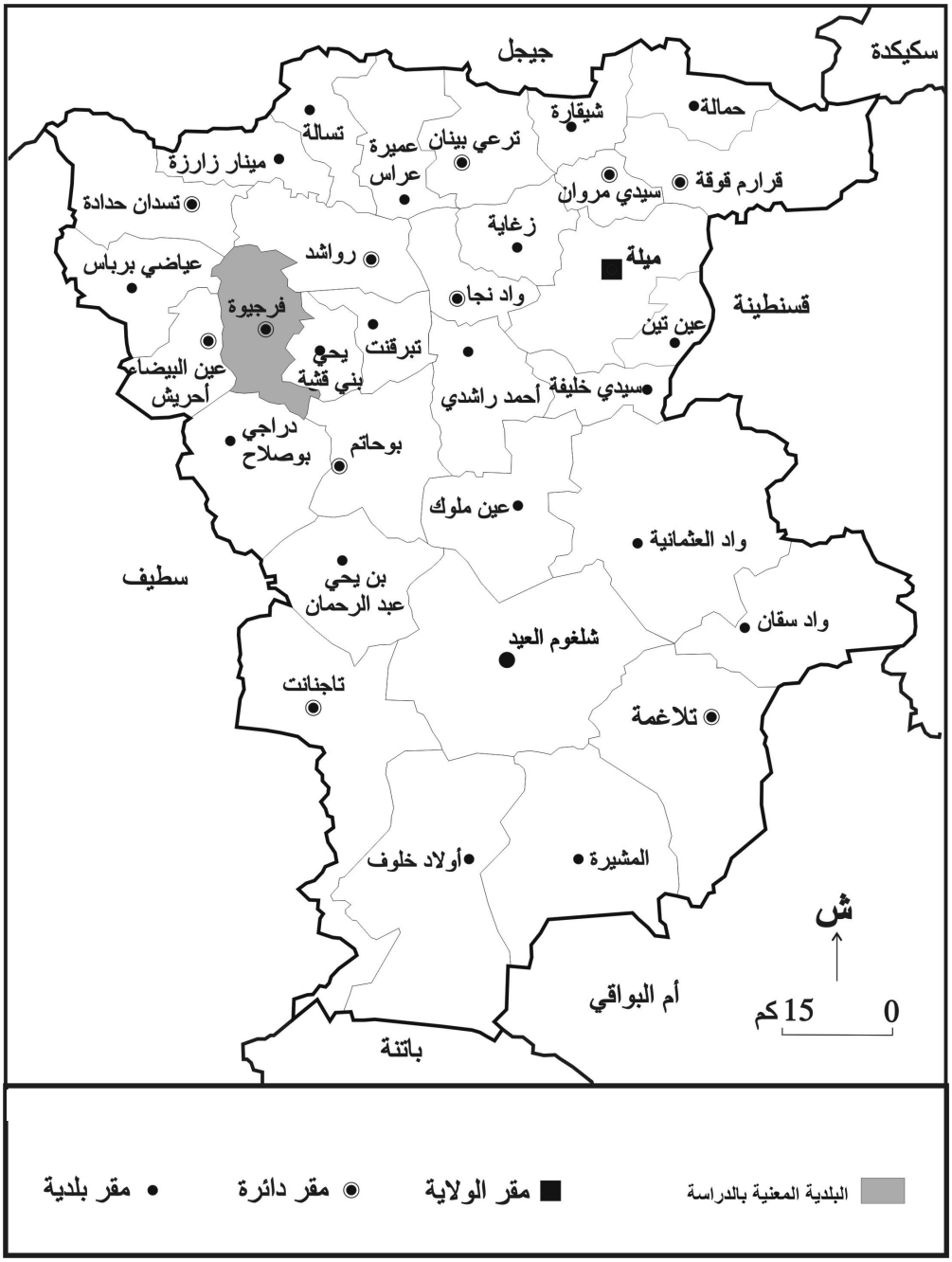

يتخلل بلدية فرجيوة من الشرق وادي ومن الغرب تلال وهي جزء من مجموعة طبيعية من سفوح الجبال والتلال، تتميز ب:

- منطقة متوسطة الارتفاع (500-600م)، تقع غرب البلدية وتتوافق مع واد بوصلاح.

- منطقة عالية الارتفاع (800-1037م)، تقع في الجانب الجنوبي من البلدية تتوافق مع التضاريس الجبلية من جبال حمارة ووقري الذي يصل ارتفاعهما على التوالي905

و1037م.

- منطقة ذات علو شاهق تقع شمال البلدية وتتكون من جبل بوشارف الذي يبلغ ارتفاعه 1150م.

حسب الخريطة المناخية لبلدية فرجيوة تتميز بنطاقين مناخيين وهما:

- نطاق دون الرطب إلى رطب البارد في الجزء الشمالي الشرقي للبلدية المقابلة لجبل بوشارف حيث يتراوح معدل التساقط بين 600 و1000مم.
- نطاق شبه جاف وبارد لبقية أراضي البلدية حيث معدل التساقط يتراوح ما بين 400-600مم.
- يعبر البلدية واد بوصلاح الذي يقطعها من الجنوب إلى الشمال حيث يصب الجزء الغربي منه في شمال واد النجاء، بالإضافة إلى ذلك إن البلدية تخترقها شبكة هيدروغرافية ذات كثافة منخفضة تتدفق مياهها على مستوى التضاريس الجبلية.[1]

3. المميزات البشرية

بلغ عدد سكان بلدية فرجيوة حسب تقديرات سنة 2015[2] حوالي 54879 نسمة موزعين كالتالي: 28636 نسمة يسكنون مركز البلدية (التجمع السكاني الرئيسي) أي بنسبة 52% من مجموع سكان البلدية و20541 نسمة في التجمعات الثانوية أي بنسبة 37% و5703 نسمة في المناطق المبعثرة أي بنسبة 11% من مجموع سكان البلدية. نفسر هذا التوزيع آي تركز أكبر نسبة من سكان البلدية في المركز وذلك لإحتواء هذا الأخير على كل المرافق والتجهيزات الضرورية لحياة السكان على عكس التجمعات الثانوية والمناطق المبعثرة التي تعتبر مهمشة وتعاني من نقص كبير في هذه المرافق والتجهيزات.

تميزت بلدية فرجيوة بديناميكية ديموغرافية سريعة حيث تحولت من بلدية صغيرة لا يتعدى عدد سكانها 15200 نسمة سنة 1977 إلى بلدية متوسطة بلغ حجمها الديموغرافي 50167 نسمة سنة 2008، أي أن عدد السكان تضاعف مرتين خلال ثلاثين سنة. وبلغ

[1] Monographie de la commune de Frdjioua, 2011
[2] Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila,2015

معدل النمو السنوي فيها أعلى مستوياته حوالي 6% في الفترة الممتدة ما بين 1977 و1987(جدول رقم22).

جدول رقم(22):تطور سكان بلدية فرجيوة حسب الإحصائيات من 1977 حتى2008

عدد السكان				معدل النمو السنوي %		
1977	1987	1998	2008	1977-1987	1987-1998	1998-2008
15200	28052	40441	50167	5.94	3.28	2.14
معدلات النمو للولاية في نفس الفترات				3.63	2.89	1.37

المصدر:الديوان الوطني للاحصاء+معالجة الباحثة

توفر بلدية فرجيوة حوالي 11042 منصب شغل حسب إحصائيات 2007،[1] 60% منها تابعة لقطاع الخدمات، بينما لا توفر الفلاحة سوى 5% من إجمالي مناصب الشغل، أما النشاطات المنتجة الأخرى فهي توفر على التوالي: الإدارة (23%)، الصناعة (6%)، البناء والأشغال العمومية(6%).

ونفسر ارتفاع نسبة العمالة في قطاع التجارة والخدمات بازدهار التجارة بشكل كبير، كما كان للخدمات الإدارية نسبة لا بأس بها من مجموع العمالة على مستوى البلدية حيث استقطبت عدد مهم من العمال في إطار سياسة عقود ما قبل التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.

4.الديناميكية الاقتصادية

تبلغ المساحة الإجمالية لبلدية فرجيوة 7480 هكتار، 80% منها أراضي فلاحية في حين تقدر المساحة الصالحة للزراعة 3662 هكتار أي ما يمثل 61% من المساحة الفلاحية، منها 1464 هكتار مستغلة في زراعة الحبوب والأعلاف، أي ما يمثل 40% من إجمالي المساحة المستغلة، ما يدل على اهتمام سكان المنطقة بهذه الزراعة، خاصة وأن المنطقة توفر كل الشروط الملائمة، من أراضي فيضية خصبة ومناخ ملائم. وهنا يجدر بنا أن نذكر أن زراعة

[1] DPATميلة 2007.

الحبوب والأعلاف تحتل المرتبة الأولى على مستوى البلدية، حيث بلغ الإنتاج 22797 قنطار سنة 2015.[1]

بالإضافة إلى إنتاج الحبوب والأعلاف، تتوفر بلدية فرجيوة على ثروة حيوانية هامة إذ بلغ عدد رؤوس الماشية حسب الإحصاء المحصل عليه من مديرية الفلاحة لسنة 2015، 21101 رأس، موزعة بين الأغنام والأبقار والماعز، وأكبر قسم تمثله الأغنام بنسبة 74% من المجموع.

في حين يتمثل القطاع الصناعي لبلدية فرجيوة في 545 مؤسسة صناعية، أي ما يعادل 08% من مجموع المؤسسات على مستوى ولاية ميلة، وتشغل حوالي 2521 عامل أي ما يعادل أكثر من 6% من مجموع العمالة على مستوى الولاية.[2] وتأتي بلدية فرجيوة في المرتبة الثالثة على مستوى ولاية ميلة من حيث عدد المؤسسات الصناعية ومن حيث عدد العمال كذلك، بعد كل من بلدية ميلة وبلدية شلغوم العيد. تمثل البلديات الثلاثة حوالي 44% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولاية و50% من مجموع العمالة. كما توجد على مستوى البلدية منطقة نشاط واحدة تتربع على مساحة تقارب 9 هكتارات أي ما يعادل 3% من مجموع مساحة مناطق النشاط الموجودة على مستوى الولاية.

ومن جانب آخر، تلعب التجارة دورا هاما في اقتصاد البلدية، حيث بلغ عدد التجار الناشطين فيها 3220 تاجر منهم 3115 تاجر طبيعي، أي ما يعادل 97% من مجمل عدد التجار، أما الباقي وعددهم 105 هم عبارة عن شركات معنوية مصغرة.

وتتوفر البلدية على سوقين مغطيين ومنطقة نشاط صناعي (حوالي 10 هكتار)، مساحة السوق الأول تقارب 2000م^2، ويحتوي على 68 مربع وعدد التجار به 63 تاجر والثاني يتربع على مساحة 600م^2 ويحتوي على 40 مربع ويشغل حوالي 40 تاجر. كما تتوفر بلدية فرجيوة على سوق أسبوعي واحد مساحته 9000م^2 ، ينشط به حوالي 600 تاجر وهو سوق للمواشي والسيارات.[3]

[1] مديرية الفلاحة لولاية ميلة 2015

[2] مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة 2015

[3] مديرية التجارة لولاية ميلة 2017

5. واقع التنمية في بلدية فرجيوة

من أهم برامج التنمية المحلية التي استفادت منها بلدية فرجيوة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2015، المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي غير الممركز، حيث بلغ إجمالي الاستثمار في هذين المخططين حوالي 66 مليار دينار جزائري. في حين بلغ عدد المشاريع الموجهة في إطار المخطط البلدي للتنمية 26 مشروع خلال نفس الفترة، وهي أقل من عدد المشاريع القطاعية اللاممركزة لكنها أكثر منها من حيث القيمة المالية الإجمالية، حيث بلغ حجم الاستثمار الإجمالي 51.33 مليار دج، موزعة على 8 قطاعات، أكثر من 77% من الاستثمارات خصصت لقطاعات التهيئة الحضرية (39%)، والصرف الصحي (19.5%) وانجاز وتحسين الطرق والدروب (19%)، (شكل رقم13).

الشكل رقم12: توزيع الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية في بلدية فرجيوة حسب القطاعات (2010-2015).

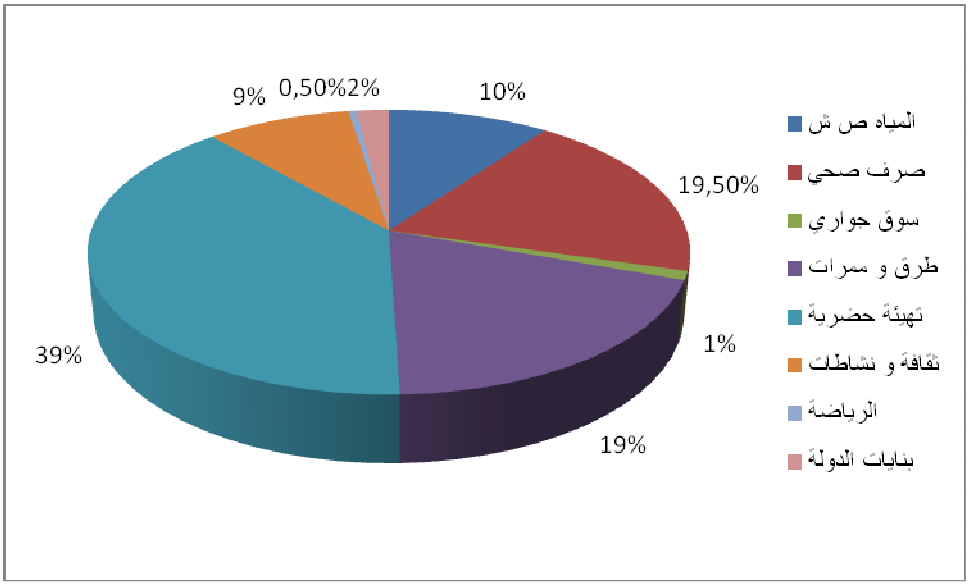

المصدر:احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

ومن جهة أخرى استفادت بلدية فرجيوة من المخطط القطاعي غير الممركز خلال نفس الفترة من غلاف مالي قدر بحوالي 14.20 مليار دج لتمويل 52 مشروع في قطاعات التجهيز المختلفة، وأهم قطاع مسه هذا البرنامج هو قطاع الطرق الذي استحوذ على ثلاثة أرباع ميزانية البرنامج تقريبا، أي ما يعادل 74% من إجمالي الاستثمارات (شكل رقم 14). وقد ساعد فعلا هذا البرنامج في تحسين شبكة الطرق ورفع من حصة كل فرد من المياه الصالحة للشرب.

الشكل رقم 13 : توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في بلدية فرجيوة حسب القطاعات (2010-2015).

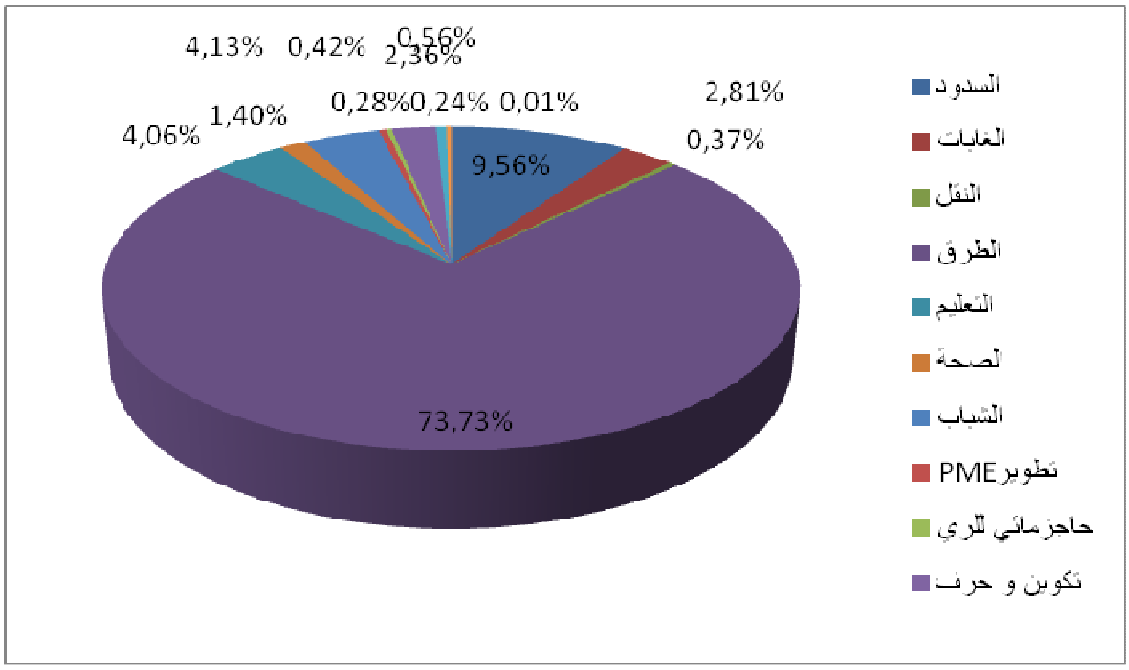

المصدر: إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

خلاصة

تعتبر بلدية فرجيوة من بين البلديات التي تتميز بديناميكية ديموغرافية هامة، جعلتها تنتقل من الرتبة الثامنة خلال تعداد 1977 إلى الرتبة السادسة سنة 2008. يوحي هذا التطور بديناميكية اقتصادية بفضل قطاعين هامين: قطاع الفلاحة وقطاع التجارة. استطاعت بلدية فرجيوة التخلص من عزلتها بسبب وقوعها في زاوية جغرافية بعيدا عن المحاور الاقتصادية التي تقطع الولاية على عكس قرارم قوقة، تاجنانت وشلغوم العيد.

ساعدتها في ذلك برامج التنمية المحلية حيث خصصت أكثر من 73% من استثمارات المخطط القطاعي غير الممركز إلى قطاع الطرق، و19% من استثمارات المخطط البلدي للتنمية خلال الفترة ما بين 2010-2015. يبدو جليا أن برامج التنمية المحلية التي استفادت منها بلدية فرجيوة أعطت الأولوية لتدعيم شبكة الطرق لمرافقة الديناميكية الإقتصادية المحلية وتسهيل التبادلات التجارية بين فرجيوة وباقي الأقاليم الجزائرية.

الفصل الرابع:

واقع التنمية في نطاق السهول العليا، حالة بلدية شلغوم العيد

مقدمة

1. الأصل التاريخي لمدينة شلغوم العيد
2. المميزات الطبيعية لبلدية شلغوم العيد
3. المميزات البشرية
4. الديناميكية الاقتصادية
5. واقع التنمية في بلدية شلغوم العيد

خلاصة

مقدمة

وقع الإختيار على مدينة شلغوم لتحديد واقع التنمية المحلية في أنشط وسط طبيعي في ولاية ميلة، وسط السهول العليا لما للمدينة من وزن اقتصادي وديموغرافي، والدور الريادي الذي تلعبه في الولاية. تستفيد مدينة شلغوم العيد ومجالها البلدي من موقعها على أهم محور اقتصادي على مستوى الجزائر: المحور شرق-غرب. وجهويا تقع مدينة شلغوم العيد على أنشط محور على مستوى الشرق الجزائري : محور قسنطينة – سطيف مرورا بالعلمة وتاجنانت وامتداد إلى عنابة وسكيكدة، وما زادها قوة، وجودها في قلب السهول العليا الشرقية لما تتوفر عليه من أراضي زراعية خصبة. ويبقى أن الهدف من دراسة هذهالحالة هو تحديد واقع التنمية المحلية في وسط السهول العليا والوقوف عند أهم البرامج التنموية التي استفادت منها بلدية شلغوم العيد ومدى مطابقتها لاحتياجات السكان واحتياجات الفاعلين المحليين في التنمية.

1. الأصل التاريخي لمدينة شلغوم العيد

تحتل مدينة شلغوم العيد موقعا استراتيجيا على الطريق السيار شرق غرب، وموقعا وسيطا بين قطبين رئيسيين في الشرق، سطيف (72كم) وقسنطينة (55كم)، وتعتبر من أقدم المدن التي أنشأها الاحتلال الفرنسي.

خميس، حيث سمي المكان باسم سوق الخميس. وفي سنة 1872 فكر المعمرون في إنشاء مجموعة من المساكن تمكنهم من استغلال الأراضي الفلاحية الخصبة الموجودة على ضفتي قبل سنة 1870، كانت النواة الأولى لمدينة شلغوم العيد، يشغلها سوق أسبوعي يقام كل يوم وادي الرمال، فكانت أول نواة حضرية على شكل شطرنجي، وقد أصبح الإسم الرسمي للمجمع السكني Châteaudun Du Rummel سنة 1873. وفي سنة 1874 تحولت إلى بلدية مختلطة تحت نفس الأسم، تضم كل من المشيرة، أولاد خلوف، بئر الشهداء، تاجنانت، بن يحي عبد الرحمان، عين الملوك، واد العثمانية، تلاغمة، واد سقان، والمغلسة، وقد بلغ عدد سكان مركز هذه البلدية حوالي 100 ساكن، يقطنون 25 مسكن سنة 1875. وفي سنة 1892 تم شق الطريق الوطني رقم 5 الرابط بين الجزائر العاصمة وقسنطينة، الذي يمر بهذا التجمع، مما أعطى أهمية كبرى للتجمع وساعده على إدماج العديد من القطع الأرضية منها ما يسمى Les Lots Jardins ، فكان المستفيدون من القطع الصالحة للبناء يحصلون على قطع أخرى من المروج الموجودة على ضفاف وادي الرمال، وبذلك ارتفع عدد السكان إلى 2500 نسمة، وفي 8 أكتوبر 1921 تحولت على إثرها المدينة إلى مقر بلدية ذات سلطات مطلقة.

بعد الاستقلال، كانت بلدية شلغوم العيد مرتبطة إداريا بولاية قسنطينة حتى عام 1984 حيث ادمجت في ولاية ميلة الجديدة، وهي اليوم منظمة حول مركز حضري رئيسي شلغوم العيد وتجمعين ثانويين، بوقرانة وبوفولة، والعديد من المشتات.[1]

[1] Monographie de la commune de Chelghoum Laid, 2012.

2. المميزات الطبيعية لبلدية شلغوم العيد

تقع بلدية شلغوم العيد في السهول العليا الشرقية، ضمن منطقة انتقالية بين السراوات والسباخ، يبعد مركز البلدية على مدينة قسنطينة ب 55كم، وعن مدينة سطيف ب 72كم، و55كم عن مقر الولاية، ميلة. يحدها شمالا جبل قروز (1187م)، وجنوبا جبل تيكويا (1106م) وواد الرمال، بالإضافة إلى جبل مريوط وسهل واد الساقية. وبصفة عامة وباستثناء عدد قليل من التلال المطلة على السهل، تضم بلدية شلغوم العيد تضاريس مسطحة ملائمة لتكثيف الزراعة، والمستوطنات البشرية، وتطوير الأنشطة الاقتصادية.

إداريا، يحد بلدية شلغوم العيد من الشمال بلديتي واد العثمانية وعين ملوك ، ومن الجنوب بلديتي مشيرة وأولاد خلوف ومن الشرق بلدية تلاغمة، ومن الغرب بلديتي تاجنانت وبن يحي عبد الرحمان (خريطة رقم11).

تقع بلدية شلغوم العيد في حوض واد الرمال الذي تبلغ مساحته 230كم^2، وتتألف شبكتها الهيدروغرافية الكثيفة من عدد كبير من المجاري المائية التي تتركز أساسا في الجزء الجنوبي من البلدية ومن وادين رئيسيين هما واد الرمال، الذي يعبر البلدية من الغرب إلى الشرق وواد الدخلي الذي ينحدر من الشمال الغربي ليصب في واد الرمال إلى شرق مركز البلدية.

وبحكم انتماء بلدية شلغوم العيد للسهول العليا القسنطينية، يسودها مناخ شبه جاف ذو شتاء بارد وصيف حار.[1]

[1] Monographie de la commune de Chelghoum Laid, 2012

خريطة رقم 11: موقع بلدية شلغوم العيد ضمن ولاية ميلة

3. المميزات البشرية

بلغ عدد سكان بلدية شلغوم العيد حسب تقديرات سنة 2015 حوالي 95527 نسمة موزعين كالتالي: 64261 نسمة في مركز البلدية (التجمع السكاني الرئيسي) أي بنسبة 68% من مجموع سكان البلدية و16497 نسمة في التجمعات الثانوية أي بنسبة 17% و14769 نسمة في المناطق المبعثرة أي بنسبة 15% من مجموع سكان البلدية[1].

قبل سنة 1984، كانت مدينة شلغوم العيد تحتل المرتبة الأولى على مستوى الولاية من حيث عدد السكان، تدل هذه الرتبة على الوزن الاقتصادي للمدينة، وقد اشتهرت شلغوم العيد بديناميكية تجارها، مكانة اكتسبتها بفضل موقعها على أهم محور اقتصادي في شمال شرق الجزائر الذي يربط قسنطينة بالجزائر العاصمة مرورا بسطيف.

وبعد التقسيم الإداري ل1984، وما نجم عنه من منشآت قاعدية وهياكل ومشاريع سكنية جد هامة، هذا ما جعل البلدية تشهد ديناميكية ديموغرافية سريعة حيث تضاعف عدد سكانها مرتين تقريبا خلال ثلاثين سنة من 32900 نسمة سنة 1977 إلى 82560 نسمة سنة 2008. وبلغت معدلات النمو السنوي فيها أعلى مستوياتها حوالي 4% في الفترة الممتدة بين 1977 و1987 (جدول رقم 23).

جدول رقم (23): تطور سكان بلدية شلغوم العيد حسب الإحصائيات من 1977 إلى 2008.

عدد السكان				معدل النمو السنوي %		
1977	1987	1998	2008	1977-1987	1987-1998	1998-2008
32900	48172	66384	82560	3.76	2.89	2.17
معدلات النمو للولاية في نفس الفترات				3.63	2.89	1.37

المصدر:الديوان الوطني للاحصاء+معالجة الباحثة

توفر بلدية شلغوم العيد حوالي 23672 منصب شغل حسب إحصائيات 2008، 69% منها تابعة لقطاع التجارة والخدمات، بينما توفر الفلاحة 20% من إجمالي مناصب الشغل،

[1] Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila,2015

أما النشاطات المنتجة الأخرى كالصناعة والأشغال العمومية فلا توفر سوى 12%.[1]

ويفسر ارتفاع نسبة العمالة في قطاع التجارة والخدمات بازدهار التجارة بشكل كبير والمتمثلة أساسا في سوق الجملة للخضر والفواكه، بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية، كما كان للخدمات الإدارية دورا هاما أيضا في هاته الزيادة حيث استقطبت عدد مهم من العمال في إطار سياسة عقود ما قبل التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.

كما تفسر نسبة العمالة في القطاع الفلاحي والتي تعتبر نسبة لابأس بها مقارنة بالسنوات الماضية ويرجع ذلك إلى السياسات الموجهة للوسط الريفي والدعم المقدم من طرف الدولة للفلاحين، ومن بين هذا الدعم المخطط الوطني للتنمية الريفية والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة. أما فيما يخص قطاع الصناعة والأشغال العمومية، فتفسر نسبة العمالة المنخفضة بانتقال السكان إلى ممارسة نشاطات أخرى كالخدمات والتجارة.

4. الديناميكية الاقتصادية

تمثل الأراضي الصالحة للزراعية 93% من المساحة الفلاحية للبلدية، ما يدل على أن بلدية شلغوم العيد تمتلك مؤهلات هامة في هذا القطاع، كما أن استواء السطح وخصوبة التربة ساعد على استغلال معظم المساحات الصالحة للزراعة. 51% من هذه المساحة تابعة للقطاع الخاص، الذي يشغل حوالي 85% من مجموع العمالة، في حين نسجل أن 43% من الأراضي الصالحة للزراعة عبارة عن مستثمرات جماعية ولا تشغل سوى 11% من مجموع العمالة.[2]

تسيطر زراعة الحبوب والأعلاف بنسبة 57% من المساحة المستغلة على باقي الزراعات وذلك بسبب اهتمام سكان المنطقة بهذه الزراعة كونها المنتوج التاريخي القديم جدا لدى سكان المنطقة باعتبار أن هذا المحصول يتلاءم والمناخ شبه الجاف بالإضافة إلى توفر شروط ملائمة كالأراضي الفيضية، ما جعل الإنتاج يصل إلى 185900 قنطار سنة 2015 لتبقى زراعة الحبوب والأعلاف تحتل المرتبة الأولى.

بالإضافة إلى المنتوجات الفلاحية، تتوفر بلدية شلغوم العيد على ثروة حيوانية هامة إذ

[1] 2008 الديوان الوطني للإحصاء

[2] مديرية الفلاحة لولاية ميلة 2015

بلغ عدد رؤوس الماشية حسب الإحصاء المحصل عليه من مديرية الفلاحة لسنة 2015، 41467 رأس 82% منها أغنام.

ومن جانب آخر، يتمثل القطاع الصناعي لبلدية شلغوم العيد في 957 مؤسسة صناعية، أي ما يعادل 14% من مجموع المؤسسات على مستوى ولاية ميلة، وتشغل حوالي 5479 عامل أي بنسبة 14% من مجموع العمالة على مستوى الولاية.[1] وتأتي بلدية شلغوم العيد في المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات الصناعية ومن حيث عدد العمال بعد بلدية ميلة. ويوجد على مستوى البلدية منطقة صناعية تتربع على مساحة تتعدى 146 هكتار تحتوي على 78 مؤسسة وتضم 115 قطعة. كما تضم بلدية شلغوم العيد منطقتي نشاط تتسع إلى أكثر من 44 هكتار.

ويوجد على مستوى البلدية 08 أسواق مغطاة منها 03 فقط في حالة نشطة مساحة كل سوق حوالي 5000م^2، حيث بلغ مجموع التجار الناشطين في هذه الأسواق 178 تاجر. بالإضافة إلى سوقيين جواريين مساحة كل واحد منهما 1000م^2 ويشغلان حوالي 193 و102 تاجر على التوالي. كما يوجد على مستوى البلدية سوق أسبوعي يمتد على مساحة 9000م^2 ويشغل حوالي 380 تاجر.

يؤدي تحليل البنية التجارية لمدينة شلغوم العيد إلى التحدث عن سوق الجملة للخضر والفواكه لما له من أهمية بالنسبة للبلدية. أنشأ سوق الجملة للخضر والفواكه من طرف البلدية، سنة 1990. لم يتغير موقع السوق منذ نشأته إلى يومنا هذا، وهو يقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 5، كان السوق يسير من طرف المؤسسة العمومية الاقتصادية إلى غاية 1995. وبعد هذا التاريخ تم حل هذه المؤسسة وتحويل أصولها إلى بلدية شلغوم العيد، وبذلك تغير نمط تسيير السوق ليصبح يسير عن طريق منح حقوق الدخول من طرف المستأجر، وهذا الأخير يصبح مسؤول عنه إثر فوزه بالمزايدة.

تبلغ مساحته 61.150م^2، يحتوي على 197 مربع ويشغل حوالي 600 تاجر، في حين بلغ ثمن كراء السوق سنة 2000 ب 48.000.000 دينار أي 4,8 مليار سنتيم، وقد بلغت قيمة كرائه 118.000.000دينار أي 11,8مليار سنتيم سنة 2004، لتتراجع في السنتين

[1] مديرية الصناعة والمناجم لولاية ميلة 2015

الموالیتین (2005-2006) قبل أن ترتفع من جدید لتصل سنة 2009 إلى 200.000.000 دینار أي 20ملیار سنتیم لیصل سنة 2017 إلى 31.500.000.00 دج.[1]

5. واقع التنمية في بلدية شلغوم العيد

من أهم البرامج التنموية المحلية التي استفادت منها بلدية شلغوم العيد في الفترة الممتدة بين (2010-2014)، المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي غير الممركز، حيث بلغ إجمالي الاستثمار في هذين المخططين حوالي 51 مليار دينار جزائري. وبلغ عدد المشاريع الموجهة في إطار المخطط البلدي للتنمية 21 مشروع، وهي أقل من عدد المشاريع القطاعية اللاممركزة من حيث العدد لكنها أكبر منها من حيث القيمة المالية الإجمالية، حيث بلغ حجم الاستثمار الإجمالي 40.95مليار دج، موزعة على 6 قطاعات، 62% من الاستثمارات خصصت لقطاعات الصرف الصحي (38%) والتزويد بالمياه الصالحة للشرب (24%)، (الشكل رقم15).

الشكل رقم 14: توزيع الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية في بلدية شلغوم العيد حسب القطاعات (2010-2014).

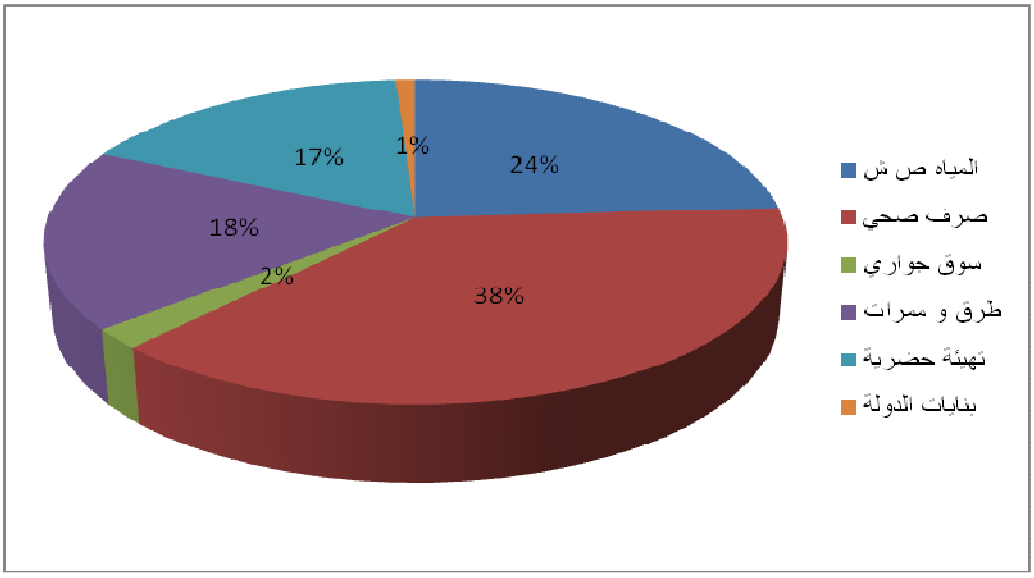

المصدر: إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

[1] مديرية التجارة لولاية ميلة 2017

ومن جهة أخرى استفادت بلدية شلغوم العيد من المخطط القطاعي غير الممركز خلال نفس الفترة (2010-2014)، وغلاف مالي قدر بحوالي 9.99مليار دج لتمويل 58 مشروع في قطاعات التجهيز المختلفة، وأهم قطاع مسه هذا البرنامج هو قطاع الطرق الذي استحوذ على أكثر من نصف ميزانية البرنامج، أي ما يعادل 56.17% من إجمالي الاستثمارات (شكل رقم 16).

الشكل رقم 15: توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في بلدية شلغوم العيد حسب القطاعات (2010-2014)

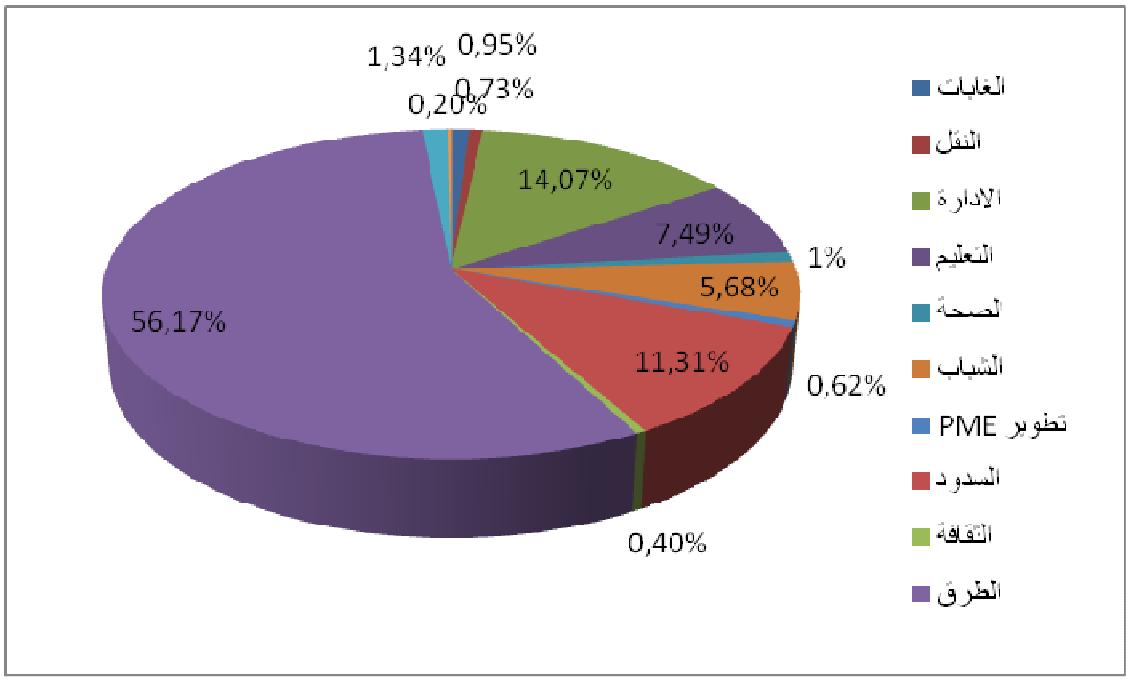

المصدر: إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2015

خلاصة

يبدو جليا أن برامج التنمية المحلية التي استفادت منها بلدية شلغوم العيد خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014، ركزت على تحسين شبكة الطرق والمواصلات والتجهيزات القاعدية الأخرى كتحسين شبكة تصريف المياه المستعملة والتهيئة الحضرية وتزويد المياه الصالحة للشرب، شأنها شأن البلديتين التي تناولناها بالدراسة.

ويبقى أن محركات الاقتصاد المحلي، وإن كانت لا تستفيد مباشرة من استثمارات البرامج التنموية، تسجل بارتياح تحسين الظروف العامة للبلدية وتحسين لإطار الحياة، ما يأثر إجابيا على مردودها الاقتصادي.

خلاصة الباب الثالث

المقصود من التنمية المحلية كمفهوم، هو تفعيل ومرافقة الديناميكيات المحلية لمساعدتها على تحقيق مشاريعها بالإعتماد على الإمكانيات المحلية، لكن الظاهر أن برامج التنمية المحلية في الجزائر تخضع لمنطق آخر: منطق الفكر المركزي. بدليل أن أهم المخططات التي وضعتها الدولة لم تتخلص من سيطرة الإدارة الولائية وما تزال تخضع لقرارات الوالي في كل المجالات وعلى كل الأصعدة، حيث لا يمكن لأي بلدية أن تصمم مخططها البلدي إلا بعد مشاورة إدارة الولاية ولا يصبح مخططها ساري المفعول إلا بعد موافقة الوالي. أما في ما يخص المخطط القطاعي غير الممركز، فإن تصميمه وإنجازه يبقى من صلاحيات إدارة الولاية دون مشاركة المنتخبين المحليين.

كما تأخذ هذه المخططات طابع قطاعي، أي أنها تهتم بكل قطاع على حدى، وتبقى عاجزة على وضع مشاريع شاملة، تهدف إلى تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في مجال معين مهما كانت القطاعات المعنية. وبالتالي، تفقدها هذه الممارسات انسجامها وتصبح مجزأة وتفقد قوتها وقد تتعارض أحيانا في الميدان، بسبب التناقضات التي قد تظهر عند اصطدامها بالواقع.

عانت ولاية ميلة، شأنها شأن الولايات الأخرى، من ضعف تصور برامج التنمية المحلية التي استفادت منها خلال الفترة الأخيرة، لأن هذه البرامج لم تأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي للتنمية، بدليل أنه لا يوجد برنامج واحد يصب في نفس اتجاه الديناميكيات الاقتصادية الناشئة. لم تستفيد مثلا، شلغوم العيد من مشروع شامل في مستوى ديناميكيتها الاقتصادية سواء كان في المجال الفلاحي أو في المجال التجاري وحتى الصناعي. كما لم تستفيد بلدية قرارم قوقة من مشروع خاص بالنطاق الجبلي يهدف مثلا إلى فك العزلة عن المناطق النائية وإدماج المجالات المهمشة.

الخلاصة العامة

تستفيد التنمية المحلية في الجزائر منذ ارتفاع سعر البترول في السوق العالمي من دعم مالي حقيقي بفضل الاستثمارات الضخمة التي تخصصها الدولة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث عرفت جل القطاعات تحسن ملحوظ، خاصة تلك المتعلقة بتحسين إطار الحياة، كالسكن والطرقات وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب. وتجدر الإشارة أن الدولة أنجزت خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة ما يقارب 3 مليون وحدة سكنية، وحققت أضخم مشروع في مجال الطرقات، الطريق السيار شرق غرب، كما أنجزت العديد من السدود، وأكبرها سد بني هارون الواقع في ولاية ميلة. لكن، ورغم هذه الإنجازات لم تنجح الدول في تفعيل تنمية محلية مبنية على سياسة لامركزية حقيقية من شأنها أن تحرر الهيئات المنتخبة محليا من الوصاية المفروضة عليها من طرف الإدارة الولائية. ويتضح جليا أن معادلة سياسة التنمية المحلية في الجزائر منقوصة من عناصر أساسية ولن تحقق أهدافها إلا إذا تحررت أهم هيئة منتخبة محليا، ألا وهي البلدية، من التباعية المفروضة عليها، وتدعمت بإمكانيات مالية في مستوى الصلاحيات المسندة إليها. ومن جهة أخرى، لا تقتصر التنمية المحلية على مجموعة برامج تنموية فحسب، بل تهدف إلى مرافقة الديناميكيات الاقتصادية الناشئة ودعمها.

وفي هذا الصدد، تبدو ولاية ميلة من بين الولايات التي تتميز بديناميكية اقتصادية مزدوجة، تتعلق الأولى بقطاع الفلاحة، بحكم توفرها على امكانيات طبيعية هامة من ترب خصبة ومستثمرات فلاحية ناشطة. في حين تتعلق الديناميكية الثانية بقطاع التجارة، بفضل تجارة الإستيراد التي برزت في مدينة تاجنانت منذ بداية التسعينات.

أعطت هذه الديناميكيات لولاية ميلة الناشئة محركات اقتصادية هامة وجعلتها تحتل المراتب الأولى من حيث إنتاج الحبوب في الجزائر وقطب تجاري وطني، بل دولي، بفضل سوق تاجنانت الذي يستقطب الزبائن من كل أنحاء الوطن وحتى من تونس. لكن ورغم هذه الديناميكية، تبقى الولاية تعاني من تنمية متفاوتة بين نطاقات متقدمة كنطاقي السهول العليا والأحواض والنطاق الجبلي الذي يبدو أنه بقي على هامش التطور الاقتصادي الذي يميز النطاقين الأولين.

ومن منظور آخر، يقصد بالتنمية المحلية كمفهوم، تفعيل ومرافقة الديناميكيات المحلية لمساعدتها على تحقيق مشاريعها بالإعتماد على الإمكانيات المحلية، لكن الظاهر أن برامج التنمية المحلية في الجزائر تخضع لمنطق آخر: منطق الفكر المركزي. بدليل أن أهم المخططات التي وضعتها الدولة لم تتخلص من سيطرة الإدارة الولائية وما تزال تخضع لقرارات الوالي في كل المجالات وعلى كل الأصعدة، حيث لا يمكن مثلا، لأي بلدية أن تصمم مخططها البلدي إلا بعد مشاورة إدارة الولاية ولا يصبح مخططها ساري المفعول إلا بعد موافقة الوالي. أما في ما يخص المخطط القطاعي غير الممركز، فإن تصميمه وإنجازه يبقى من صلاحيات إدارة الولاية دون إشراك المنتخبين المحليين. كما تأخذ هذه المخططات طابع قطاعي، أي أنها تهتم بكل قطاع على حدى، وتبقى عاجزة على وضع مشاريع شاملة، تهدف إلى تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في مجال جغرافي معين، قد تكون بلدية أو مجموعة بلديات، وهذا مهما كان تقاطع القطاعات المعنية. غياب النظرة الشاملة، تفقد المخططات القطاعية غير الممركزة نجاعتها وقد تتعارض في ما بينها في الميدان لأنها لم تهتم بالبعد المجالي للتنمية، صلب موضوع هذه الأطروحة.

عانت ولاية ميلة، شأنها شأن الولايات الأخرى، من ضعف تصور برامج التنمية المحلية التي استفادت منها خلال الفترة الأخيرة، لأن هذه البرامج لم تأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي للتنمية، بدليل أنه لا يوجد برنامج واحد يصب في نفس اتجاه الديناميكيات الاقتصادية الناشئة. لم تستفيد مثلا، بلدية شلغوم العيد من مشروع شامل في مستوى ديناميكيتها الاقتصادية سواء كان في المجال الفلاحي أو في المجال التجاري وحتى الصناعي. كما لم تستفيد بلدية قرارم قوقة من مشروع خاص بالنطاق الجبلي يهدف فك العزلة مثلا على المناطق النائية وإدماج المجالات المهمشة. كما لم تسجل ولاية ميلة ولا مشروع يخص نطاق جغرافي معين كالنطاقات التي تتميز بها الولاية (الجبال، الأحواض والسهول العليا)، أو مجال معين قد يخص مجموعة من البلديات كمعالجة النفايات مثلا، أو النقل وغيرها من المجالات الأخرى التي تستدعي تعاون وشراكة بين عدة هيئات لتخفيض التكاليف والحد من التبذير، والأهم من كل هذه الأبعاد الاقتصادية، تشجيع البلديات على التعاون في ما بينها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

-الكتب والمجلات:

-إسماعيل قيره وعلي غربي : في سوسيولوجية التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001، ص 133-134

-محمد بلقاسم حسن البهلول : سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص 160-257.

-بوعشة مبارك : الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، منشورات جامعة قسنطينة،1997، ص162.

-محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر

-سرير عبد الله رابح ،''المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية'' ، مجلة المفكر، العدد السابع ، جانفي ، 2018 ، ص74.

-الرسائل الجامعية:

-السعيد فكرون : إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر – رسالة دكتوراه دولة كلية العلوم الإنسانية 2005 ص38

-موسى رحماني : تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية

wwwl.univ.batna.dz/fac-economie/faculte/interventions/rahmani-moussa.doc

-بيدي فاطمة الزهراء رسالة ماجستير،ولاية ميلة التنظيم الترابي والتنمية المحلية.معهد علوم الأرض جامعة قسنطينة 1998

-شواش عبد القادر رسالة دكتوراه،الدينامية الإقليمية ورهانات التنمية المحلية المندمجة .معهد علوم الأرض جامعة قسنطينة2013

-يعقوب الباهية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، واقع التنمية والتجديد الريفي حالة بلدية قرارم ولاية ميلة 2015

-دبلة عبد العالي، التجربة التنموية الجزائرية وإشكالية التبعية والتخلف؛ رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1989، ص 137.

-مقالات ومنشورات، تقارير:

-ملف برنامج دعم النمو الاقتصادي، الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.html

-نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة ما بين 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 21 ، ديسمبر 2012.

-ندوة رئيس الجمهورية مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية حول سياسة التنمية المحلية: 21 يوليو2008

-إصدار بعنوان شهر التراث عن مديرية الثقافة لولاية ميلة 2005

-الإحصاء العام الخامس للسكان والإسكان 2008 الخاص بولاية ميلة

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

OUVRAGES :

-**ADDI L**. (2007) : « Problématique de la société civile en Algérie. Quelques éléments théoriques et historiques » le quotidien d'Oran du 10, 11,12 septembre 2007.

-**ALDHUY. J**. 2008. "Au-delà du territoire, la territorialité?" *Géodoc* (55). pp 35-42.

- **BENACHENHOU. A**., 2015, L'Algerie. Sortir de la crise, Alger : Editions Diwan, novembre 2015, 313 pages

-**BENGUERBA M**. (2006), « L'Algérie en péril : gouvernance, hydrocarbures et devenir du sud », l'Harmattan

-BEN SAADA M.T. (1992), « Le régime politique algérien. De la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle », ENAL, 1992.

-BESSAOUD.O .2006, La stratégie de développemen t rural en Algéri e. In : Chassany J.P. (ed.), Pellissier J.-P. (ed.). *Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne.* Montpellier : CIHEAM, 2006. p. 7 9 -89 (Option s Méditerran éen n es : Série A. Sémin aires Méditerran éen s; n . 7 1)

-**BRUNET. R,SALLOIS. J**, 1986, France, les dynamiques du territoire. Actes du Colloque DATARRECLUS, Montpellier, Reclus 250 p.

-COTE M. 1988. *L'Algérie ou l'espace retourné*. Ed : Flammarion. 362 p.

-**COTE M.** 1996. *Pays, paysages, paysans d'Algérie*. Paris : CNRS. 282 p.

-COTE M. 1999. *Dynamiques rurales dans le Maghreb profond*. Montpellier : Service des publications de l'université Paul Valery. 202 p

-DIMEO GUY. 1998. *Géographie sociale et territoires*. Paris : Nathan Université. 317 p.

-GONTAS. M, et HELLOU. S, (2008), L'autonomie financière des collectivités locales et le développement territorial : une approche comparative entre l'Algérie et la France, Les Cahiers du MECAS, n° 4, 2008, p13

−**GUMUCHIAN H et AL**. 2003. *Les acteurs ces oubliés du territoire*. Paris : Anthropos, Economica. 186 p.

-KEYNES.J.M,1936, The General Theory of Employment, Interest and Money, Cambridge University Press 1936.

−**KHARROUFI M**. (2000), (sous la direction de) : « Gouvernance et sociétés civiles. Les mutations urbaines au Maghreb», Afrique Orient.

− **KOLOSY KATALYN** (1996-2001) : « Le développement local : réflexion pour une définition théorique du concept, Horizon local. http://w.w.w. globenet.org/horizon-local/. (Document en ligne)

-KOUADRIA.N , TELAIDJIA. D, (2013), **«** Gouvernance locale en Algérie : Nécessités et urgences de réformes. « Cas des territoires de la wilaya d'Annaba » in colloque Villes, pouvoir et modes de gouvernement urbain en Tunisie et au Maghreb, 17-18 Avril 2013. p. 12

- LAMIRI. A, 2013, La décennie de la dernière chance : Emergence ou Déchéance de l'économie Algérienne ?, **CHIHAB Edition**, Alger, 2013.

− **MARIC.M.** 2001. "A propos de liberté et d'égalité en économie: deux traductions d'Amartya Sen." *Mouvements* (15/16). pp 193-195.

−**MEBARKI.A** ; et al., (2008), Le système "Beni-Haroun" (Oued Kebir-Rhumel, Algérie): Aménagements hydrauliques et contraintes morpho-géologique, www.annalsreview.geo.unibuc.ro/2008/2008_Mebarki&Benabbas.pdf

−**MEZOUAGHI MIHOUB**, 2007, Les territoires productifs en question(s). Transformations occidentales et situations maghrébines, Edition Maisonneuve & Larose, 264 p.

− **NORTH D.C**. 2005. *Le processus du développement économique*. Ed : Editions d'organisation. 237 p.

−**TESSA. A.** (2007), « L'Algérie. Histoire d'une construction spatiale 1960-2005 », Editions Publisud.

-TIEBOUT.C .1956 , A Pure Theory of Local Expenditures, *Journal of Political Economy*, volume 64, n° 5, pp. 416–424, 1956, DOI 10.1086/257839.

- WEBER MAX. (1921), Économie et société, trad. française, Paris, Plon, 1970. p. 97

−**YAMNA ACHOUR TANI**. 2013, Analyse de la politique économique algérienne. Economies et finances. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2013. Français. <NNT : 2013PA010017>. <tel-00984242>

THESES UNIVERSITAIRES:

-TELAIDJIA. D., 2016, Gouvernance des territoires et développement local. Cas de la wilaya d'Annaba (Extrême Nord-est Algérien), Thèse de doctorat es sciences soutenue à l'université d'Annaba en 2016.

ARTICIES ET RAPPORTS :

-ANSAY. P. 2010. "Amartya Sen: l'économie est une science morale." *Politique, revue de débats* (63). http://politique.eu.org/spip.php?article1063

-BAHNER.G, 2002, La gouvernance communautaire et les nouvelles relations entre l'Etat et les collectivités locales, *Revue internationale des Sciences Sociales*, juin, 2002, pp. 243-258.

-BENLAKHLEF BRAHIM, BERGEL PIERRE , (2012), « les 'nouveaux riches' de l'importation algérienne : des agents de la transformation urbaine ? Étude dans quatre petites villes du nord-est algérien ». Méditerranée n° 116 janvier 2012, pp. 17-24.

-BOUCHETATA AHMED, Le développement local en Algérie : Importance de la formation aux nouvelles approches et à l'utilisation d'outils méthodologiques. http://www.crasc-dz.org/article-894.html

-CREVOISIER.O. 2010. "La pertinence de l'approche territoriale." *Revue d'Economie régionale et urbaine*. p 969-985.

-GUEMOND.Y. 2008. *L'identité territoriale*. Consulté le 13 Novembre 2011, www.hypergeo.eu/spip.php?article425.

-KIRSTEN KOOP, PIERRE-ANTOINE LANDEL ET BERNARD PECQUEUR,

2010 « Pourquoi croire au modèle du développement territorial au Maghreb ? Une approche critique », *EchoGéo* [En ligne], 13 | 2010, mis en ligne le 20 septembre 2010, consulté le 30 septembre 2016. URL : http://echogeo.revues.org/12065; DOI : 10.4000/echogeo.12065

- LAGANIER RICHARD, VILLALBA BRUNO ET ZUINDEAU BERTRAND, 2002« Le développement durable face au territoire : éléments pour une recherche pluridisciplinaire », *Développement durable et territoires* [En ligne], Dossier 1 | 2002, mis en ligne le 01 septembre 2002, consulté le 30 septembre 2016. URL : http://developpementdurable.revues.org/774 ; DOI : 10.4000/developpementdurable.774

-LAIB HAFID (1999), Volontarisme spatial et promotion administrative en Algérie, Revue Méditerranée, Tome 91, 1-2-1999. Littoralisation et disparités spatiales Machrek Maghreb. pp. 85-91.

-LE BERRE. M. 1992. "Le territoire selon Maryvonne le Berre." Consulté le 20 Février 2012, www.hypergeo.eu/spip.php?article335#.

-Annuaire statistiques, Direction de la Programmation et du suivi budgétaire de la wilaya de Mila,2015

-Atelier lancement Capdel, www.eeas.europa.eu, http://eueuropaeeas.fpfis.slb.ec.europa.eu:8084/delegations/algeria/19022/developpement-local-lancement-dun-rogramme-de-cooperation-entre-lunion-europeenne-et-lalgerie_fr

-Centre des techniques de l'information et de la communication (2008), Monographie de la wilaya de Mila, 1ère partie, 55 pages.

-La Délégation interministérielle à l'aménagement du territoire et à l'attractivité régionale (*DATAR*) est une ancienne administration française chargée de préparer les orientations et de mettre en œuvre la politique nationale d'aménagement et de développement du territoire. Elle a été remplacée en 2006 par la Délégation interministérielle à l'aménagement et à la compétitivité des territoires (DIACT)

-Loi no 84-09 du 4 février 1984, relative à l'organisation territoriale du pays, p. 101

-Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Direction Générale de la Veille Stratégique ,des Etudes Economiques et des Statistiques Série Politique économique et développement, Rapport n°1 Développement local: CONCEPTS, Stratégies et Benchmarking, Document de travail n°33/DGVSEES/2011

-Monographie de la commune de Frdjioua, 2011

-Monographie de la commune de Chelghoum Laid, 2012

-Ordonnance no 74-69 du 2 juillet 1974, relative la refonte de l'organisation territoriale des wilayas ; p 608.

-Plan Communal de développement

-Plan Sectoriel déconcentré

الفهارس

1-فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور سكان ولاية ميلة عبر التعدادات السكانية	80
2	تطور النمو السكاني في ولاية ميلة خلال الفترة (1977-2008)	81
3	تطور الكثافة السكانية في ولاية ميلة خلال الإحصاءات السكانية ما بين 1987-2008	84
4	توزيع الكثافات السكانية في ولاية ميلة حسب الأوساط الطبيعية لسنة 2015	85
5	توزيع الأراضي الفلاحية عبر ولاية ميلة سنة 2015،حسب النطاقات التضاريسية الثلاثة	101
6	توزيع المحاصيل الزراعية الكبرى في ولاية ميلة حسب المساحات المستغلة للموسم 2015-2016	102
7	توزيع الثروة الحيوانية عبر الولاية لسنة 2015	103
8	توزيع الأراضي الفلاحية في ولاية ميلة حسب نمط الاستغلال الزراعي وحسب النطاقات سنة 2015	104
9	توزيع مناطق النشاط في ولاية ميلة حسب البلديات سنة 2016	108
10	توزيع المؤسسات الاقتصادية في ولاية ميلة سنة 2016، حسب النمط القانوني	109
11	توزيع الوحدات الصناعية للقطاع العام بولاية ميلة، سنة 2015	110
12	توزيع الوحدات الصناعية للقطاع الخاص في ولاية ميلة عبر البلديات،سنة 2015	111
13	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة سنة 2015، حسب قطاع النشاط	113
14	توزيع الأسواق الأسبوعية في ولاية ميلة سنة 2017،حسب البلديات	116

15	توزيع مناطق النشاط التجاري في ولاية ميلة سنة 2017، حسب البلديات	117
16	توزيع الاستثمار في إطار المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة،حسب القطاعات (2010-2014)	124
17	توزيع عدد المشاريع والكلفة المالية عبر البلديات 2010-2014	126
18	توزيع بلديات ولاية ميلة حسب نصيب الفرد من استثمارات المخططات البلدية للتنمية(2010-2014)	129
19	توزيع البلديات في ولاية ميلة حسب نصيب الفرد من الاستثمار المخصص لقطاع الطرقات (2010-2014)	132
20	توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في ولاية ميلة،حسب القطاعات (2010-2014)	136
21	تطور سكان بلدية القرارم قوقة حسب الإحصاءات من 1977 حتى 2008	145
22	تطور سكان بلدية فرجيوة حسب الإحصاءات من 1977 حتى 2008	146
23	تطور سكان بلدية شلغوم العيد حسب الإحصاءات من 1977 حتى 2008	166

2-فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	آليات تصميم البرنامج البلدي للتنمية في ظل واقع الحوكمة في الجزائر حاليا	43
2	آليات تصميم البرنامج القطاعي غير الممركز في ظل واقع الحوكمة في الجزائر حاليا	45
3	تطور سكان الولاية عبر التعدادات السكانية	80
4	تطور معدلات النمو في ولاية ميلة مقارنة بالمعدلات الوطنية	83
5	توزيع أهم التجمعات السكانية لولاية ميلة حسب عدد السكان والرتب لسنتي 1977و2008	89
6	توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية ميلة سنة 2015 حسب المساحة المستغلة	106
7	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة سنة 2016	109
8	توزيع الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية في ولاية ميلة حسب القطاعات (2010-2014)	125
9	توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في ولاية ميلة حسب القطاعات (2010-2014)	138
10	توزيع الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية في بلدية قرارم قوقة حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2015)	148
11	توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في بلدية قرارم قوقة حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2015)	149
12	توزيع الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية في بلدية فرجيوة حسب القطاعات(2010-2015)	158
13	توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في بلدية فرجيوة حسب القطاعات(2010-2015)	159
14	توزيع الاستثمار في إطار المخطط البلدي للتنمية في بلدية شلغوم العيد حسب القطاعات(2010-2014)	169
15	توزيع الاستثمار في إطار المخطط القطاعي غير الممركز في بلدية شلغوم العيد حسب القطاعات(2010-2014)	170

3-فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ولاية ميلة ضمن ولايات شرق الجزائر	70
2	بلديات ودوائر ولاية ميلة	71
3	أصل أجزاء ولاية ميلة	73
4	الأوساط الطبيعية الكبرى لولاية ميلة	76
5	توزيع الكثافات السكانية حسب بلديات ولاية ميلة	86
6	التركيبة الحضرية لولاية ميلة وأهم المحاور الاقتصادية التي تقطعها	99
7	توزيع استثمارات المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2014) حسب نصيب الفرد لكل بلدية	130
8	توزيع استثمارات الموجهة لقطاع الطرقات في اطار المخططات البلدية للتنمية في ولاية ميلة (2010-2014) حسب نصيب الفرد لكل بلدية	133
9	موقع بلدية القرارم قوقة ضمن ولاية ميلة	143
10	موقع بلدية فرجيوة ضمن ولاية ميلة	154
11	موقع بلدية شلغوم العيد ضمن ولاية ميلة	165

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
المقدمة العامة.....	1
الباب الأول:	
الإطار النظري للدراسة وتحديد المفاهيم	
مقدمة الباب الأول.....	10
الفصل الأول:	
التحولات الهيكلية لإقتصاد الجزائر منذ الإستقلال	
1. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال.....	13
2. فترة تسيير الإرث الاستعماري واسترجاع الثروات الوطنية.....	14
3. الجزائر الاشتراكية: التنمية عبر التخطيط المركزي.....	16
4. تراجع القطاع العام: فترة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى.....	17
5. سياسة الإنعاش الاقتصادي.....	19
خلاصة.....	22
الفصل الثاني:	
بروز مفهوم التنمية المحلية ومفاعلاته	
مقدمة.....	24
1-مفهوم التنمية المحلية.....	25
2-البعد المجالي للتنمية المحلية ومفهوم القطر.....	28
3-دور الفاعلين في بعث التنمية المحلية.....	30
خلاصة.....	33

الفصل الثالث:

تصور الجزائر للتنمية المحلية

مقدمة..... 35

1. الواقع السياسي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر..... 36

2. تحديات الجزائر لبعث التنمية المحلية..... 39

3. آليات تصميم برامج التنمية المحلية..... 40

خلاصة..... 47

الفصل الرابع:

الفاعلين المحليين في تحقيق التنمية

مقدمة..... 49

1. قوانين ضبط الجماعات المحلية..... 50

2. نظام اللامركزية تحت المراقبة..... 52

3. الوصاية الإدارية، تقتل روح المبادرة..... 58

الخلاصة..... 61

خلاصة الباب الأول..... 62

الباب الثاني:

المميزات الجغرافية لولاية ميلة

مقدمة الباب الثاني..... 64

الفصل الأول:

نشأة وتركيب ولاية ميلة

مقدمة..... 67
1-الوزن الحضاري لمدينة ميلة..... 68
2-ولاية مركبة تبحث عن الانسجام..... 69
3-ثلاث أوساط طبيعية متميزة..... 74
خلاصة..... 77

الفصل الثاني:

تنوع المواطن البشرية

مقدمة..... 79
1. الديناميكيات الديموغرافية..... 79
2. الديناميكية الحضرية..... 78
3. التركيبة السكانية واحتياجات السكان الكامنة..... 90
خلاصة..... 92

الفصل الثالث:

التنمية المحلية والديناميكيات الاقتصادية الجديدة

مقدمة..... 94
1. مفهوم المجال الوظيفي لولاية ميلة وأهمية دراسته..... 95
2. الديناميكيات التي تقطع المجال الوظيفي للولاية..... 98
3. التنوع الفلاحي في الأحواض والسهول العليا..... 100
4. نسيج النشاط الصناعي الناشئ..... 106

5. الديناميكية التجارية لتاجنانت وشلغوم العيد..... 115
خلاصة..... 118
خلاصة الباب الثاني..... 119

الباب الثالث:

واقع تطبيق البرامج التنموية في ولاية ميلة

مقدمة الباب الثالث..... 121

الفصل الأول:

مجهود الدولة:برامج تنموية قطاعية

مقدمة..... 123
1. المخطط البلدي للتنمية ميلة..... 123
2.المخطط القطاعي غير الممركز..... 135
خلاصة..... 139

الفصل الثاني:

واقع التنمية في الوسط الجبلي، حالة بلدية قرارم قوقة

مقدمة..... 141
1.الأصل التاريخي لمدينة قرارم قوقة..... 142
2.المميزات الطبيعية لبلدية قرارم قوقة..... 142
3.المميزات البشرية لبلدية قرارم قوقة..... 144
4.الديناميكية الإقتصادية..... 146
5.واقع التنمية في بلدية قرارم قوقة..... 147

خلاصة..... 150

الفصل الثالث:

واقع التنمية في وسط الاحواض الداخلية، حالة بلدية فرجيوة

مقدمة..... 152
1.الأصل التاريخي لمدينة فرجيوة..... 153
2.المميزات الطبيعية لبلدية فرجيوة..... 153
3.المميزات البشرية لبلدية فرجيوة..... 155
4.الديناميكية الاقتصادية..... 156
5.واقع التنمية في بلدية فرجيوة..... 158
خلاصة..... 160

الفصل الرابع:

واقع التنمية في نطاق السهول العليا، حالة بلدية شلغوم العيد

مقدمة..... 162
1.الأصل التاريخي لمدينة شلغوم العيد..... 163
2.المميزات الطبيعية لبلدية شلغوم العيد..... 164
3.المميزات البشرية لبلدية شلغوم العيد..... 166
4.الديناميكية الإقتصادية..... 167
5.واقع التنمية في بلدية شلغوم العيد..... 169
خلاصة..... 171
خلاصة الباب الثالث..... 172

الخاتمة العامة..... 174
المصادر والمراجع..... 177

الفهارس

فهرس الجداول..... 183
فهرس الأشكال 185
فهرس الخرائط 186
فهرس المواضيع 187
الملحق 194

الملخصات

الملاحق

POPULATION

EVOLUTION DE LA POPULATION SELON RESULTATS R.G.P.H (1977-2008)

COMMUNE	RGPH 1977	RGPH 1987	RGPH 1998	RGPH 2008
Mila	28 300	40 456	59 959	69 053
Ain Tine	4 100	4 842	6 653	7 781
Sidi Khelifa	3 100	3 615	4 505	4 746
Grarem Gouga	19 500	27 702	36 482	42 062
Hamala	7 400	8 573	10 810	11 213
Sidi Merouane	11 200	14 680	20 018	23 088
Chigara	9 400	10 664	13 609	14 661
Oued Endja	8 200	11 925	16 802	19 739
Ahmed Rachedi	8 800	11 297	14 489	15 819
Zeghaia	8 400	11 356	15 751	17 638
Rouached	15 800	19 204	25 399	27 086
Tiberguent	5 100	6 323	8 286	9 282
Terrai Beinen	9 800	15 733	20 685	23 299
Amira Arres	12 900	14 785	18 722	19 405
Tassala Lemtai	10 100	10 821	13 849	15 676
Ferdjioua	15 200	28 052	40 441	50 167
Y.Beni Guecha	5 600	8 042	10 681	11 810
Tassadane Haddada	12 800	19 322	17 623	17 378
Minar Zarza	12 600	16 329	20 620	22 535
Bouhatem	13 800	15 575	19 193	20 277
Derrahi Bouslah	8 200	8 666	10 417	10 013
Ain Baidah Harriche	8 700	12 609	18 512	21 013
Ayadi Barbes	7 100	7 747	1 788	6 459
Teleghma	20 600	30 463	40 846	48 028

Oued Seguin	5 900	8 674	11 792	13 319
M'chira	8 100	9 335	11 683	12 905
Chelghoum Laid	32 900	48 172	66 384	82 560
Oued Athmenia	21 500	28 386	35 934	40 688
Ain Melouk	7 600	9 744	12 716	14 200
Tadjenanet	20 800	30 616	43 151	53 536
Ouled Khelouf	7 400	8 871	11 058	11 396
B.Y.A/errahmane	7 700	9 026	10 222	10 052
Total Wilaya	**378 600**	**511 605**	**669 080**	**766 884**

Source : ONS

DENSITE DE LA POPULATION PAR COMMUNE
SITUATION A FIN 2015

COMMUNE	SUPERFICIE (km^2)	POPULATION 2015	DENSITE (hab/km^2)
Mila	130,60	75038	575
Ain Tine	40,56	9028	223
Sidi Khelifa	45,17	5457	121
Grarem Gouga	141,20	46625	330
Hamala	63,70	12450	195
Sidi Merouane	32,22	26226	814
Chigara	52,90	16477	311
Oued Endja	53,70	22046	411
Ahmed Rachedi	89,90	18071	201
Zeghaia	56,91	19829	348
Rouached	97,50	29905	307
Tiberguent	47,99	10524	219
Terrai Beinen	79,00	26177	331
Amira Arres	81,80	21355	261
Tassala Lemtai	61,30	17505	286
Ferdjioua	74,80	54879	734
Y.Beni Guecha	39,50	13527	342
Tassadane.H.	103,80	18683	180
Minar Zarza	59,00	24913	422
Bouhatem	106,90	22817	213
Derrahi Bouslah	117,90	11707	99
Ain Baidah H.	61,80	22904	371
Ayadi Barbes	81,60	7188	88
Teleghma	195,50	55567	284

Oued Seguin	145,50	15526	107
M'chira	186,10	15067	81
Chelghoum Laid	258,30	95527	370
Oued Athmenia	271,50	46422	171
Ain Melouk	124,70	16192	130
Tadjenanet	212,40	63720	300
Ouled Khelouf	254,20	13457	53
B.Y.A/errahmane	112,50	11505	102
Total Wilaya	**3480,45**	**866314**	**249**

Source : DPSB

ESTIMATION DE LA POPULATION PAR DISPERSION ANNEE 2015

Communes	Population totale	ACL	AS	ZE
Mila	75 038	68 735	0	6 303
Ain Tine	9 028	3 100	4 357	1 571
Sidi Khelifa	5 457	1 527	3 129	801
Grarem Gouga	46 625	31 650	9 842	5 134
Hamala	12 450	3 822	5 131	3 497
Sidi Merouane	26 226	17 825	7 412	989
Chigara	16 477	3 427	10 082	2 968
Oued Endja	22 046	15 505	3 696	2 845
Ahmed Rachedi	18 071	11 913	1 818	4 340
Zeghaia	19 829	15 361	2 687	1 782
Rouached	29 905	16 392	5 544	7 969
Tiberguent	10 524	6 882	1 422	2 220
Terrai Beinen	26 177	13 869	5 053	7 256
Amira Arres	21 355	5 600	6 622	9 133
Tassala Lemtai	17 505	7 804	2 576	7 125
Ferdjioua	54 879	28 636	20 541	5 703
Y.Beni Guecha	13 527	7 675	3 807	2 046
Tassadane.H.	18 683	6 470	3 772	8 441
Minar Zarza	24 913	9 756	7 973	7 184
Bouhatem	22 817	7 413	7 440	7 964
Derrahi Bouslah	11 707	1 587	2 401	7 719
Ain Baidah H.	22 904	13 357	7 496	2 051
Ayadi Barbes	7 188	1 642	2 101	3 445
Teleghma	55 567	30 368	12 369	12 829
Oued Seguin	15 526	7 403	3 803	4 320
M'chira	15 067	7 954	1 290	5 823
Chelghoum Laid	95 527	64 261	16 497	14 769

Oued Athmenia	46 422	26 229	12 506	7 687
Ain Melouk	16 192	8 270	3 193	4 729
Tadjenanet	63 720	49 791	3 097	10 832
Ouled Khelouf	13 457	3 088	3 381	6 988
B.Y.A/errahmane	11 505	2 641	1 191	7 673
Total Wilaya	**866 314**	**499 950**	**182 531**	**183 833**

AGRICULTURE

REPARTITION GENERALE DES TERRES UTILISEES PAR L'AGRICULTURE AU 31/12/2015

U= HA

Communes	Superficie Totale	Terrains Urbains	D PUBLIC	SAT	SAU	Superficie Agricole Utilisée Dont								Paccages et Parcours	Terres Improd.	Superficie Forestiere
						Terres Labourables			Cultures permanentes				Superficie Irriguée			
						Culture Herbacées	Terres au Repos	Total	Prairie Naturelle	Vignob.	Plantes Fruitières	Total				
Mila	13 061	1 690	900	10 471	8 405	4 711	3 229	7 940	0	0	465	465	28	855	966	245
Ain Tine	3 856	296	478	3 082	2 190	1 122	1 005	2 127	0	0	63	63	16	396	200	296
Sidi Khelifa	4 518	6	0	4 512	3 821	1 881	1 733	3 614	15	0	192	207	11	156	200	335
Grarem Gouga	13 920	537	1 087	12 296	9 747	2 744	6 101	8 845	0	0	902	902	220	743	220	1586
Hamala	6 370	921	0	5 449	2 327	518	549	1 067	50	0	1 210	1 260	105	1 005	1 272	845
Sidi Merouane	3 222	357	42	2 823	2 454	1 558	572	2 130	0	0	324	324	95	26	11	332
Chigara	5 290	16	49	5 225	1 630	155	709	864	0	0	766	766	27	756	850	1989
Oued Endja	5 770	249	0	5 521	5 116	3 163	1 613	4 776	0	1	339	340	122	174	2	229
Ahmed Rachedi	8 991	334	315	8 342	6 547	3 033	3 274	6 307	0	0	240	240	25	244	138	1413
Zeghaia	5 691	420	0	5 271	3 609	2 206	927	3 133	0	0	476	476	16	395	471	796
Rouached	9 749	388	625	8 736	5 754	1 614	3 635	5 249	0	0	505	505	49	724	473	1785
Tiberguent	4 799	197	0	4 602	4 405	2 500	1 756	4 256	0	0	149	149	20	67	40	90
Terrai Beinen	7 899	645	0	7 254	4 164	857	2 363	3 220	100	0	844	944	273	1 061	9	2020
Amira Arres	8 181	465	0	7 716	5 082	620	3 775	4 395	0	3	684	687	242	692	0	1942
Tassala Lemtai	6 130	255	0	5 875	3 362	379	2 218	2 597	0	0	765	765	173	908	0	1605
Ferdjioua	7 480	1 493	0	5 987	3 662	1 669	1 556	3 225	0	1	436	437	160	598	721	1006
Y.Beni Guecha	4 301	99	80	4 122	2 821	1 046	1 520	2 566	0	0	255	255	38	37	0	1264
Tassadane.H.	10 380	712	223	9 445	4 537	809	2 537	3 346	50	2	1 139	1 191	46	1 587	640	2681
Minar Zarza	5 900	885	239	4 776	1 806	527	431	958	30	0	818	848	30	1 330	1 002	638
Bouhatem	10 690	636	962	9 092	7 717	3 926	3 644	7 570	18	0	129	147	27	1 279	63	33
Derrahi Bouslah	12 254	158	160	11 936	9 562	3 447	5 859	9 306	12	0	244	256	117	672	410	1292
Ain Baidah H.	6 180	91	99	5 990	5 182	1 693	3 137	4 830	30	0	322	352	302	57	265	486
Ayadi Barbes	8 160	500	751	6 909	2 778	567	1 826	2 393	0	0	385	385	40	1 000	485	2646

Teleghma	19 199	1 500	1 064	16 635	14 410	8 800	5 483	14 283	0	0	127	127	1 845	340	1 488	397
Oued Seguin	14 550	642	2 000	11 908	10 016	6 037	3 885	9 922	0	0	94	94	157	382	850	660
M'chira	18 610	70	19	18 521	14 911	7 630	7 196	14 826	0	0	85	85	113	462	593	2555
Chelghoum Laid	25 830	935	203	24 692	23 045	14 397	8 125	22 522	348	0	175	523	3 645	542	40	1065
Oued Athmenia	27 150	1 064	1 528	24 558	20 532	12 665	7 531	20 196	96	0	240	336	1 920	2 336	580	1110
Ain Melouk	12 473	297	1 299	10 877	7 493	4 252	3 050	7 302	39	0	152	191	350	1 785	1 180	419
Tadjenanet	20 775	719	1 627	18 429	16 420	10 716	5 629	16 345	40	0	35	75	1 531	237	1 645	127
Ouled Khelouf	25 420	815	282	24 323	15 528	9 646	5 771	15 417	0	0	111	111	889	380	553	7862
B.Yahia A/errahmane	11 250	419	457	10 374	8 528	6 901	1 517	8 418	4	0	106	110	701	730	1 077	39
TOTAL WILAYA	**348 049**	**17 811**	**14 489**	**315 749**	**237 561**	**121 789**	**102 156**	**223 945**	**832**	**7**	**12 777**	**13 616**	**13 333**	**21 956**	**16 444**	**39 788**

Source: DSA

AGRICULTURE

REPARTITION DES EXPLOITATIONS AGRICOLES

Campagne 2014/2015

COMMUNE	E A C			E A I			PRIVE			EURL			TOTAL Nombre	Superficie Totale	Emplois
	Nombre	Superficie Totale	Emploi	Nombre	Superficie Totale	Emploi	Nombre	Superficie Totale	Emploi	Nombre	Superficie Totale	Emploi			
Mila	32	2 072	61	40	612	146	617	5 720	1 172	0	0	0	689	8 404	1 379
Ain Tine	9	816	112	1	5	23	146	1 369	453	0	0	0	156	2 190	588
Sidi Khelifa	0	0	0	0	0	0	437	3 820	869	0	0	0	437	3 820	869
Grarem Gouga	7	800	203	116	1 000	134	395	7 892	895	1	55	16	519	9 747	1 248
Hamala	0	0	0	138	850	188	120	1 477	317	0	0	0	258	2 327	505
Sidi Merouane	12	1 580	89	7	60	29	298	814	660	0	0	0	317	2 454	778
Chigara	0	0	0	13	60	34	52	1 570	182	0	0	0	65	1 630	216
Oued Endja	13	1 654	25	46	211	218	55	972	180	2	2 279	115	116	5 116	538
Ahmed Rachedi	17	2 643	21	38	509	576	345	3 395	683	0	0	0	400	6 547	1 280
Zeghaia	13	1 791	18	27	170	193	302	1 439	744	1	209	23	343	3 609	978
Rouached	14	1 842	26	62	435	180	321	3 478	750	0	0	0	397	5 755	956
Tiberguent	4	1 364	8	24	151	76	317	1 850	692	1	1 040	108	346	4 405	884
Terrai Beinen	0	0	0	56	68	77	368	4 097	779	0	0	0	424	4 165	856
Amira Arres	2	108	38	46	39	12	333	4 934	672	0	0	0	381	5 081	722
Tassala Lemtai	0	0	0	0	0	0	360	3 362	717	0	0	0	360	3 362	717
Ferdjioua	5	900	60	85	14	351	380	2 748	1 090	0	0	0	470	3 662	1 501
Y.Beni Guecha	5	689	172	74	44	183	118	2 088	368	0	0	0	197	2 821	723
Tassadane.H.	0	0	0	15	150	36	610	4 387	981	0	0	0	625	4 537	1 017
Minar Zarza	0	0	0	32	70	100	191	1 736	458	0	0	0	223	1 806	558

Bouhatem	16	1 954	43	50	171	54	585	5 592	1 025	0	0	0	651	7 717	1 122
Derrahi Bouslah	5	331	30	34	72	45	398	9 159	647	0	0	0	437	9 562	722
Ain Baidah H.	6	472	9	16	26	40	622	4 684	1 141	0	0	0	644	5 182	1 190
Ayadi Barbes	0	0	0	0	0	0	291	2 778	619	0	0	0	291	2 778	619
Teleghma	14	1 800	134	141	360	216	441	12 170	1 060	1	80	16	597	14 410	1 426
Oued Seguin	43	4 500	315	12	206	23	128	4 127	508	1	1 183	55	184	10 016	901
M'chira	32	3 973	56	47	850	261	651	10 088	1 282	0	0	0	730	14 911	1 599
Chelghoum Laid	85	9 912	487	79	510	113	2 300	11 631	3 688	1	992	34	2 465	23 045	4 322
Oued Athmenia	77	6 085	940	105	1 350	604	554	11 979	1 781	2	1 117	145	738	20 531	3 470
Ain Melouk	25	2 703	226	86	890	260	720	3 897	1 803	0	0	0	831	7 490	2 289
Tadjenanet	30	4 515	233	80	1 500	230	1 072	10 406	1 803	0	0	0	1 182	16 421	2 266
Ouled Khelouf	30	3 910	206	56	450	116	725	11 168	1 311	0	0	0	811	15 528	1 633
B.Yahia A/errahmane	18	1 772	98	29	450	124	568	6 306	1 101	0	0	0	615	8 528	1 323
TOTAL WILAYA	**514**	**58 186**	**3 610**	**1 555**	**11 283**	**4 642**	**14 820**	**161 133**	**30 431**	**10**	**6 955**	**512**	**16 899**	**237 557**	**39 195**

Source: DSA

AGRICULTURE

PRODUCTION VEGETALE

A)- CEREALES **Campagne 2014/2015**

COMMUNES	BLE DUR			BLE TENDRE			ORGE			AVOINE			TOTAL		
	S.MOISS (HA)	PROD (QX)	RDT	S.MOISS (HA)	PROD (QX)	RDT	S.MOISS (HA)	PROD (QX)	RDT	S.MOISS (Ha)	PROD (QX)	RDT	S.MOISS (HA)	PROD (QX)	RDT
Mila	3 753	93 825	25	160	4 160	26	240	3 360	14	20	320	16	4 173	101 665	81
Ain Tine	828	20 700	25	77	2 002	26	110	1 540	14	0	0	0	1 015	24 242	65
Sidi Khelifa	1 380	34 500	25	218	5 668	26	180	2 520	14	0	0	0	1 778	42 688	65
Grarem Gouga	1 839	44 136	24	56	1 400	25	50	900	18	70	980	14	2 015	47 416	81
Hamala	300	4 200	14	0	0	0	80	1 120	14	0	0	0	380	5 320	28
Sidi Merouane	996	24 900	25	110	2 750	25	200	3 200	16	40	560	14	1 346	31 410	80
Chigara	10	140	14	0	0	0	50	700	14	0	0	0	60	840	28
Oued Endja	1 331	37 268	28	1 000	30 000	30	60	960	16	0	0	0	2 391	68 228	74
Ahmed Rachedi	1 887	52 836	28	1 000	30 000	30	70	1 120	16	0	0	0	2 957	83 956	74
Zeghaia	1 499	41 972	28	640	19 200	30	10	160	16	0	0	0	2 149	61 332	74
Rouached	1 027	28 756	28	408	12 240	30	60	960	16	0	0	0	1 495	41 956	74
Tiberguent	1 580	44 240	28	345	10 350	30	170	2 720	16	0	0	0	2 095	57 310	74
Terrai Beinen	400	4 800	12	0	0	0	350	4 200	12	0	0	0	750	9 000	24
Amira Arres	350	4 200	12	0	0	0	200	2 400	12	0	0	0	550	6 600	24
Tassala Lemtai	270	3 240	12	0	0	0	70	840	12	0	0	0	340	4 080	24
Ferdjioua	1 355	20 325	15	97	2 328	24	12	144	12	0	0	0	1 464	22 797	51
Y.Beni Guecha	840	14 280	17	78	2 184	28	13	156	12	0	0	0	931	16 620	57
Tassadane.H.	475	5 700	12	0	0	0	255	3 060	12	0	0	0	730	8 760	24

Minar Zarza	265	3 180	12	0	0	0	211	2 532	12	0	0	0	476	5 712	24
Bouhatem	3 200	54 400	17	200	3 200	16	500	7 500	15	0	0	0	3 900	65 100	48
Derrahi Bouslah	2 400	38 400	16	150	2 550	17	750	12 000	16	0	0	0	3 300	52 950	49
Ain Baidah H.	1 332	22 644	17	55	1 595	29	16	208	13	0	0	0	1 403	24 447	59
Ayadi Barbes	500	4 000	8	0	0	0	19	209	11	0	0	0	519	4 209	19
Teleghma	3 000	33 000	11	1 380	13 800	10	1 900	19 000	10	350	4 200	12	6 630	70 000	43
Oued Seguin	2 800	42 000	15	1 500	24 000	16	900	10 800	12	100	1 300	13	5 300	78 100	56
M'chira	2 800	22 400	8	1 500	12 000	8	2 500	17 500	7	200	2 000	10	7 000	53 900	33
Chelghoum Laid	6 300	88 200	14	2 800	39 200	14	3 400	51 000	15	500	7 500	15	13 000	185 900	58
Oued Athmenia	6 200	105 400	17	3 130	65 730	21	900	14 400	16	100	1 600	16	10 330	187 130	70
Ain Melouk	2 400	40 800	17	900	18 000	20	500	8 000	16	20	320	16	3 820	67 120	69
Tadjenanet	3 300	16 500	5	2 000	8 000	4	3 100	18 600	6	700	5 000	7	9 100	48 100	22
Ouled Khelouf	2 500	7 500	3	1 990	5 970	3	3 600	21 600	6	730	4 380	6	8 820	39 450	18
B.Yahia A/errahmane	2 700	32 400	12	1 650	24 750	15	1 400	21 000	15	480	5 760	12	6 230	83 910	54
Total Wilaya	**59 817**	**990 842**	**544**	**21 444**	**341 077**	**503**	**21 876**	**234 409**	**426**	**3 310**	**33 920**	**151**	**106 447**	######	**1 624**

Source : DSA

AGRICULTURE

B) - LEGUMES SECS: **Campagne 2014/2015**

COMMUNE	LENTILLES			POIS CHICHE			FEVES-FEVROLES			POIS SEC			TOTAL		
	Sup. Récol	Prod	Rdt	Sup. Récol	Prod	Rdt	Sup. Récol	Prod	Rdt	Sup. Récol	Prod	Rdt	Sup. Récol	Prod	Rdt
Mila	28	336	12	25	200	8	384	4608	12	0	0	0	**437**	**5144**	**32**
Ain Tine	0	0	0	20	160	8	33	396	12	0	0	0	**53**	**556**	**20**
Sidi Khelifa	10	120	12	10	80	8	20	240	12	0	0	0	**40**	**440**	**32**
Grarem Gouga	4	40	10	254	2540	10	115	1380	12	35	420	12	**408**	**4380**	**44**
Hamala	0	0	0	8	80	10	0	0	0	0	0	0	**8**	**80**	**10**
Sidi Merouane	0	0	0	32	384	12	12	168	14	10	120	12	**54**	**672**	**38**
Chigara	0	0	0	0	0	0	11	154	14	0	0	0	**11**	**154**	**14**
Oued Endja	122	976	8	70	490	7	238	2380	10	0	0	0	**430**	**3846**	**25**
Ahmed Rachedi	15	150	10	5	50	10	10	80	8	0	0	0	**30**	**280**	**28**
Zeghaia	0	0	0	0	0	0	7	63	9	0	0	0	**7**	**63**	**9**
Rouached	70	840	12	0	0	0	2	20	10	0	0	0	**72**	**860**	**22**
Tiberguent	180	1440	8	23	46	2	8	80	10	0	0	0	**211**	**1566**	**20**
Terrai Beinen	0	0	0	2	20	10	14	182	13	0	0	0	**16**	**202**	**23**
Amira Arres	0	0	0	2	20	10	14	182	13	0	0	0	**16**	**202**	**23**
Tassala Lemtai	0	0	0	2	20	10	12	156	13	0	0	0	**14**	**176**	**23**
Ferdjioua	113	678	6	24	120	5	9	90	10	0	0	0	**146**	**888**	**21**
Y.Beni Guecha	80	400	5	8	40	5	4	44	11	0	0	0	**92**	**484**	**21**

Tassadane.H.	6	30	5	0	0	0	20	200	10	0	0	0	**26**	**230**	**15**
Minar Zarza	0	0	0	0	0	0	20	200	10	0	0	0	**20**	**200**	**10**
Bouhatem	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Derrahi Bouslah	60	480	8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**60**	**480**	**8**
Ain Baidah H.	167	1002	6	16	80	5	12	132	11	2	22	11	**197**	**1236**	**33**
Ayadi Barbes	0	0	0	0	0	0	14	154	11	0	0	0	**14**	**154**	**11**
Teleghma	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Oued Seguin	50	250	5	100	100	1	0	0	0	0	0	0	**150**	**350**	**6**
M'chira	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Chelghoum Laid	30	60	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**30**	**60**	**2**
Oued Athmenia	590	5310	9	5	25	5	54	540	10	0	0	0	**649**	**5875**	**24**
Ain Melouk	20	180	9	0	0	0	11	110	10	0	0	0	**31**	**290**	**19**
Tadjenanet	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Ouled Khelouf	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
B.Yahia A/errahmane	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
TOTAL WILAYA	**1545**	**12292**	**127**	**606**	**4455**	**126**	**1024**	**11559**	**245**	**47**	**562**	**35**	**3222**	**28868**	**533**

Source : DSA

AGRICULTURE

C)- ARBORICULTURE : 470 335 **Campagne 2014/2015**

COMMUNES	RAISIN				AMANDES				FIGUIERS					TOTAL			
	S.COMP.	S.RAPP	PROD	RDT	Sup .COMP.	S.RAPP.	PROD.	RDT	S.COMP.	NBR. FIGUI.	NBR. RAPP.	PROD.	RDT	Sup .COMP.	S.RAP.	PROD.	RDT
Mila	0	0	0	0	3	3	135	45	4	430	430	200	50	7	**7**	**335**	**48**
Ain Tine	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Sidi Khelifa	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	**0**	**0**	**0**
Grarem Gouga	0	0	0	0	2	2	50	25	10	1 010	1 010	500	50	12	**12**	**550**	**46**
Hamala	0	0	0	0	1	1	30	30	1	125	125	62	50	2	**2**	**92**	**41**
Sidi Merouane	0	0	0	0	5	5	125	25	6	650	650	300	50	11	**11**	**425**	**39**
Chigara	0	0	0	0	1	0	0	0	4	600	600	160	40	5	**4**	**160**	**40**
Oued Endja	1	0	0	0	128	128	5 760	45	0	0	0	0	0	129	**128**	**5 760**	**45**
Ahmed Rachedi	0	0	0	0	64	64	2 880	45	1	110	110	50	50	65	**65**	**2 930**	**45**
Zeghaia	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Rouached	0	0	0	0	10	10	400	40	21	2 050	2 050	1 025	50	31	**31**	**1 425**	**47**
Tiberguent	0	0	0	0	76	74	2 960	40	15	1 600	1 600	750	50	91	**89**	**3 710**	**42**
Terrai Beinen	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Amira Arres	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Tassala Lemtai	1	1	39	39	7	7	175	25	9	850	850	400	47	17	**17**	**614**	**37**
Ferdjioua	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Y.Beni Guecha	0	0	0	0	0	0	0	0	0	75	75	10	40	0	**0**	**10**	**40**
Tassadane.H.	2	2	76	38	73	52	2 080	40	24	2 400	2 400	1 200	50	99	**78**	**3 356**	**43**
Minar Zarza	0	0	0	0	49	46	1 840	40	6	670	670	300	50	55	**52**	**2 140**	**41**
Bouhatem	3	0	0	0	24	18	720	40	4	400	400	200	50	31	**22**	**920**	**42**

Derrahi Bouslah	0	0	0	0	12	12	312	26	21	2 100	2 100	1 050	50	33	**33**	**1 362**	**41**
Ain Baidah H.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Ayadi Barbes	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**
Teleghma	0	0	0	0	32	32	1 280	40	30	3 000	3 000	1 500	50	62	**62**	**2 780**	**45**
Oued Seguin	0	0	0	0	125	123	4 920	40	17	1 550	1 550	775	46	142	**140**	**5 695**	**41**
M'chira	0	0	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	**0**	**0**	**0**
Chelghoum Laid	0	0	0	0	1	1	45	45	3	350	350	150	50	4	**4**	**195**	**49**
Oued Athmenia	0	0	0	0	40	40	1 600	40	25	2 500	2 500	1 250	50	65	**65**	**2 850**	**44**
Ain Melouk	0	0	0	0	3	3	120	40	9	1 000	1 000	450	50	12	**12**	**570**	**48**
Tadjenanet	0	0	0	0	6	6	60	10	0	0	0	0	0	6	**6**	**60**	**10**
Ouled Khelouf	0	0	0	0	2	2	90	45	0	0	0	0	0	2	**2**	**90**	**45**
B.Yahia A/errahmane	0	0	0	0	6	6	60	10	3	250	250	125	50	9	**9**	**185**	**22**
Total Wilaya	**7**	**3**	**115**	38	**674**	**635**	**25 642**	**40**	**212**	**21 720**	**21 720**	**10 457**	**49**	893	**850**	**36 214**	**43**

Source : DSA

AGRICULTURE

BILAN FINAL DE L'OLEICULTURE ANNEE 2015:

Commune	Superficie Total (Ha)		Superficie en Impart		Superf. Total Récoltée		Qx Total Récoltée		Sup. Récoltée O.de Table		Qx D'olive à Table		Sup. Récoltée o.à Huile		Qx D'olive à Huile		Qx Triturée (Qx)		Production d'Huile (HL)		R D T L/Qx
	O.T	O.H	O.T	O.H	I	M	I	M	I	M	I	M	I	M	I	M	I	M	I	M	
Mila	77,5	315,5	65,5	225	0	290,5	0	3617	0	65,5	0	917	0	225	0	2700	0	2700	0	324	12
Ain Tine	10	53	10	20	0	30	0	380	0	10	0	140	0	20	0	240	0	240	0	28,8	12
Sidi Khelifa	20	123,5	12	30	0	42	0	528	0	12	0	168	0	30	0	360	0	360	0	43,2	12
Grarem Gouga	71	601,5	40	400	94	346	1692	6208	0	40	0	700	94	306	1692	5508	1692	5508	304,56	991,44	18
Hamala	28	268	20	214	60	174	1020	2968	0	20	0	350	60	154	1020	2618	1020	2618	173,4	445,06	17
Sidi Merouane	82	782,5	60	327	50	337	850	5759	0	60	0	1050	50	277	850	4709	850	4709	144,5	800,53	17
Chigara	53	616	30	400	172	258	2752	4178	0	30	0	530	172	228	2752	3648	2752	3648	440,32	583,68	16
Oued Endja	20	310	10	200	0	210	0	2920	0	10	0	120	0	200	0	2800	0	2800	0	392	14
Ahmed Rachedi	11,5	124	7	100	5	102	60	1224	1	6	12	72	4	96	48	1152	48	1152	6,72	161,08	14
Zeghaia	26	363,6	16	280	12	284	180	4212	0	16	0	192	12	268	180	4020	180	4020	28,8	643,2	16
Rouached	22	205	5	90	0	95	0	1230	0	5	0	60	0	90	0	1170	0	1170	0	163,8	14
Tiberguent	35	304	8	190	0	198	0	2566	0	8	0	96	0	190	0	2470	0	2470	0	345,8	14
Terrai Beinen	70	529	53	300	158	195	2692	3444	38	15	532	204	120	180	2160	3240	2160	3240	367,2	550,8	17
Amira Arres	79	495	56	340	202	194	3476	3418	40	16	560	214	162	178	2916	3204	2916	3204	495,72	544,68	17
Tassala Lemtai	63	578	50	470	206	314	3556	5604	38	12	532	168	168	302	3024	5436	3024	5436	514,08	924,12	17
Ferdjioua	225,5	500,5	192,5	298	14	476,5	196	6351	12	180,5	168	2475	2	296	28	3876	28	3876	5,04	697,68	18
Y.Beni Guecha	224	645,5	191	299	22	468	308	6174	10	181	140	2275	12	287	168	3899	168	3899	30,24	701,28	18

Tassadane.H.	14	338	5	250	152	103	1672	1133	0	5	0	55	152	98	1672	1078	1672	1078	183,92	118,58	11
Minar Zarza	16	183,4	4	110	13	101	104	808	0	4	0	32	13	97	104	776	104	776	10,4	77,6	10
Bouhatem	29	271	10	150	20	140	220	1540	0	10	0	110	20	130	220	1430	220	1430	17,6	114,4	8
Derrahi Bouslah	13	221	5	160	30	135	330	1350	0	5	0	50	30	130	330	1300	330	1300	36,3	143	11
Ain Baidah H.	12	117	0	57	11	46	154	644	0	0	0	0	11	46	154	644	154	644	18,48	77,28	12
Ayadi Barbes	25	176	0	70	19	51	266	714	0	0	0	0	19	51	266	714	266	714	31,92	85,68	12
Teleghma	22	126	10	10	0	20	0	110	0	10	0	60	0	10	0	50	0	50	0	3	6
Oued Seguin	11	59	5	5	0	10	0	55	0	5	0	30	0	5	0	25	0	25	0	1,5	6
M'chira	28,5	71	10	0	0	10	0	152	0	10	0	152	0	0	0	0	0	0	0	0	
Chelghoum Laid	11	58,6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Oued Athmenia	9	48	5	5	0	10	0	230	0	5	0	110	0	5	0	120	0	120	0	14,4	12
Ain Melouk	5,5	52,7	3	0	0	3	0	70	0	3	0	70	0	0	0	0	0	0	0	0	
Tadjenanet	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
Ouled Khelouf	37	16,8	16,5	0	0	16,5	0	99	0	16,5	0	99	0	0	0	0	0	0	0	0	
B.Y.A/errahmane	8,5	33	0,5	0	0	0,5	0	4	0	0,5	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	
TOTAL WILAYA	**1 359**	**8 588**	**900**	**5 000**	**1 240**	**4 660**	**19 528**	**67 690**	**139**	**761**	**1 944**	**10 503**	**1 101**	**3 899**	**17 584**	**57 187**	**17 584**	**57 187**	**2 809**	**8 977**	**16**
TOTAL	**9 947**		**5 900**		**5 900**		**87 218**		**900**		**12 447**		**5 000**		**74 771**		**74 771**		**11 786**		

Source : DSA

AGRICULTURE

PRODUCTION ANIMALE

Campagne 2014/2015

COMMUNES	BOVINS(têtes)		PRODUCTION LAITIERE (litre)	TOTAL OVINS (tetes)	TOTAL CAPRINS (tetes)	PRODUCTION LAINE (QX)	PRODUCTION VIANDE ROUGE (bovin)qx	PRODUCTION VIANDE ROUGE (Ovin)qx	PRODUCTION VIANDE ROUGE (Caprin)qx	POULET DE CHAIR (SUJET)	PRODUCTION VIANDES BLANCHES (QX)	PRODUCTION OEUFS (10*3)	NOMBRE DE RUCHES	PRODUCTION MIEL (KG)
	TOTAL	DONT VACHES LAITIERES												
Mila	7 386	2 699	4 972 000	7 600	471	163	7 504	2 147	90	141	3 660	1 792	3 412	18 000
Ain Tine	1 592	803	2 169 000	7 092	447	115	1 666	2 589	90	97	2 723	2 744	680	4 200
Sidi Khelifa	2 234	1 109	2 888 000	5 658	292	120	2 241	1 231	42	50	1 252	84	501	3 000
Grarem Gouga	8 000	3 349	3 905 000	11 950	870	251	6 638	1 447	104	115	4 096	4 030	5 186	28 700
Hamala	4 947	1 251	2 676 000	13 463	1 324	185	6 594	1 909	144	137	3 777	288	2 076	12 200
Sidi Merouane	1 243	615	1 216 000	5 220	454	86	1 067	1 107	56	83	1 588	600	950	5 600
Chigara	3 077	1 502	3 693 000	5 989	734	91	1 943	725	89	129	2 831	288	2 629	13 900
Oued Endja	898	409	1 357 000	7 780	437	101	1 403	1 071	34	34	810	161	270	1 500
Ahmed Rachedi	2 438	650	2 109 000	7 550	1 310	104	4 317	1 137	95	42	1 392	101	545	2 800
Zeghaia	922	425	1 313 000	5 760	605	91	1 463	633	49	20	365	819	760	4 300
Rouached	2 382	780	2 247 000	7 830	580	145	4 002	826	70	160	4 629	1 634	1 736	8 700
Tiberguent	992	438	1 247 000	3 830	620	90	1 132	293	71	33	1 040	298	701	3 500
Terrai Beinen	2 136	1 149	3 495 000	9 619	1 570	105	4 488	1 263	121	406	10 167	0	2 650	11 900
Amira Arres	7 151	2 667	5 312 000	9 754	2 012	118	5 560	1 350	159	290	6 685	3 559	2 550	11 200
Tassala Lemtai	1 897	612	1 078 000	3 795	870	62	1 942	513	75	117	2 681	0	2 580	11 200
Ferdjioua	2 191	854	2 461 000	15 620	3 290	190	2 816	4 015	519	232	5 342	2 422	1 590	9 500
Y.Beni Guecha	685	268	1 311 000	9 560	671	80	981	2 340	109	36	1 060	52	695	4 200
Tassadane.H.	1 171	827	2 555 000	1 850	1 769	55	1 513	863	394	12	228	107	4 446	21 000
Minar Zarza	1 282	949	2 395 000	1 363	1 324	50	1 952	944	280	10	273	103	1 886	8 500

Bouhatem	2 025	1 135	2 623 000	11 900	675	210	1 668	3 225	147	118	2 775	4 245	130	600
Derrahi Bouslah	2 000	824	1 832 000	9 580	790	195	1 155	2 707	159	102	2 725	1 187	90	500
Ain Baidah H.	1 372	399	1 872 000	6 489	717	110	2 723	2 523	104	161	4 332	1 321	916	5 500
Ayadi Barbes	670	290	861 000	8 664	3 000	90	877	2 762	498	60	1 833	402	892	5 200
Teleghma	2 968	1 977	3 477 000	14 500	1 070	230	1 138	2 191	114	597	14 647	5 660	90	0
Oued Seguin	1 490	1 208	1 903 000	17 100	600	310	1 279	2 504	83	193	2 956	4 710	85	0
M'chira	1 905	1 124	2 165 000	15 500	850	200	1 203	2 205	102	241	3 405	7 700	20	0
Chelghoum Laid	6 523	3 396	16 198 000	34 000	944	600	12 766	9 984	170	737	24 238	38 567	275	1 600
Oued Athmenia	9 436	4 971	16 155 000	18 000	1 450	228	4 998	3 419	152	532	13 460	8 874	650	3 900
Ain Melouk	4 664	2 622	7 651 000	17 000	1 200	225	2 317	3 214	137	367	8 680	963	680	3 800
Tadjenanet	6 600	2 974	8 669 000	15 233	1 558	250	2 802	3 797	517	698	24 046	46 388	75	400
Ouled Khelouf	3 860	1 687	4 551 000	17 950	2 038	250	1 031	1 767	467	119	3 406	3 440	92	500
B.Y. A/errahmane	1 874	1 125	3 757 000	8 435	729		649	1 139	155	230	8 235	29 448	30	100
TOTAL WILAYA	**98 011**	**45 088**	**120 113 000**	**335 634**	**35 271**	**5 100**	**93 828**	**67 840**	**5 396**	**6 299**	**169 337**	**171 987**	**39 868**	**206 000**

Source : DSA

الملخص

تعتبر التنمية المحلية كآلية لتنويع وتثمين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى وحدة مجالية محلية بهدف استغلال كل المصادر المادية وغير المادية. كما يتعلق هذا المفهوم بمسألة التنمية ويدل كذلك على منهج للنهوض بالأقطار المحلية، وإطار لتحليل مفاعلات الأقطار المعنية.

لكن في الجزائر، تقتصر التنمية المحلية على وضع برامج خماسية من تصميم وإنجاز الدولة بهدف تحسين إطار حياة المواطنين. وتبقى هذه البرامج قطاعية ولا تأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي للتنمية.

اخترنا ولاية ميلة كحالة دراسية لبحثنا لأنها تتميز بتنوع جغرافي مهم، حيث تضم ثلاثة أوساط طبيعية: الوسط الجبلي ووسط الأحواض ووسط السهول العليا، كما تتميز بازدواجية وظيفية: محور ميلة–ڤرارم–فرجيوة، ومحور شلغوم العيد–تاجنانت. يتميز كل محور بشخصية جغرافية متميزة.

يقترح هذا البحث تحليل الآليات التي وضعتها الدولة للتحقيق التنمية المحلية في هذه الوحدة القطرية المتنوعة.

Résumé

Le développement local est un processus de diversification et d'enrichissement des activités économiques et sociales sur un territoire d'« échelle » locale à partir de la mobilisation et de la coordination de ses ressources matérielles et immatérielles. Cette notion désigne à la fois une posture vis-à-vis de la question du développement, une méthode pour le développement des territoires locaux ainsi qu'un cadre d'analyse de ses ressorts.

En Algérie, le développement local est réduit à un ensemble de programmes quinquennaux dont le principal acteur est l'État. Destinés à améliorer le cadre de vie des citoyens, ces programmes appelés développementaux, sont sectoriels et ne prennent pas en considération la dimension spatiale du développement.

Choisie comme terrain d'étude à cette thèse, la wilaya de Mila présente une diversité géographique intéressante. Elle englobe trois milieux naturels différents : les montagnes, les bassins intérieurs et les hautes plaines. Comme elle est marquée par deux dynamiques spatiales : l'axe Mila-Grarem-Ferdjioua et l'axe Chelghoum Laid-Tadjenanet. Chaque axe se caractérise par une personnalité géographique à part.

De ce fait, nous proposons d'interroger les processus mis en place pour réussir un développement local dans une unité territoriale aussi diversifié.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، البعد المجالي، مفهوم القطر، المجال الوظيفي، الديناميكيات الديموغرافية.

Abstract

Local development is a process of diversification and enrichment of economic and social activities on a territory of "local scale" from the mobilization and coordination of its material and immaterial resources. This notion refers to both a posture in relation to the development, a method for the development of local territories as well as a framework of analysis of its springs.

In Algeria, local development is reduced to a set of five-year programs whose main actor is the State. Designed to improve the living environment of citizens, these so-called developmental programs are sectoral and do not take into account the spatial dimension of development.

Chosen as a field of study for this thesis, the wilaya of Mila presents an interesting geographical diversity. It encompasses three different natural environments: mountains, inland basins and high plains. As it is marked by two spatial dynamics: the Mila-Grarem-Ferdjioua axis and the Chelghoum Laid-Tadjenanet axis. Each axis is characterized by a geographical personality apart.

As a result, we propose to question the processes put in place to achieve local development in such a diverse territorial unit.